

15 V

کتابخانه
مجلس شورای ملی

۶۱۷- الحاشیه علیہ (یعنی علی الشرح الجدید للتجربین)
 علی قسم الجواهر والأعراض خاصة للمولی عبد الرزاق بن
 الحسین اللاهی المتوفی (۱۰۵۵) اولها یا من تقدس
 ذرته عن مشابهة الجوهر والعرض وتنزیه فعله عن
 مقابله العرض والعرض احدنا صراطاً مستقیماً (نظر منه
 ان هذه حاشیه ثانیة لانه قال فی اولها... الذریعة
 للشیخ آقا بزرگ الطراجم ۶ ص ۱۱۵) اتول نقل ههنا
 صاحب الذریعة قریب صفحہ من اول هذا الكتاب وسنقله
 علی ان هذه حاشیه ثانیة.



بازرسی شد
 ۳۰ - ۲۷

بازدید شد
 ۱۱۳۸۲



۵۰۴۷

کتابخانه مجلس شورای ملی
 کتاب حاشیه بر شرح جدید
 مؤلف: لا عبد الرزاق لا هیجی
 موضوع: تاریخ فلسفه
 شماره قفسه: ۵۰۸۴

خطی - فهرست شده
 ۵۲۸۲

۶۱۷- الحاشیه علیہ (یعنی علی الشرح الجدید للتجربین)
 علی قسم الجواهر والأعراض خاصة للمولی عبد الرزاق بن
 الحسین اللاهی المتوفی (۱۰۵۵) اولها یا من تقدس
 ذرته عن مشابهة الجوهر والعرض وتنزیه فعله عن
 مقابله العرض والعرض احدنا صراطاً مستقیماً (نظر منه
 ان هذه حاشیه ثانیة لانه قال فی اولها... الذریعة
 للشیخ آقا بزرگ الطراجم ۶ ص ۱۱۵) اتول نقل ههنا
 صاحب الذریعة قریب صفحہ من اول هذا الكتاب وسنقله
 علی ان هذه حاشیه ثانیة.



بازرسی شد
 ۳۰ - ۲۷
 بازدید شد
 ۱۱۳۸۲

کتابخانه مجلس
 کتاب حاشیه بر شرح جدید
 مؤلف: لا عبد الرزاق لا هیجی
 موضوع: تاریخ فلسفه
 شماره قفسه: ۵۰۸۴
 خطی - فهرست شده
 ۵۲۸۲

دید شد
۱۱۳۸۲

Δ-4V

کتابخانه مجلس شورای ملی
کتابخانه
مؤلف: عبد الرزاق الاصفهانی

موضوع

Q. A. F. and O. B.

خطی - فهرست شده
۵۲۸۲



و بعد فيقول العبد الراجي وبياض
السلجعي عبد الوزاق ابن علي ابن الحسين
اللاهجي رقة الله من العلم اهدى من النور
اتمد الي كنت شرجت فيما مضى في تهلوق
خوافي على مباحث بجواهر المشرح الجديد
للخبر يد ما ينضم تحقيقات شافية و
تدقيقات في حل وموزات المطالب كافي
فنية وبلغت من ذلك مبلغا ثم ديت ان
طباع الاخوان مشتمرة عما يوهبهم فيها من
الاطناب وقلوب الخلان مرودة عما
يغيب اليهم من شائبة الاملا والاشياء
ضرفت عنان الغرعة ثانيا الى الاجاز
في مقاصد لها مع احراز فوائد لها ونسب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يا من تقد من ذاتك عن مشاهد الجهر
والعرض وقتره فخلد عن العوض والغرض
اهدنا الصراط المستقيم واجعلنا حرم
حريم قربك مقبلا وصل على وصال
فضلك ورسائل رحمتك محمد
والله يحكم على برئتك
وخطأناك على خليفتك ما تقدم
القمر على الشمس
وتاخر اليوم عن الامس
وبعد



عوايدها ليكون لهم في تحقيق الحقايق
 ماخذاً قريباً وبديها في الكفاءات الدقائق
 اسلوباً غريباً ولعل الله سبحانه على الانعام
 فانه ولي الفضل والانعام **قال** المصنف
 اعلى الله مقامه وفيه فصول الاول في الجواهر
 اي في تقسيم الجواهر الى اقسام الخمسة وبيان
 بعض احوالها وهو احوالها من حيث العموم فانه
 ذكر في هذا المقصد خمسة فصول في البحث
 فيه اما عن الجواهر او عن الاعراض ولما
 راي تقديم الجواهر على الاعراض لما ذكره الله
 اخبر بعض محقق العرف الى اخر الفصول وهو الفصل
 الخامس والبحث من الجواهر ما بحث من احوال
 ثمرها من حيث انها جواهر من دون تخصصها

نوعاً معيناً وهو الفصل الاول او عن احوال بعضها
 باعتبار تخصصها نوعاً معيناً والعين اما باعتبار
 التجرد وهو الفصل الرابع واما باعتبار المادية و
 التعيين المادي هو الذي يصير للجواهر جسماء
 البحث عن الاجسام اما باعتبار نوعها فلكية
 وعنصريه وهو الفصل الثالث واما باعتبار
 تخصصها باحد الاعتياديين وهو الفصل الثاني
 فان قلت قد ذكر في الفصل الاول تحقيق ما
 الجسم وبيان بعض احواله فكيف يكون البحث
 فيه عن احوال الجواهر من دون تخصصها نوعاً
 معيناً قلت الجواهر تقسم بالقسمة الاولى الى اجسام
 وغير اجسام فانه لا يحتاج في صهره ودره جسماء الى
 تخصصه نوعاً ما الا ليصير جسماء ثانياً وقد

حق في مقام ان قود الاقسام الأولية انما
هي احوال المقسم من حيث نفسه لا للاقسام
ولذا عد الشيخ الرئيس الاستقامة والاستقامة
من الاعراض الدائمة للخط مع ان كلا منهما
منه فالبحث عن الجسم في هذا الفصل بحث عن
كون الجوهر جسيما وهو من احوال التي يجرى
الجوهر من حيث نفسه ثم البحث فيه عن المكان
والجهة انما وقع بالاتباع لمزيد اختصاصها بما
ليس لغيرها من احوال الجسم فالبحث عنها كما
يبحث عن الجسم نفسه فالاولى ان يبحث عنها
في الفصل الثالث وما ذكرنا يظهر انه فاع
ما كاد يتوهم من ان المذكور في الفصل اللاحق
انما هو احوال الجوهر فاما وجه تسميته الفصل

٢٢
الاول منها ما **قوله** تقدم باحثها على باحث
الاعراض الى قوله مما يطالع عليه باستقراء حقا
الجواهر قد يترجح نظر من تقدم الجوهر ^{بما}
العلقة بالنسبة الى جميع افرادها خلافاً لتقديم
الاعراض فانها تجري في البعض واجتبه في التقييم
الى علم ملائمة التوسيط معارض بان التوقف
في الاول انما هو بحسب الوجود في الخارج بخلاف
الثاني فانه بحسب التصور والوجود الذي هو
هو لنا سبب التعليم **قوله** وايضا هذا
قد يترجح لا سلاوي بغيره على ما يترجح هذا
الوجه للسابق لانه باعتبار احوال وهذا
هذا باعتبار تعريف بعض الاقسام **قوله**
وهو محل المتقوم بنفسه قيد بعضهم ذلك

أي لا بد لك الحال لئلا ينقض بالأعراض القاطنة
 بالحيولى بل بالأعراض مطلقا ضرورة تقورها
 بالممكن المقوم بعلمته وبيان العلم المتبادر
 من المقوم بنفسه هو أن لا يكون متقوما
 بغيره أي من أن يكون ذلك الغير حالا فيه
 والتخصيص بالحال علو عما هو العلم المتبادر
 أقول يمكن دفع ذلك عنه بان المتبادر من
 المقوم بنفسه وإن كان لا يكون متقوما
 بغيره لكن المتبادر من الحل المقوم بنفسه
 ما لا يكون متقوما بالحال فيه بغيره إن الحل
 معلوم أنه قد يكون متقوما بالحال فتأمل
 وبيان النقض بالأعراض القائمة بالمادة إنما
 يتوجه لو كان لها ذات مغايرة لذات الصفة

في الخارج حتى يتصور أن يحل فيها عرض لا يكون
 حلولا فيها حلولا في الصورة وليس كذلك كما
 هو التحقيق أقول ذلك حتى لأن الحيولى من
 حيث هو نفسا مع قطع النظر عن الصورة
 ليست إلا امرأ بالقوة فهي على صفة إلهامها لا
 يمكن أن يكون موضوعا لما هو متعين في
 نفسه وأيضا تعيين العرض إنما يكون بمقتضى
 فإلم يتعين في نفسه لا يمكن أن يتعين به
 شيء آخر وهذا ظاهر وبيان المراد بالمقوم
 المتعين كما قال الشيخ في الهيئات الشفائية
 تقوم الحيولى أي تصيرها نوعا ففهي المقوم
 بنفسه المتعين بنفسه المتعين بالغير كالمحقق
 والعرض المتعينين بالصورة والموضوع وأما

الممكن فلا يلزم ان يتعين بعلة فان
 كثير من الممكنات يتعين بغير علة والممكن
 المتعين بعلة كالمادة والعرض ليس هو
 لما حل فيه اقول كون المراد من المتقوم هو
 لا ينافي كون المراد من المتقوم بنفسه هو
 المتعين لا بالمال وذلك ظاهرا وعلما اذ
 دفع النقص الثاني فتم والتحقيق ان المتقوم
 يجب ان يكون متقوما من دون المال ولما
 انه هل يجب مع ذلك كونه في المتقوم ^{المتعين}
 مستغنيا عن الغير مطلقا ام لا فذلك فرع على
 الخلاف في جواز كون العرض حالا في عرض
 فيجوز هذا يستلزم عدم وجوب ذلك
 وعلى مقتضى وجوبه والمصالحا بالمتين

بين الموضوع والعرض فلا ينبغي تفسير
 الموضوع في كلامه بالمستغنى في المتقوم
 عن المال فقط كما لا ينبغي قوله والمراد
 لكون في الموضوع هو المحلول فيه اقول لكون
 اعني الوجود على قسمين وجود الشيء في نفسه
 وهو مفاد كان التامة ووجوده في غيره وهو
 مفاد كان الناقصة ويقال له الوجود ^{الظاهري}
 وقد يجب ان كان في المال لما لكه والعرض
 لصاحبه وقد لا يكون للشيء وجود في نفسه
 مع كونه موجودا لغيره كما في الاعراض ولفظ
 كان كذا في كان كذا في على معان مختلفة
 لكون الشيء في الزمان وفي المكان وفي
 الخصب الراحة وفي الحركة وكون الكل في الجزء

والعكس والخاص في العام وكون السواد في
الجسم وثاني مما سوى المعنى لا خبره في بيان
الكون في نفسه والمعنى لا خبره من قوله ولا
يحتاج معه أصلاً وهذا المعنى الكون في الغير
الذي لا يجمع الكون في النفس هو المراد من
الحلول فالجول هو كون الشيء في غيره على
معنى يقابل كونه في نفسه فإن قلت إذا لم
تعريف الكون في النفس لا يمكننا إلا بعلم
الكون في الغير ونحوه فلو عرفنا الكون في
الغير بما يقابل الكون في النفس يلزم الدو
قلت كل من الكون في النفس والكون في
الغير اعني الوجود في نفسه والوجود الراجح
بدون لا يحتاج الى تعريف بل قد يحتاج الى

نحو

٧
تنبه والغرض من تعريف الحلول ليس
تعيين المعنى الموضوع له لهذا اللفظ لا التعريف
الحقيقي فاحفظ بذلك وقوله اي اختصاص
الذات وهو كون احد الشئيين مختصاً
بالآخر بحيث يصير ذلك الاختصاص منشأ
لكون الاول نعتاً للثاني والثاني متعوقاً
بالاول تفسير لطلق الحلول على المشهور
ولو لم اذكر فاصح كون غرضهم هو التنبه
لا يمكن تصحيح هذا فانه ان اريد بالثاني
المحل الموطاة فهو باطل فان الغرض بالشر
لا يحل على الجسم كذلك وان اريد ما يحل
عليه بواسطة ذواته اختصاص المال بماله
بل المعروف بعارضه وان اريد امكان اشتقاق

اسم من محله ينقص مثل اللابن والنام الى
 غير ذلك فالاحتصاص المتاعث شارة
 الى وجود الرابطة الخاص فان اختصاص
 البعث بالمتعوت انما هو وجوده بذاته
 بملازمه وهو الوجود الرابطة الخاص فهو تبيينه
 على الاخص لا على العموم **قوله**
 يعني ولا يحل في الموضوع يعني ليس مراد
 المصداق هو الظاهر من كلامه وهو كون ما لا
 يكون موجودا في الموضوع هو الجوهر فان
 ما لا يكون موجودا في الموضوع اعم من ان
 لا يكون موجودا اصلا او يكون موجودا
 لكن لا في الموضوع وظاهر ان ذلك لا عم
 ليس هو الجوهر اذ الجوهر والعرض على ما هو

غير

المشهور من اقسام الممكن الموجود في
 الخارج فالقيد موجود في الخارج اصلا
 لا يكون جوهر ولا عرضا بل مراده ان
 الممكن اما ان يحل في الموضوع وهو العرض
 او لا يحل في الموضوع وهو الجوهر فان كان
 في الموضوع لما كان بمعنى الحول فيه فيكون
 اما ان يكون موجودا في الموضوع بمعنى ان
 يحل في الموضوع فالقيد وارد عليه باقتضا
 المعنى فالجوه الخارج من القسمة هو الممكن
 الموجود لا في الموضوع والعرض الخارج منها
 هو الممكن للوجود في الموضوع فظهر من
 هذا التقسيم تعريفها ايضا **قوله** خروج
 الواجب عن تعريف الجوهر الى التعريف

المذكورة في تعريفها العرض ايضاً بان يقال
 هو للماهية التي اذا وجدت في الخارج كانت
 في الموضوع والثاني ان يقال معنى كون الجوهر
 هو الوجود في الموضوع هو كونه مستغنياً
 ماهية مستغنياً عنه وان كان مستغنياً
 ووجوده محتاجاً اليه وكون العرض هو الوجود
 في الموضوع هو كونه مستغنياً عنه محتاجاً
 الى الموضوع وما يستغنى مستغنياً عنه عن شئ
 ان يكون مستغنياً من الاحوال محتاجاً اليه
 لكن ما يقتضيه ذاته الى شئ لا يوجد كونه
مستغنياً من الاحوال محتاجاً اليه لكن العرض
 مستغنياً عنه فالمعقول من الجوهر جوهر
 لا يستغنى عنه للماهية عن الموضوع ولا

كونه

لا مستغنياً اليه في الخارج ايضاً وليس مستغنياً لا
 كان في الخارج ايضاً مستغنياً في الموضوع
 الثالث الزائد كونها جوهر مستغنياً باعتبار
مستغنياً الوجود من الاسباب والظلال لا مستغنياً
 انما هو مستغنياً بالواحد مستغنياً بالواحد
 من الوجود فالصورة الجوهرية جوهرية مستغنياً
 ومستغنياً في ذاته فان قلت مستغنياً
 الوجهين الاولين يكون الصورة العقلية
 للجوهر جوهرية وهي علم لا محبة وقدر هو بان
العلم عرض من مقولة الكيف فكيف التوفيق
 قلت نعم يلزم ذلك على تقدير كون الصورة
 الذهنية مخصوصة بوجودها الذهني جوهرية
 فلهذا مستغنياً ان علم العلم من مقولة

كيف الساعية وتشبيه للامور الذهنية
 بالامور الخارجية بل العلم بالجوهر جوهر
 والعلم بالعرض عرض ولعل منشأ هذا الزعم
 على قهرهم كون الصورة الذهنية موجودا
 ذهنيًا من حيث هو فيها الذهنية والكيف
 من مقولة العرض الذي هو قسم من الوجود
 في الخارج على ما مر فلا يكون تلك الصورة
 كيفًا وهذا التوهم فاسد لان وجود الصورة
 وجود ذهني بل هي الصورة لكن وجود خارجي
 لنفسها كما ان لفظ زيد مثلاً وجود لفظي
 لذات السمي وجود حقيقي لنفس تلك اللفظ
 لكن التحقيق عند انه ليس كذلك الصورة
 الجوهرية ليست بحسب خصوص وجودها الذهني

جوهر بل تلك الصورة ماهيتها جوهرها
 ذاك الماهية لها فرة ان بحسب الوجود
 احدها وهو الفرة الخارجى جوهر ايضا وكما
 اعنى الفرة الذهنى بحسب خصوص وجودها
 الذهنى عرض خارجى جوهر ذهني والماهية
 المشتركة جوهر لعدم احتياجها في ذاتها الى
 الموضوع ولا احتياج الطارض بحسب خصوص
 الفرة الذهني لا يفرها كما عرفت في الوجه
 الثاني من الوجوه المذكورة فالعلم عرض
 والعلوم اعنى الماهية المشتركة جوهر وليس
 للعلوم هو الفرة الخارجى الا بالعرض وكون
 الوجود الذهنى هو حصول الاشياء بانفسها
 في الذهن لا يستلزم سوى كون ماهية

الاشياء ما صلة في الذهن فقال قوله
 اعني المحل المتقوم بالحال تفسير الفارق بما
 الفارق عن المادة المفسرة بالمحل المتقوم
 بالحال يستدعي كون الجسم على مذهبهم
 لا يقول بتركيبه من الجسول والصورة كالمس
 وما هو المتكلمين وكذا الاشياء في غير مادة
 بل عقلا اذ يصدق عليه انه مفارق عن المحل
 المتقوم بالحال في ذاته وفعله فتفسير المادة
 هو بناء ما قسم غير صحيح بل يجب حملها على
 معنى اخر ولا يبعد ان تكون بمعنى ما يكون
 قابلا للوضع بالذات سواء كان جسما او
 جسم فلا دليل على ان المادة بمعنى اخر سوى
 ما هو جزء الجسم ان الحكماء والمتكلمين يسمون

عنه

يطلقون لفظ المادة والمادى والفارق
 عن المادة والمقادير لها وليست تعلمونها
 في الجملتين انهم اكثر من ان يحصى مع ان
 غير المتكلمين لا يقولون بالمادة بمعنى
 الجسم فاحصل كلامهم ان الجوهر لها مقادير
 عن المادة اي بالوضع بالذات اولا
 وهو اما ان يكون محلا لجوهر اخر وهو
 اي المحل المتقوم بالحال الى اخر الكلام
 فلا بد عليه شيء من الخرافات في قوله
 فالاصل ان يتي او غير مفارق بل قوله
 او مقادير فان قيل للفارق عن المادة
 كان بمعنى الغير المحتاج اليها فغير الفارق
 يكون بمعنى المحتاج اليها فيلزم كون المادة

مختصة الى نفسها اجيب بان المراد من
المفارقة عن المادة النفسانية المحتلج
التي لا يكون غير المادة ولا غير متغير اليها
فيكون المراد من غير المفارقة المقابل لها
لا يكون ذلك اعم من ان لا يكون غير المادة
او يكون لكن متغير اليها فتم والله اعلم
فاجيب نفس الجواهر بالمفارقة وغيره عن
تقسيمه الى المادة والصورة وذلك بان
يق وهو اما على الجوهر اخر وهو المادة او
فاما ان يكون هو المادة في جوهر اخر وهو
الصورة او لا وهو اما مفارقة عن المادة
في ذاته وفعله وهو العقل او في ذاته وفعله
فعله وهو النفس واما غير مفارقة وهو الجسم

المادة او ما يتركب منهما وهو الجسم
فان قلت كل واحد من الحالتين الحالتين الجسم
والركيب من قسمي الشيء لوجوه كونه قسما من الشيء
لم يتجزأ قسمه ابا قلت المركب من قسمي الشيء
اذا لم يتجزأ به وحدة حقيقة لم يتجزأ جملته من الشيء
لا اعتبار الوحدة الحقيقية في القسم ولما اذا تقا
لجميع القسمين وحدة حقيقة ملحقة فهو
لاحة قسم ملحقة يجب عده من الاقسام وبما
ذكرنا يتدفع النقض بجمع الصولي والحق
والتوعية على تقدير حلول النوعية في الرسول
وبجميع الصور بين على تقدير حلول النوعية
في الجسمانية فانه ليس بشيء من هذين المجموعين
وحدة حقيقة سوى الوحدة القائمة بالجسم

فلا يصدق على شيء منهما ضبط انه جوهر
والحد وصدق حقيقة مركب من الحلال
والحل يلزم كونه جساما ومادة النفس يجب
كونها متحققة في نفس الامر فان قلت المشقة
ان هذه الخمسة اقسام اولية للجوهر وكلام
الله يشهد بان الجوهر ينقسم اولا الى المفارق
والمقارن ثم المفارق الى العقل والنفس و
المقارن الى المادة والصورة والجسم فلا
يكون اقسامها اولى قلت الاقسام الاولى
للشيء ما ينقسم اليه الشيء من حيث هو من
غير حاجة الى ان يتخصص نوعا معينا كاقسام
الحيون الى عمر الناطق وغير الناطق والاقسام
الثانوية ما ينقسم اليه الشيء بعد تميزه بنوعا

من الاقسام ان تقسام الحيوان الى الرقيق و
الغنى مثلا فانه انما يصير الحيوان رقيقا
بعد تميزه ومما اضافوا واقسام الجوهر الى كل
من الخمسة انما هو من قبل الاول دون الثاني
كما لا يخفى ولا عجرة بان ذلك راجع قسمين او اكثر
تحت مفهوم سلبى او ضافى فقطن ثم بان
هذا المحر اعني حصن الجوهر في الخمسة تنقلا
لا عقلى لتحقيق الارسل في كل من قسمي المقارن
والمفارق لاحتمال اقسام اخرى في كل منهما كما لا
يخفى في الله قال الامام لا بد من الظاهر على
الجوهر المركب من الحلال والحل آه انت خير
بان هذا الاقتران لا يرد على كلام المص لا ينقسم
المقارن خاصة الى الاقسام الثلاثة وتقدر

وتدعى ان المادة التي اعتبرت في المقارنات
والمقارنات اما هي المادة بالمعنى الاعلى من
المادة التي هي جزء الجسم عند المشايخين
وهي الخارجية من القسمة والمادة الخارجية
من القسمة ما دبر اي مقارنته للمادة بالغير
الاعم المعتبر في التقسيم فالجزء المركب من
الحال والحل للمالم يكن مقارنا للمادة بالمعنى
المعتبر لم يلزم ان يكون جسما كما ان الجزء
الحال لو كان لا يلزم ان يكون صورة والجزء
الحال كذلك لا يلزم ان يكون مادة بالمعنى الاعلى
نعم يرد على تقليد تعيين الجوهر للمادة و
الصورة لا على تعيينه في المقارنات وغيرها
احتواء المصنف في فائدة الاستبعاد في جزء

قول

جوهر غير جسمانية قبل المحصر استقر ان
دعوى القسم اخر لا يقدح فيه فلا يرد الاستحالة
واورد عليه انه لا بد في المحصر الاستقر ان
من ان يغلب على الظن انتفاء قسم اخر وان
لم يتبين وذلك في مادة النزاع ضعف
ورد بانه يكفي في المحصر الاستقر ان
يتبين ويستقر وبالعكس في ذلك ولم يرد
قسم اخر ولم يشترط احد غلبة الظن على انتفاء
قسم اخر ولا لم يحصر المحصر في الاستقر ان
والعقل سلطنا لكن لان انتفاء غلبة الظن
ههنا وما الفرق بين هذه الصورة وبين
تعيين العناصر حتى يغلب على الظن هناك
انتفاء قسم اخر ولم يغلب ذلك ههنا

قول والاول لما ان يكونا سببا لوجود
كله في الصورة قيل لا يخفى انه مدخل الجوهر
 الغير المتماثل الحال في جواهره من كمال القوم في
 الصورة وان لم يدخل العقل في الهيولى **قول**
 وهو لما ان يكون مدبرا للجسم وهو النفس
 جزء منه قيل هو مضمون عطفيا على قوله
 مدبرا وفي بعض النسخ مرفوع عطفيا على النفس
 وهو غير جيد لان جزء النفس لا يدخل في المقدار
 وان دخل فيه ولو ادخل جزء النفس في جزء
 العقل ايضا في العقل وقيل لما ان يكون مدبرا
 وهو النفس ولا وهو العقل سواء كان جزء
 النفس والعقل لم يعد ثم هذا الجزء يخص
 في المحل اذا امكن الحال داخل في الصورة

وظاهر من المقسم وهو ما لا يكون حالا
 كالحال في جزء العقل القول لا بد من ادخال
 لجزء النفس وجزء العقل في العقل والاول
 انقسام الاولية للجوهر على خمسة من و
 انما اليها اذ اخلص في واحد من الانقسام
 الاربعة الاخر طولا يكونا داهلين في العقل
 ايضا وظاهرا انهما ليسا داهلين في العقل
 بل من ذلك ومجابه الامام محمدا لا ادخال
 جزء النفس في العقل بان يكون الصير في
 قوله وهو العقل واجبا لكل واحد من قوله
 اوجزاء منه ومن قوله لا مدبرا ولا جزء
 منه ومحمدا ادخال جزء العقل ايضا لولا
 قوله اوجزاء منه بعد قوله وهو النفس في العقل

والفهم انه هو الواجب عليه ليقتضيه
 الجوهرية لقائمة الخمسة المشهورة **والله**
 الله والموضوع والحل اه اي النسبة بينهما
 مجموع وخصوص يطلق اي الموضوع احصى
 من الحل واما بين تقيضهما فبالعكس
 اي تقيض الحل احصى من تقيض الموضوع
 لما تقدم من ان تقيض الاعم يطلق احصى
 تقيض الاخص يطلق **اي** وجودا وعدما
 منصوبان على التميز والحد والمجرد متعلقان
 بالفعل والمعنى ان الموضوع والحل متعاكسان
 في العموم والخصوص غنيا وتقيضا اي
 الموضوع احصى من الحل غنيا والحل احصى
 الموضوع تقيضا **اي** لما مر من انه المستحق

عن الحال اشارة الى ما ذكره الشارح قبل هذا
 المقصد في تفسير قوله المظهر للموضوع كالمادة
 بقوله هو الحل المستثنى عن الحال الا الى ما سبق
 اتفاقا على هذا القسم بقوله وهو الحل المستثنى
 ليكون تخصيصا له والتاسع كلام الله حيث
 يحكم بالمباينة بين الموضوع والعرضان فيصير
 الموضوع والثاني لا يلازم الاول كما لا يخفى وسيتم
 هناك بما هو المناسب فكل ما ليس على ضرورة
 واحدة واعلم ان قوله في الموضوع اسطلاحان
 ولا يخفى ان القول بالاسطلاحين يجعل
 التوزيع في المباينة بين الموضوع والعرضين نظريا
فتم قوله كالحركة فانها محل للسرعة فمات
 السرعة عرض قائم بالحركة القاعية بالبحر

المتكلمين لكن عرّضتها على المبانيّة بين المتكلمين
 والعرفيّة ليست باعتبار محلّها القريب من الحركة
 بل باعتبار محلّها البعيد الذي هو الموضع الذي
 الجسم وعند الحكماء ان السرعة ليست عرضاً
 قائماً بالحركة بل هي صفة تقوم لها الكثرة عرضاً
 ايقه ومن صفة هو الجسم بلا واسطة **قوله**
 وكذا يصدق بعض الحال عرضاً قد عطف الله
 قول الله والحال على الحال فلو لم يتكلموا كان بياناً
 النسبة بين العرض والحال قد مر بل يجب عطفه
 على العرض ليكون هذا بياناً للنسبة بين الحال
 والحال **قال الله** على الله مقابلة والجوهريّة
 والعرضيّة من ثواني المعقولات ايها
 من المعقولات الثانية هي من الاسرار الثلاثة

فان في المعقولات لثاني اطلاق اصطلاحيين
 احدهما ما لا يعقل الا عارضاً للمعقول اخرى
 ما يكون عرضاً للشيء في العقل من حيث هو
 في العقل كالتجسّس والنفسيّة ونظامهما
 وهو الذي جعل من نوعه النطق وثامهما
 ما يكون عرضاً للشيء في العقل لاس من حيث
 هو في العقل بل من حيث هو في الخارج بان
 يكون مما يعتبره العقل ويندرجه من الموجود
 الخارجيّ ثم يصف الموجود الخارجيّ به وذلك
 مثل الوجود والشيئية والوحدانية ونظامها
 والمعقول الثاني بهذا الاصطلاح وان لم
 يشتر من غير الله كثير لكن قد استعمل الله
 كثيراً في هذا الكتاب فيما سبق بحيث لا

انكاره والمقصود ان الجوهر من العرف ليس بجسم
 لما احتجنا بما اذا عجز عن نفي الجسمية بكونها
 من الامور الاعتبارية لاستلزامه فان
 جبر الشيء من اجزاءه الحقيقية فلا يكون
 اما اعتباريا او كونهما العرفي اعتباريا ^{بعد}
 ابطال الجسمية منهما اذ ليس في الخارج امر
 زائد على حقيقة اجزاها بالضرورة فيكون
 هو الجوهرية او العرضية بل لو امكن كونهما
 من الامور الخارجية لوجب كونهما من الذات
 ولذلك لم يرد لرجح كونهما من الامور
 الاعتبارية شيئا على اذلة نفي جسميتهما
فمن اختلف العلماء في ان الجوهر آه
 فالتكلمون ذهبوا الى نفي جسميتهما ^{والمكلمون}

قالوا بجسمية الجوهرية ^{التي هي} اللطيفة
 لفظي فان الحق الذي ذهب المشهورون
 الى جسمية ليس هو الذي فقاه النافون
 قال بعض الاعاظم القول الفصل ان الجوهر
 محتجب عن احدهما للوجود بالفعل لا في ^{الشيء}
 ولا ريب ان هذا ليس هو المقولة الجوهرية
 هو من العرضيات اللاحقة وثانها ^{الذات}
 التي هي في ذاتها بحيث صحتها ان تكون قاتلة
 لا في موضع وهذا جسد الخلق لا في ^{الشيء}
 الجوهرية اذ لا بالنسبة اليها خواص الدقائق با
 النسبة الى ما هو ذاتي له هذا وان تعلم
 ان اذلة النفاة لا تنضم من على ابطال هذا
 للمعنى **فمن** لم كان العرف ليس بجسم ^{محتجب}

هذا الفصل في شرح بعض ما لا
ان بعضا من الاعراض صرح بحسبية العر
ايضا لما تحتها وحكم بان المحقولات الجارية
جنسين اخصيين احدهما الجوهر والاخر
العرض واثيرها في كتبنا لا يدل بطور كرها
وما اصلها ان العرض ايضا يطلق على معبر
الموجود في الموضوع وليس له صلاح ان
يكون هذا لقوله العرض والطبيعة للثا
لتي جرتا بحسب شخصيتها ووجب نفس
طبيعتها جميعا ان تكون قائمة في الموضوع
وهذا هو الجنس الاقصى لقوله العرض ليعين
ما يدل على جنسية الجوهر بالمعنى الثاني
لما تحتها فلا فرق في ذلك بينهما **فصل**

في

ولذلك اختلفوا فيه فجمع بعضهم انها
من قبيل الاعراض اه الثا ليعرضية الجو
التي لا في الاجسام اعني الصور النوعية
وكذا جوهرية المقادير هو شيخ الاشراق
وبعضية النفوس الناطقة بعض من لم يقل
بجودها من قدماء المتكلمين وبعض
الاطباء كجالينوس واتباعه على ما هو
المشهور وجوهرية الاضواء والا لوان
غيرها من الكيفيات كالطعوم والروائح
النظام من المعزلة **فصل** وقد بان ذاتي
الشيء اه رد هذا الرد بان ذاتي الشيء
بين الثبوت لما هو ذاتي له سواء حصل
بالكنة مفصلا او اجالا فعم لا يلزم ان

ح

يكون الذاتي بين الثبوت للأمر المصادق
 بخلاف الذاتي كالحجرات بالنسبة إلى المشايخ
 وفيه ان يكون ما ذكر من الاشياء معقولة بالكلية
 لاجل انهم هم على الظاهر من قبيل الذاتي فمن
قوله بل المقصود من النفس هو المدبر الذي
 قيل علم النفس بانيها علم حضوري والصورة
 العلمية في العلم الحضوري هي اجنبها الصورة
 العينية فالجاذب عند النفس المعلوم لها بالذات
 هو ذاتها المخصوصة لا وجه من وجوهها و
 علمها بالمدبر للبدن علم حصولي لا حضوري
 واجيب بان العلوم لتاهناك هي المعنى المشا
 به بل فقط انا وهو الانسان المتقسم الى ^{عضا}
 هي البدن ومصرف فيها هو النفس وعلمنا

بها

بكل واحد من جزئي هذا المعنى علم حصولي
 وفيه نظره قد يجاب بان ثبوت الذاتي للشيء
 انما يكون بينا لو كان الشيء مقصورا على حصولها
 بالعلم حصولا مطلقا والمقام موضع قائل
قوله فان انواع الجواهر بعضها اولى بالجوهر
 من بعض آه هذا انما يكون اذا كان الجوهر
 هو الموجود بالفعل في الموضوع وكذلك في
 الموجود بالفعل في الموضوع فانه ثم يكون الجوهر
 العلة في هذا المعنى اولى واقدم من الجوهر المتكلم
 بل اشده منه ايضا اذا الوجود للعلة يكون اقدم
 واولى واشد من الوجود للعلة لكن الجوهر
 الذي جلتوه ليس هو الموجود بآه هو موجود
 مستويا عنه الموضوع كما صرح به بعضهم والا

كان فصله المقسم بقوما الحقيقة لا أنه قد يقع
 أن الفصل إنما يقيد بوجود الجنس لا بقومته
 كان ماهية الجنس هو الوجود بما هو موجود
 قيد عدمه كان فصله الذي يحصل للوجود
 يقوم ماهية إذا هي الوجود لا غير ذلك
 التقدير بل هذا الجوهر الذي جعلوه جنسا هو
 المعنى الثاني من معنيتين اللذين مر ذكرهما في
 كون هذا المعنى ما يقع فيه التقاوت ليس
 من الأمور المذكورة في أفراد الجوهر بل نظر
 وكذا الكلام في العرض على القول بجنسية **الشيء**
 ورد باننا لا نتم اختلاف أنواعها في حقيقة
 الجوهرية أن هذا ما منع لكون ماهية الاختلاف
 حقيقة الجوهر والعرض كان الستة لا دعي

أن هذين المفهومين هما حقيقة الجوهر
 والعرض وهما متعلقان بالشكليك على ما
 تحتها فلا يكونان ذاتيين فتع باننا لا نتم
 كون هذين المفهومين اللذين يتعلقان على
 أفراد الجوهر والعرض بالشكليك حقيقيين
 الجوهر والعرض بل يجوز أن يكونا عاقلين
 لحقيقة مما وقع يرد أن هذه الأدلة إنما
 اتبعت على عرضية هذين المفهومين لا غير
 وأما الأصل الاختلاف أي لا نتم كون أفرادها
 مختلفة في صدق هذين المفهومين عليها
 وقع يرد أنه إذا كان حقيقة الجوهر هو الوجود
 لا في الموضوع فصدقه على الجوهر العلة يكون
 أقدم وأصل أي من صدقه على الجوهر العلوي

فقدّم العلة على المعلوم بالوجود وكذا
 للوجود ما هو ذا في مفهوم الجوهر لا يفتي
في له ولو سلم ان يكون الاختلاف في حقيقة
 الجوهرية فقد مر في ايات الكتاب ان ما ذكر
 في بيان اعيان في كونه الذاتي مقول بالشك
 من ان الادم من التشكيل ان لا يكون
 ذاتيا في الجميع والام اختلف ولا يلزم منه
 ان يكون عرضيا في الجميع اقول ما لا يكون
 جنسا لبعض اعيانه من انواع المحصلة لا
 يكون جنسا لشيئ منها لان ما يمكن ان
 يوجد ماهية مستقلة به وان ينقسم اليها
 ما يحصلها لان ماهية محصلة فلا يمكن
 ان يصير جنسا لشيئ من الجنس ماهية مبهمه

عبر

غير محصلة ولذلك يحتاج في تحصيله الى
 فلو كان شيئ من الاشياء جنسا لبعض اعيانه
 دون بعض اليوم كون ماهية واحدة مبهمه
 ومحصلة معاودة لك في قوله فانا نقول
 من الجوهر انه المستغنى عن الموضوع ان
 المستغنى بالفعل عن الموضوع فغير صحيح لعدم
 صدقه على مقولات الجواهر مع كونها جوهر
 البتة وان اريد ماهية من شأنها ذلك فم
 ان تلك الماهية ليست ما حوذة في حد ذاتها
 بالقياس الى الموضوع بل هي موصوفة بما هو
 ما حوذة بالقياس الى الموضوع فان الاستغناء
 من الموضوع والموجود لا في الموضوع وانما
 ذلك انما هو عارض من عوارضها في بعض

الاعتبارات فتم قوله اشارة الى ان هذا هو
 انما اقيم دليلا على عرضية هذين المفهومين
 هذا الحكم لا يقتضيه هذا الوجه بل الوجهان
 الاولان ايضاً انما اقيم العرضية هذين
 المفهومين بادعاء كون هذين المفهومين
 حقيقة للجوهر والعرض لا ترى قوله المص
 والمحقق فيهما فانه صريح في انه لا يعقل
 منهما سوى هذين المفهومين اذ فيهما
 فكيف يمكن اقامة الدليل على نفي ما لا
 يعقل ولا يتوهم ان المراد بهذين المفهومين
 هو خصوص المستغنى عن الموضوع والحاج
 الى الموضوع دون الوجود لاني الموضوع و
 الوجود في الموضوع ضرورة انه لا فرق بينهما

في المعنى اذ المراد بالمستغنى والحاج الموضوع
 المستغنى والموجود المحتاج ولا في كونهما
 ما يوجدان بالنسبة الى امر غير مشترك بينهما
 في تعريف الجوهر والعرض ما هوذا بالقياس
 الى الموضوع فهو عرضي لما تحت هذه الوجود
 الثلاثة على كل ما يورد في حق حقيقة الجوهر
 والعرض لا ينبغي الا بحسب حقيقة هذه المفهومين
 الثلاثة دون ما اراده المحققون كما عرفت
 ومن هذا ظهر انه ما قيل ان هذا التوهم
 لا يناسب قوله واحتج على ذلك بوجوه
 لا شك ان الدليل الاول والثاني لا فائدة
 عرضية حقيقة للجوهر والعرض فينبغي ان
 يكون هذا ايضا لا فائدة ذلك ولا فائدة

عليه بوجه ثلثه بل برجين فان قوله
والعقول منهما على هذا الترجية متعاه
اخر وايض النزاع في عزيمة المحققين
لا المميزين ووجه لا ندفاع جديد مع
ان مثل ذلك هي من **قوله** فانها كما عرفت
مرارا عبارة عن عوارض الوجود الذهني
قد يقع عارض الوجود الذهني قد يقي لما
يكون الوجود الذهني من العرفية المباشرة
ولكون الماهية متصفة به معا كما كانت
كالجسمية والفصلية وامثالها وهذا ما
جعلوه مرسوما للمنطق وقد بين لما يكون
الوجود الذهني من العرفية لا لا نقا
الماهية به كالوجود والوحدة ونظائرها
دو

انهم الاول وهذا هو المراد من العقل الثاني
في هذه النكات ولا يرد ما اوردوه الشك في
قوله واستدل عليه ايضا هذا الاستدلال
منقول لباء المصولات بل بسائر الاجزاء
سلقا فاقبل ههنا مثله ثمة وما يجاب به
ههنا يجاب بمثل هناك **قوله** فيلزم ان
تفعل كنه النزاع الجوهرية اي تفصيل
فالعقل الاول لا استماع فيه او لم يكن
العرض محولا على الجوهر ونفسه متسوبا
على قوله محولا والغيب طبع الى الجوهر اذ يلزم
كون العرض نفس الجوهر بحسب الوجود
والحاصل ان النفس موجود بوجود الفصل
كان فصل الجوهر عنها موجودا في الموضوع

يلزم كون الجوهر الذي هو الجنس متبعا في
 الموضوع ضرورة اعتادهما في الوجود فيلزم اعتنا
 الجوهر في الموضوع ومن هنا ظهر ضعف منع
 اعتنا العرض على الجوهر بناء على اعتبار قيد
 اذا في تعريف الجوهر دون العرض او منشأه
 الاعتنا هو الاعتنا في الوجود الا ان من
 كون العرض متبعا للجوهر لا يثبت في ذلك
اعتبار قيد اذا في تعريف الجوهر لا يلزم قوله
 وما يقال من ان تقوم الجوهر بالعرض الخ
 لا يذهب غلبتنا ان المراد من تقوم الجوهر
 بالعرض ان يكون الجوهر موجودا بوجود
 العرض كما هو شأن الجنس مع الفصل فلو كان
 ذلك يلزم كون وجود واحد وجودا للجوهر

والعرض الخ في الموضوع ولا في الموضوع وذلك
 بل يبي البطلان سواء كان ذلك العرض قائما
 بجوهر متقوم لذلك الجوهر او بغيره فالحق
 ان تقوم الجوهر بالعرض في مطلقا وان ثبت
 في جوهر ذلك من كون السرير متقوما بما
 جهة فلو لم ان تقوم هذا السرير بمعنى الاعتنا
 في الوجود فهو ليس في خلافه ههنا على انه
 يمكن ان يبق السرير في الحقيقة ليس للفقد
 المتشكك بالشكل المتشكك سواء كان قائما
 بقائه لو فرض او قائما بغيره واذا كان قائما
 بغيره فمما كان ذلك الغرض خشبا او حديد
 فذلك فالحشيا والحديد مثلا ليسا
 في مفهوم السرير بما هو سرير فحق الجوهر

على السرى وليس الا كحيلة على الكرة والاسطوانة
 وكحيلة على الجنتين المحسوسين وكحيلة
 المريج على الجسم المخصوص فلا يلزم تقوم
 الجوهر بالعرض اسلا فتبصر **فصل** في الجوهر
 انه قد مر ان حاصل الجوهر انما هو ان يكون
 الجوهر جوهر قولكم فيلزم تمايزها فبصر
 قلنا لا ثم وانما يلزم لو كان الجوهر جنسا
 لها ايضا وليس بلام لما نقر من الجوهر
 بالتياس الى الفصل من عام والفصل الثاني
 الى الجوهر خاصة فتمايزها فيما بينها انما
 هو بتمام الماهية وعن افرام التي هي صفة
 لها وعن حصول الجوهر ما في نفس الامر
 فليس في تركبها متحدة الوجود معها ولما

في اعتبار العقل في البساطة والتركيب في
 الاول وتمام الماهية في الثاني فليسا في
 كل الجبل في فصولنا في الاجسام **فصل**
 في الجوهر المفقود من الثاني الجاهل لما كان متينا
 في بعض الاوهام ان القضاة بين طائفة الله
 نعم فبصر في الاجسام عند القضاة فيكون القضاة
 غير الجوهر عند الماهية المص باذا لا عقل
 فاما الاجسام لا عدها بالجوهر فاما ان الامر
 كما توهم لم يكن القضاة ضد الجوهر اذ ضد
 لا بيان يكون وجودا وما في من ان القول
 بتمام الجوهر القضاة انما هو على اعتبار المحل
 اذ لو فرض القضاة وجودا لا يمكن كونه مستقلا
 للجوهر على اعتبار الموضوع لعدم كون الجوهر

فالموضوع فلو ذكر هذا القول بعد قوله وقد
يطلق التصادم لكان انقلاؤه قد اوما الى
اجزاء لطيفة ليس بشئ الخ ^{الموضوع} **فاما** ^{الموضوع} **فاما**
ليس لعدم الجواهر الحالة فقط المستمرة
على كل من اصل صدر الكمال والحل جليا فكذا
هذا الوجه ليس لا كون التصادم واما ان
كما يرفع ضد الضد فلا يعلق له باعتبار
الحل او الموضوع بل هو وهم يخيف ناش
عن سوء الفهم فالمصنف على ما هو عليه
جدلية بعد فني التصادم بين الجواهر وبين
غيرها وقول الشافعي ان خلق النساء انتهى ^{الموضوع}
باسمها ياتي بما ذكره من **فاما**
اي لا يجوز ان يصل سئلان في محل واحد

اقول برهان ذلك ان تكرار النوع الواحد
ليس لما هيته ولا لوائها وهو مذهب الفلاس
اقال الحق لها من خارج فلا بد لها من استعداد
لغيرها لاستحالة التجميع بل هو مجمع وذلك
لا استعداد بل يحصل لها من قبل ذاتياتها
والا لما اختلفت الجواهر بحسب فلا يكون
موجبة للتكرار بل من قبل قابل لها وهو
المادة ان كانت الماهية جوهر او الموضوع
ان كانت عرضا للمادة له ولا موضوع له
بجواز ان يتعدا افرادها وكذا المادة او
موضوع عالم يتكرر اما بالذات كان يكون
مواذا او موضوعات متكررة او بالاستعداد
كالمادة الواحدة والموضوع الواحد للذات

يتوارى عليها السور والاعراض في الاشارة
 المتعاقبة بحسب الاستعدادات المختلفة
 تقع وعلو المحل دائما واستعدادا لا يتكرر
 النوع الواحد عرضا كان او جوهر **قوله**
 والجواب اما هنا وان امتيازها بعوارض
 والاعتصاف لا يتوقف على اعتبارها بل
 اقول وجوب تقدير العوارض بالوجود
 المتحصل المستلزم من التميز على العارض
 بل يقع ذلك الجواب كما لا يخفى على الفطن
 من ذوى الالباب **قوله** وانها لو سلم
 ذلك لكان على امتناع حلول المتكلمين في
 محل واحد بطريق التعاقب اي اقول الموضع
 لا يقبل عرضا معينا كقول السراة مثلا

ما يحصل الاستعداد فلم يقبله باسباب الخفت
 من خارج فقام ذلك الاستعداد باقيا للموضع
 لم يعلم عنه ذلك السواد فاذا تقدم الاستعداد
 بسبب فاعلم اسباب الخارجية اقدم ذلك الموضع
 ثم لم يوجد ما لم يجد استعدادا مثل الاستعداد الاول
 باسباب مثل اسباب الاول في وجود الموضع
 سواء قبل سواد الاول وامتيازه من الاول اما
 هو الموضع المستعد في الاستعداد الحاصل
 له ثانيا الذي هو امتياز عن الاستعداد الاول
 لا في حصوله عن اسباب مغايرة لاسباب الاستعداد
 الاول وان كان ماثل له فيها فقد تكرر الموضع
 بتكرار الاستعداد فلا محذور **قوله** فلا يجوز
 قيام عرض واحد بعينه اي مثلا قال برون الله

ان لا ينفصل بالعرض لشيء من الصورة **قوله**
 فيكون ان لا ينفصل الاثنان في الاشياء من
 الواحد في صفة قبل غيره بل هو ان ينفصل في نفس
 الامر وان لم ينفصل عندنا وهو كما مر في ما مر وانا
 ان من البرهان الدال على ان التفرقة نفس الامر
 لا يمكن الا باعتبار المحل ثم نفص هذا القابل
 الحكم السابق فيما يتصور بينه او متصلا به من
 الواحد لان الصور نوع واحد من العلم وكذا
 المقيد بنوعه بنوعه في خط واحد
 وخطين في سطح واحد وخطين في جسم واحد
 ثم استعمل بالجوابة عنه منع مماثلة الصور
 وكذا المقيد بنوعه وبيان مغايرتها النوعية
 بان تصور النظر عن المحل بنوعه تصور غيره و
 في نفس نوعه

بمجرد

والمقيد بنوعه بنوعه المقيد بنوعه بنوعه
 بحيث ذلك بان لا يكون ان كان لخصا او احدا
 في الخارج وليس له يحصل منظر لكن العلم به
 من حيث انه يتصل بالخصايات الذاتية كحي
 ونوع مغاير في ذاته للعلم به وبكثير الخط
 والسطح والجسم باعتبار الخصايات الذاتية
 وكل فرع مغاير الزايات اقره الذي جعله
 حقيقة من كون تصور زيد كليا باعتبار
 الخصايات الذاتية لا يدخل له في بيان نوعه
 تصور زيد لتصور غيره بل وجه ذلك ان الشخص
 وان كانا من نوع واحد لكن الشخصين
 المتخصصين لهما من نوع واحد ولو نقص في
 هذه المسئلة بان تصور زيد غير من واحد

مع انه قائم بحال متعددة امكن دفعه بكثرة
 باعتبار المتصلات التي هيبة ثم ان الاول
 ان يفرغ هذه المسئلة على كون الموضوع
 من جهة الشخصات لانه يحل لو فرض قيام
 عرض واحد بموضعين لم يكن عرضا واحدا
 كما لا يخفى **قوله** فانه لو جاز حصول عرض
 واحد في محلين جاز حصول جسم واحد
 في مكانين قبل ان يلزم من كل منهما ان يكون
 شي واحد في زمان واحد مبينة لنفسه في
 الاشارة المحسية وهو بطبيعة لكونه
 انما يلزم لو كان الحلالين مختلفين بالوضع
 اما لو كانا متحدين وضعافلا ووجه عليه
 انه لا يلزم من جهة الاشارة الى شيء واحد

من جهتين مختلفتين مبينة الشيء لنفسه
 في الاشارة الا ترى انه مبيح ان يشار الى
 الغلك من الشمال والجنوب كلهما ولا يلزم
 من ذلك مبينة الغلك لنفسه في الاشارة
 اقول الاشارة الى الجسم من جهتين ليست
 كالاشارة اليه في مكانين فان الاشارة
 الى الغلك من جهة الجنوب مثلا اشارة
 بالذات الى بعض منه لا الكلمة الا بالعرض
 والا يلزم كون الغلك بكليته في جهة الجنوب
 فلو فرض ان الاشارة اليه من جهة الشمال
 ايضا الى كلمة بالذات يلزم كون الغلك
 بكليته في جهة الشمال ايضا ووجه يلزم
 مبينة الغلك لنفسه في الاشارة لانه

وهو معنى الاشارة الى جسم واحد في مكانين
وهذا يحل لا جهة فلا شارة الى الفلك من
جهة الجنوب اشارة الى طرف منه واليه جهة
الشمال الى طرف اخر منه وهو ليس بحال ثابت
هذا من ذلك **قوله** واما الثاني فلا بد لو
قام باكثر من مرتين آه قبل هذا التمام
لو كان الحل هو المجموع وفتح لم يكن تقصيرا
على ما ذكره مع انه بعد ذلك فلا بد من حل
كلامه على ان الحل كل واحد من التمام وفتح
يمنع انعدام هذا التام في التام بالانعدام
بحر ان بانه يحل اخر **قوله** واما ذكرنا انهم
جوابا عن قول ابي هاشم هو ان
الواحد بين المرتين هو التام القائم

بالحل

بالمجموع او العوض عن كل واحد من التامين
طبيعة في ذلك التام تايف بكل من المرتين
قوله واما القسم الاول فظهر ان التام
كل فلك فكيف يصح قول المعاد واما انقسام
فغير مستلزم من التامين بل فلكا كانت طبيعة
انقسام الحال لا يستلزم انقسام الحل واللام
ان يستلزم ذلك في ضمن كل من فرديهما ولا
يتلزم ذلك استلزام فرديهما انقسام الحل كما
لا يحل **قوله** وذهب ان الحال في كل منقسم
لله اجزاء متباينة في الوضع ان كان حاصلها
بتمامه يمكن التام في التام في التام
بشؤون ان يكون سالا في المجموع من حيث هو
بمجموع او الحل في الحل لا مطلقا بل باعتبار

قيد زائد كالامتها وفي مطلق النقطة في الخط
 مثلا كما سيجاء **قول** ان محل فيه من حيث ذاته
 ان يبدل ولا اعتبار قيد زائد كالامتها في الخط
 من حيث محليته للنقطة او اعتبار كون المجموع
 من حيث هو مجموع والمكون في المحل من حيث
 هو ذاته **القسمة** ان جعل الكل في الكل والبعض
 في البعض وكل ما هو كذلك فاقسام المحل بوجوب
 انقسام المحل لا محالة فان قلت **المحتمل** لا يلحق
 اذا قسم في موضع البياض مثلا فيقسم البياض
 وفق السواد مع انه محال فيه من حيث ذاته
 للقسمة واذا قسم في الفصل المشترك لم يتم
 شيء منهما قلت محل السواد في الجسم الاول
 انما هو بعض دون كله وكذا محل البياض

وحي

والكل انما هو محل البلية لا محل البياض او
 السواد فتم **قول** وان محل فيه من حيث
 ذاته المقسمة على من حيث هو غير منقسم
 القسمة المحررة وفي ذاته راجع الى المحل كانه
 الشئ الاول اعني قوله ان محل فيه من حيث
 ذاته ان لا يكون المحل باعتبار ذاته للقسمة
 محلا للامحال بل من حيثية اخرى كالخط
 مثلا بالنسبة الى النقطة قاله جليلي من حيثية
 كونه مقدرا منقسما في جهة واحدة وحيثية
 كونه متناهيما من من حيثية الاول الغير
 محل للنقطة والا لزم صحة كون الخط الغير
 متناهي انقسم محلا للنقطة فلا يكون حلولا
 من جهة الاول بل من جهة الثانية وهي

جبهة تامة على تلك النقطة والاضراب بقوله
 بل من حيث هو غير متقسم ما لا بد منه ان يكون
 المحل حلا لا من حقيقة الانقسام انما من كونه
 محلا من حيث كونه عدم الانقسام لكونه شاملا لما
 هو محل باعتبار ذاته من حيث هي مع قطع
 من حيث يتلقى الانقسام وعدمه والقصود كونه
 محلا من حيثية عدم الانقسام فتناول ويحتمل
 ان يكون الضمير في الموضعين دجاء الى الحال
 ويكون المعنى الحال ان كان متقسما مطلقا كما في
 التعليق او كان متقسما في بعض الجهات لكن كان
 حلوله من جهة الانقسام كالحل مثلا من جهة
 الطول يلزم من انقسام المحل انقسامه ايضا
 وان كان غير متقسم أصلا كالنقطة او كان

لا

حلوله من جهة عدم الانقسام كالحل من جهة
 العرض لا يلزم انقسامه من انقسام المحل فمثل
 الخط مثلا ان من جهة الطول المتقسمة فذلك
 يلزم من انقسام محله في تلك الجهة سواء كان
 طول المحل او عرضة انقسامه ومن جهة العرض
 الغير المتقسمة فذلك لا يلزم انقسامه في تلك
 الجهة من انقسام محله فيها وعلى هذا التقادير
 انما يحسن الاضراب لا شطا وقوله لا من حيث
 فائدة المتقسمة يلزم انقسامه فلا يشتمل على
 مثل النقطة فليشتمل على **قوله** واستدل على
 ذلك بان الوسيلة آه الطول وحدة للتقسيم
 فيه على تقدير كونها وجودية انما هو من حيث
 انه غير متقسم اعني المجموع من حيث المجموع

العشرة حالة في مجموع الاحاد من حيث هو
مجموع وهي من هذه الحقيقة غير متقسمة
وكل واحد الاطراف في مجالها ايضا انما هو من
انها غير متقسمة لكن تلك الحقيقة فيها التوسعة
المجموع من حيث هو مجموع بل حقيقة انها
عند حد معين ولما الاستا فالتظاهرة
ليس طول مجس الجارح لكونها اعتبارية
فالابوة انما تعرض للاب في العقل من حيث
اعتبار كونها متشابهة لتؤكد فرع اخر من نوعه
منه ولانها من كونها وجودية فكلها في مجالها
ليس من حيث ذاتها المتقسمة ولا من حيث
هي مجموع بل مثل الاعتبار المذكور في حفظ
بذلك وقيل عليه فظاهر **لكن الامام**

في المخلص اذ هي بداهة ذلك الحكم ومنع كون
الوحدة والتقطعة والاضافات امواد موجودة
في الخارج قيل لو تشبعت المفصل باقسام
الحجم لا يبق اذ اقسام في موضع البياض مثلا
فان ههنا انقسام لكل بدون الحال ان يقع
ما اورد ما لا امام والقول بان محل السواد غير
محل البياض فالمراد ان قسمة المحل من حيث هو
محل ليشترك قسمة الحال وههنا ما انقسم
السواد من حيث هو محل السواد بنقبة ان
هذا التخصص ليس في كلامهم ولا مرع به
منهم بل الظاهر كلامهم ان قسمة ذات المحل
يوجب قسمة الحال ولو كان مرادهم ذلك
لم يحتج الامام الى القول بان الاطراف العلم

حتى يتوجه عليه الولد الشئ بل مثل يوق في الجسم
 لا بلق يمكن ان يوق في الاطراف فان الجسم
 الواحد من حيث هو واحد ليس على المستطير
 مثلا ولا انهم اجتماع المثليين فلو انقسم من
 حيث هو على المستطير لانقسم ذلك السطح بالخط
 واما الخط فهو من حيث هو على النقطة لا
 يمكن انقسامه بهذا لانقسم النقطة اصلا
 وايضا لو كان المراد ذلك **فقط** لكان الارتفاع
 لقطبا لان كلام الفصل ان قسمة ذات على
 لا يوجب قسمة الحال فلو كان مراد من القول
 بالتفصيل ان قسمة الحال من حيث هو على يوق
 قسمة الحال لم يره السلب ولا الجواب في على
 واحدا انتهى اقول على البياض في الجسم لا بلق

في

فوق على السواد بالذات لا مجرد الحجبية
 فان على البياض يضر من الجسم لا بلق وكل
 السواد يضر من غيره ما بين الاول بحسب
 الوضع والاشارة وان لم يكن مباينا له
 الوجود لكونها واحدا بالانصال ولو سمي
 ذلك معاوية بحسب الحجبية فلا مشاحة
 بعد اعتبار كون الحجبية مكملة للذات على
 لئلا يلزم اجتماع المتضادين او مجرد تقا
 الحجبية بدون تلك الذات لا يلقى في صحة
 اجتماعها واذا ثبت المعاينة بالذات بين
 على السواد وعلى البياض في الجسم لا بلق
 فلا يمكن للفصل التثبت به في يجوز ان
 قسمة ذات الحال لا يوجب قسمة الحال فان

في

عند انقسام الجسم لا يذهب في موضع البياض لا
 ينقسم ذات محل السواد ليكون ذلك انقسام
 لذات محل السواد بدونه انقسام السواد فخلا
 الخط مثلا بالنسبة الى النقطة فان ذات الخط
 ليس بجزء الذات محل النقطة معاصرة بالذات
 فانقسام الخط انقسام لذات محل النقطة
 مع عدم انقسام النقطة لتكون حلولها فيه
 لا من حيث الذات المنقسمة فليسا بل **فقط**
 فكما جاز في الاعتبار ان شغل كل محل لا يفرق
 السريان انه كون الامور الاعتبارية لها
 حلول في المحل والمحل شغل بها محل نظر فان
 الاعتباري ما يتوزع العقل من الموجود
 ويصفه له وانصاف شيء باخر لا يستلزم

حلوله فيه ومعنى كون الامور الاعتبارية في
 نفس الامر ان لها منشأ انفرام في الوجود
 بخلاف الوهمية الفرقة **فقط** لكن يرد اما
 قطعنا من ان نقول هذا انما يرد لو كان محل
 النقطة جسم المحرر من حيث المجموع وقد
 عرفت ان عدم كون الشيء حالاً في المحل من
 حيث ذاته المنقسمة لا يستلزم الحلول فيه
 من حيث المجموع بل قد يكون كل كونه **فقط**
 وقد يكون حالاً فيه من حيث الانتهاء الى حد
 معين وقد يكون باعتبار اخر كما في الانشأان
 ومحل النقطة ههنا من قبل القسم الثاني فان
 محلها هو الجسم المحرر من حيث تنافه **فقط**
 الطولي عند البراس ولا يعتبر في ذلك تعيين

تمامه في جهة القاعدة فيقطع الجسم من
 القاعدة لا يتقدم ما هو محل النقطة حقيقة
 بل يتقدم بالادخال في اعتبار المحل هذا
 واورد المحقق الدواني على بطلان الادعاء
 قوله لكن البداية تشبه بان تلك الاطراف
 باقية على حالها بان هذا تم وكيف يسمع في
 شئ دعوى البداية مع ان جمهور المشايخ
 يدعون البداية في اشغال الجسم المحرود
 الحال هذه ويطعن من انتفاء النقطة قطعاً
 اقول فهم اليهم من كلام المصنف ان القول بان
 لم يكن من حيث الذات المنقبة يجب ان يكون
 في المجموع من حيث المجموع وفي كلامه عليه
 فتراده ان حلول نقطة المحرود لو كان في المجموع

من حيث المجموع انهم من قطع المحرود من جانب
 القاعدة انعدام تلك النقطة لذلك القطع
 المستلزم لانعدام المجموع من حيث المجموع
 اذا حزم انه لا دخل لذلك القطع في وجود
 تلك النقطة ولا في عدمها واما لزوم انعدام
 النقطة بسبب انعدام ذات المحرود بسبب
 طرأان الفصل عليه فامر آخر وقد اشار اليه
 كون مراده ذلك بقوله ولا تأثر له ذلك في
 في وجودها وعدمها فاحاصل كلامه ان البداية
 تشبه بان تلك الاطراف باقية على حالها في
 الوجود والعدم ولا دخل لذلك القطع المستلزم
 لانعدام المجموع من حيث المجموع في حال تلك
 النقطة من وجودها وعدمها وان كان

المرضى لا يتغير فاما العلم المجسم بطريقتان
 الا انفصال المجسمات جميع الاعراض التي
 كان ذلك الجسم موضوعا لها ولا فرق في
 ذلك بين عرض عرض وبقاء المادة
 دليل في ذلك وقولهم مادة الشيء مادة
 لصفاته ليس معناه انها موضوعة لها بل
 معناه انها حاوية لا مستندة لها فانهم
 ذلك **القول** والموضوع من جملة الشخصيات
 اقول قد عرفت ان العرض ماهية يقتضي
 الكون في الموضوع فله انقطاع الى الموضوع
 وليس في ذلك انقطاع الى ماهية الذاتيات
 ولا انقطاع الى امور خارجة بحيث
 لو فرض خلوها عنها لا يمكن تحققها بموضوع

الاصل القطع الواقع للوحدة الانفصالية المستمرة
 لانعدام ذات الجسم داخل في ذلك ففقط
 وتدين في العقل كما لا يمكن بافحام الجسم بل
 طريقتان الانفصال بالمرقة وحدوث جسمين
 اخرين من كتم العلم كذا لا يمكن بافحام
 بعض صفاته كاللون وحدوث مثله من
 كتم العلم والفرق بينهما في ذلك تحكم وان
 كان فيكم بطلان بعض صفاته كالوحدة
 فبقا ما يوجب العقل بقاءه في الجسم بعد
 طريقتان الانفصال بتفريق ذلك اللون
 ومن هنا يقولون مادة الشيء حاوية
 لصفاته ولا خلاف من هذا القبيل اقول
 وفيه نظر لان انعدام الموضوع يوجب انعدام

كناية الجسم الى المكان مثلا وليس انتم كناية
 الشيء الى علته اذا انقاد الى العلة لا
 يستلزم الكون لغيره ولا حاجة في قول
 الوجود من الفاعل اذا المناهيات الامكانية
 مستقلة في ذلك فاذا ذلك الانقاد
 ليس الا في القول هو وجوده الخاص بهذا
 هو المراد بكونه مقتدر الى الموضوع في شخصه
 اذا الشخص ليس الا خصوصية في الوجود
 وما كونه للموضوع من جهة الشخصيات
 فلان الدليل انما دل على كونه محتاجا
 اليه في الشخص في الجملة واما على الخصوص
 الاحتياج فيه فلا فان قلت للمادة ايضا
 كالموضوع في كونه من جملة شخصيات

ولا

ما حل فيها هو بل ما ذكرت من الدليل فيها فاذا
 وجه تخصيص ذلك الحكم بالموضوع قلت للمادة
 بالنسبة الى الصورة الشخصية موضوع لعدم
 انقارها اليها وبالقيا من له طبيعة الصورة
 مادة لعدم استغنائها عنها فاخص الحكم بالموضوع
 من حيث هو موضوع فان قلت فيلزم ان يكون
 الصورة الشخصية عرضا مع كونها جوهر فقلت
 قد عرفت ان العرض ان يكون بحسب طبيعتها
 وجودها جميعا مقتدر الى الموضوع والصورة
 الشخصية ليست كذلك لعدم استغنائها للمادة
 عن طبيعتها **فاما** ان اردت ان الفاعل هو
 من غير حاجة الى الموضوع آه للمستدل ان يحتاج
 هذا الشق ويقول ان الفاعل بوجهه من غير

يكون محتاجا في الوجود الى الموضوع اذا كانت
 العرض في الموضوع سببا للكون فيه والحاجة
 الى الشيء في الوجود ليس سببا للكون فيه
 كما اشار اليه والحاصل ان العرض حاجة الى
 الموضوع هي سبب لكونه فيه فالمسئلة ان
 مثل هذه الحاجة لا يمكن ان يكون حاجة في
 اصل الوجود ولا لكان كل حاجة في الوجود
 سببا للكون المحتاج في المحتاج اليه فتم
قوله فانهما مسئلتان انهما قول المتكلمين
 بلهما كان في المقام ان المسئلة ان لا بد ان
 يكون احدهما معلولا للآخر او كلاهما معلول
 عليه فاحل كما تقر به في محله فاما كان الشيء
 في احد المتكلمين محتاجا الى الآخر غيرهما
 في

لم يمكن ان يكون التلازم الواقع بينهما من
 التلازم لا ذلك بل يكون من القسم الثاني فيكون
 ذلك الشيء في التلازم لا خواصه محتاجا الى
قوله ويرجع اخر الامر الى الحل وضا الى
 والقسم اقول الاول ان يعلل ذلك بأنه لا بد
 هناك من ارتباط خاص لا محله فيفسد بذلك
 الارتباط تشخصه والالتزم الترتيب بلازم
 ولا ارتباط بالذات بين الحالين بل بين
 الحل والحالين والارتباط بين الحالين
 انما هو بالعرض والسبب مشتركهما في محله
 واحد فاذ كان الارتباط الذي بين الحالين
 والحل غير كاف في تشخص الحال مع كونه بالذات
 فعدم كفاية ما هو بتعيينه وبالعرض

بالنسبة اليه اعني الذي بين الحالين يكون
 اولى وذلك **قوله** او بواسطة الاخر **قوله**
 في صورة التسلا يلزم الاحتياج الى الحل **قوله**
 واعتقد عند الحل الاحتياج بالواسطة على
 الاحتياج الى ما يتعلق بالحل اقول لا حاجة
 الى ذلك التكلف فان المرض في الاحتياج في
 تشخيصه لا محل فيه وهو ان لم يكن **قوله**
 محتاجا الى الحل لكنه محتاج اليه في الجملة **قوله**
 فصدق ان المرض محتاج في تشخيصه الى الحل
 بالواسطة في الجملة فان المحتاج الى المحتاج الى
 الشيء محتاج اليه وان لم يكن جهة الاحتياج
 واحدة **قوله** لكن تشخيص المرض ليس متوقفا
 على حلول ما حل فيه بل على فاته اقول

ثم

اذ ذلك بان يراء بالذات الطبيعة والمادية
 كما في احتياج الهيولى الى ذات الصورة فانها
 بمقتضى طبيعة الصورة وما هيته باوج يكون
 المحتاج لتشخيص المرض متوقفا على ماهية
 ما حل فيه باعتبار تحققها في فرد اخر ولو
 ذلك الفرد متوقف على تشخيص المرض المتوقف
 على فرد اخر وهكذا كما في الهيولى بالنسبة
 الى الصورة ما وليس محال ان يكون الا فرد متوقفا
 وانما ان اريد بالذات ذات الفرد الحال في
 المرض من حيث خصوص الفرد بغيره عليه
 ان ذات الفرد لا قوام لها ولا وجود بدون
 المحلول فلا يمكن ان يكون مفيدة في التشخيص
 المرض الموجود واليه ذات الفرد مع قطع

عن

النظر على طولها في العرض لا يرتبها لها بالقياس
 الى العرض فلا يمكن ان يكون مفيدة للتخصيص
 كما اشترى اليه **قوله** ولو سلم يقول انه دود
 معينة لقول العلم ان توقع الحلول على التخصيص
 السابق بل هو لا يقبل المنع اصلا على ما ذكر
 عليه ان المنع المذكور ان كان واردة على
 دود التقدم الذي ادعاء المستدل كما هو
 فبعد التسمية لا يصح القول بان دود معينة
 وان كان واردة على اعم مما ادعاء بطريق
 المباعدة غير متوجه اذا التمس المطلق التمس
 للتقدم والمعية الذاتيتين **قوله**
 لا نالها كان الموضوع متصفا باليكون محتجا
 الى موضوع فخصه **قوله** هذا الذي ذكره العلم

على انه ما يسل واحد جعله القوم دليلين على
 لما كان فخصه العرض على جهة استغناء بقاها فخص
 عند النفاذ عن ذلك الجمل وثانها الى العلم
 يحتاج الى المحل فورد على المحتاج اليه اما
 ان يكون غير معين وهو ليس بوجود ضرورة
 ان كل موجود لا معين فيلزم ان يكون غير
 الموجود محلا للموجوب وهو محتمل واما ان يكون
 معينا فيقتض مضارته عنه وهو المحل فيلزم
 لتوجيه الجمع بين الدليلين ان مجرد كون
 الموضوع متصفا بالعرض لا يلزم استعماله استغناء
 عن الموضوع وانما يلزم لو ثبت احتياجه
 في الشخص الى الموضوع معين وايضا كون
 العرض محتجا الى الموضوع سبب لكون الموضوع

شخص له وان تمكن اشارة بطريق اخر فلما
 جعلها في دليل **قوله** لان العلم لا يكون
 موجودا في الخارج قبل ان اراد بالعلم المقيد
 بالارهاق فنفذ ان الشخص هو المحل لا بشرط
 التعيين وان اراد لا بشرط التعيين نقول
 لا ثم انه غير موجود في الخارج بل موجود في
 فهم افراده الموجودة حقيقة كما هو ارضي من
 قال بوجود المتعاقبين في الخارج فان قلت
 الشيخ مخرج بان الفاعل لا يجوز ان يكون
 اعم كلياً اذا كان الفاعل فاعلاً لا مخرج
 شخص قلت ما ذكره الدليل على ان المخرج
 شخص للعرض يدل على مطلق الاحتياج اليه
 في الشخص ولا يدل على انه فاعل الشخص

العلم

وهذا فسر الشبهة عبارة العلم بهذا مع ان المتأخر
 من لفظ الشخص الفاعل اقول معنى كون اللاحق
 موجودا في الخارج ليس اذ مع وصف اللاحق
 موجودا في الخارج بل معناه ان ذاته اما اذا
 حصل في العقل بعد ان وصف اللاحق بل
 موجودا في الخارج مخلوطة مع التعيين
 لا بوجود مستقل بل بوجود التعيين بمعنى
 ان وجود او احداً ينسب تارة الى التعيين
 وتارة الى المتعاقبين لهذا التعيين لا بوجود
 الكل بالنسبة الى الجزء فان وجود الجزء غير
 وجود الكل في الخارج وفيما نحن فيه ليست
 الجزئية والكليّة الا في العقل واما في الخارج
 فليس الا بوجود واحد كما نقول اللاحق

الموجود في الخارج بعين وجود التعيين اذا
 اقتضى وجود امر صدق انه انقضاء ذلك
 التعيين حقيقة فاذا انقضى ذلك التعيين
 انتهى مقتضى حقيقة واستغنى بالتفاهة
 مقتضاها ايضا لا محذور اذا وجد ذات ذلك
 المتعين بوجود تعين آخر استحالة وجود
 مقتضاها الاول بعينه لا استحالة إعادة
 الوجود وذلك هو الخطأ هذا وما استدل
 به على استناع انتقال العرض انه لو جازده
 انتقال العرض من موضع الى آخر فحين
 هو طريق الاول ولم يصل الى الثاني لا
 يكون في موضع والا لزم ان يكون بين
 الاول والثاني موضوعات غير متناهية

يجب ان يكون انقضاءه او كونه موجودا في موضع غير
 انقضاءه الذي هو جوهرا ثم انقضاء الجوهرا والوجود
 خلق والثاني صح وانما جوهرا لا يلزم من انقضاء
 كون انقضاء في زمان بلزم ان ذكره يجوز وقوعه
 في آن كان يتقدم الموضوع بالانقضاء بالآخر
 كما لا يخفى في الجواهر **قوله** اقول في هذا نظر لا ينبغي
 ان يكون موضوعات متعديّة او في التحقيق
 الذي في العقل السليم فيقضي عن قوامه للموضوع
 على وصف واحد بالعدل بل انما لا يخطئ انما هو
 على امر واحد بالعدل بحكم بحسب القطر بان الثاني
 هو الموضوع وانما هو الوصف والحق ان **الاصل**
 الذي يحوي الظاهر من هذه البيانات **قوله** وايضا
 لو تم هذا الدليل آه هذا مقتضى ذكره المقدم على

انقلاب م

الدليل الثاني من الدلائل التي ذكرناها
والشاهد على صحة الدلائل اورد النقض على
الدليل المحرط ونقول ان المتن في الدليل
المحرط ليس مجرد كون الموضوع محتاجا اليه
للعرض لانه النقض يحتاج الجسم الى التميز
الفاخر فيه هو كون الموضوع متشخصا محتاجا
اليه للعرض في لا يرد النقض اصلا لان التميز
كان محتاجا اليه للجسم لكنه ليس متشخصا له
لعله تنبيه لذلك واورا السوال المصداق
لا يبق واجاب بما لا يلائم حتى لا يمتنع كونه
خارجا عن قانون الشاغل على ما قيل يكون
المتأخر قد عاين والمجيب انما والمتأخر لا يطالب
بالفرق والفرق قد وهوان التميز من المأمور

فهم

اللافتة التي لا يمكن تقديره على وجود الجسم
تتضمن اصلا جلا في الموضوع وهو **فهم**
واختيار الحكم من قبل الحكماء وهو جواد قديم الحكم
بالعرض اقول هذا مثال لما سبق من الحكم
بالمنايات بين الموضوع والعرض ولما كان محتاجا
للموضوع من قبل الحكماء ومقصوده من قوله
ليس هو الواسطة في العرض كما فهم من كلام
الواسطة في الشرح ومعنى الكلام ان الحكم قد
يقصر الى الحدس على ان لا يكون ذلك الحدس
بوجه اختياره بل هو المتكاملين وبوجه واسطة
بين الموضوع ومن قبل الحكماء اصلا اول فلكونه
انما يكون العرض من موضوعا للعرض اما الثاني
فلانه متفاهر بل هو المتكاملين من حيث انهم

يكون وجود اعراض بقول الحكم بقاءها
 واعراض اخرى ولم يقول بوجودها لكن
 يقول بقاءها بالاعراض بل بحال تلك الاعراض
 بسبب قيامها بتلك الحال فهو من هذه الحقيقة
 أي من حيث انه قول بوجود تلك الاعراض بقول
 مدافع الحكم ومن حيث كونه قولاً بنفي وجوده
 المرضي بشارك مدافع الحكم **قوله** فما يقوم
 به المرض يجب ان يكون متغيراً بالذات ليخرج
 كونه معنى التباين هو التباينة في التغير لا
 يقتضي سوى كونه التغير ثابتاً للتتابع بل من
 فيجب ان يكون هناك ما يكون التغير ثابتاً له
 بالذات او المرض يجب ان ينتهي الى ما بالذات
 سواء كان بواسطة او بغير واسطة فاما كونه

التغير ثابتاً لما هو على قرب المتابع فليس بالعدم
 كما لا يخفى **قوله** فضرورة استماع قيام المرض
 بنفسه يمكن ان يقر وجودها لا مثلاً الى الجوهري
 انما هو لاستماع التباين لاستماع قيام المرض
 بنفسه فانه على تقدير التباين لا يلزم قيام المرض
 بنفسه وعليل التنازل **قوله** وقيام بعض
 الاعراض ببعض ليس اولى انت خبير بان
 قيام الشيء بالشيء انما يكون بواسطة طبيعة
 بينهما فاما ان تحقق تلك الواسطة بين
 وعرض يقتضي كونه المرض الثالث فاما بالذات
 واذ لم يكن تلك الواسطة بين المرض الثالث
 وبين الجوهر لا بواسطة العرض الاول لم يكن
 مقتضية لقيامه بالجوهري بواسطة فوجود

فهذه الروابط كافي في التبرير وهذا لا يرد
على ما جعلنا عليه محتملا بل المصداق تحقق العمل
بين العرض الثاني وبين الجوهر إذا كان بقاء
العرض الأول واسطة في الشئوت دون العرض
يكون مرجعا لقيامه بالجوهري دون العرض الأول
وذلك نظم **قوله** المصداق بالاستقلال هو
متعلق بمعنى الفعل المفعول من قوله لا وجود
لما باعتبار النفي أو باعتبار لفظ الوجود
أو من قوله وضعي باعتبار النسبة ولا معنى
لتعلقه بقوله لا يتجزى والوجود والوضع
الاستقلال ليسين انما يكونان للجوهر فالمراد
ابطال الجوهر القابل للاشارة الغير القابل
للاقسام وهو الذي يقى له الجزء الذي لا

يقى

يتجزى لا اعتقاد مثلية كون الجسم مؤلفا
منه ويق له الجوهر الفرع لعدم انقسامه فانه
لما لم ينقسم لم يكن له شريك في ذاته فيكون
فرعا اولاد لما لم ينقسم لم يكن زوجا اذا قل
مراتب الانقسام ما هو معروض الانشائية
المثلية للزوجية فيكون فرعا **قوله** لا وجود
بالجوهري القابل للابعاد الثلاثة المشهور ان
هذا التعريف واحد للجسم الطبيعي والجوهر حقيقي
وقابل للابعاد فصله وفيه الامام الرابع
في شرح الاشارات بان الجوهر ليس حقيقيا لما
تحت واحال بيانه على سائر كتبه وبان كلمة
الابعاد ليست بفصل لانها لو كانت وجودية
لكانت عرضا اذ هي نسبة ما يلزم من كونه عرضا

احتياج محال الى قابلية اخرى لها وان لم يكن
 ان يكون الجسم متعقبا بغيره واجاب المصنف
 قد مر عن الاول بانه انما يبطل كون الجوهري
 جفسا في كتبه بان انفسا مكان الجوهر الموجد
 لاف الموضوع وبطل كونه جفسا له وهو لا يتم
 من لوازم الجوهر ولا شك في ان لا يتم الجوهري
 لا يكون جفسا وعن الثاني بانه انما يبطل كونه
 قابلية الابداع فضلا وهي ليست بمفصلة
 لانه لا يحل على الجسم بل الفصل هو القابل
 للابداع المحول على الجسم وهو شيء ما من شئ
 قول الابداع انتهى كلامه اعلى الله مقامه
 فان قلت كون هذا التعريف جدا مخالف
 لما صرح به الشيخ في الهيئات الشفا من الش

في

قطبا بل التعريف ان الجسم هو الطويل المميز بالحق
 وليس بحداه ما يوجد فيه ابعاد تلك بالفعل بل
 نفسا الطويل هذا الرسم للجسم ان هو المحول الى
 يمكن ان يفرس فيه ابعاد تلك سقاطعة انتهى
 كلام الشيخ ولا شك ان معنى الرسم لا يكون جدا
 ولا يتساوى في الابداع والشفا اعم من ان يكون
 جفسا في الابداع او قلة فيكون بيده وبين الجوهري
 عموم وقصور من وجه ومن قواعدهم ان كل
 شئ من جفسي ما بينهما عموم من وجه يكون للميزة
 المكتبة منهما اعتبارية لاحتمالية فلو كان هذا
 المتعرف جدا يلزم ان يكون مهية الجسم العيني
 اعتبارية ولا يتحقق قلت اما الملاقى الشيخ للفظ
 الرسم على الطويل المراد به الحق فانه لا جلا

المستأد من هذه العبادات وما يترتب عليها من
 وحقق الفصل وقطع ان وجودها بالفضل ليس
 ذاتيا للجسم فيكون تعريفه به بما يجب العلم
 لكن التحقيق ان معنى الطويل العرضي للعرض
 ليس بايتبادر منه بل معناه ما من شأنه ان يكون
 كان قول الشيخ معنى هذا القول ان معنى هذا القول
 الذي يكون رسما الواقع على ظاهره وهو كذا
 فلا يكون معناه اما ان يكون القابل للابعاد
 الثلاثة وبين الجوهر عواما من وجهين فليس ذلك
 فان الجسم التعلمي ليس القابل للابعاد الثلاثة
 وبين الجوهر بالذات بل بالعرض والمراد هنا
 هو ان لا يتناول **قوله** ولعله غير متباعد مع وجود
 قيد الامكان وبذلك ان غاية قيد العرض

يعني

ادخال ما لا يربطه قيدا لابعاد الثلاثة بالتعليل
 كالقول وذلك ما سئل من قبل الامكان اذا
 لا شكا له يمكن في القائل ووجود الابعاد الثلاثة
 امكانا ذاتيا وان لم يمكن امكانا قويا على
 قواعدهم ومن فاد العرض على الامكان على الامكان
 الرقعي لكن في التقييد مع ايراد الشك في كونه
 في حال الامكان على الرقعي يحتاج التقييد في الابد
 مع كون المتبادر هو الذاتي وقوله بل يتناول
 على حال العرض على التقدير لكن مراد من فاد
 العرض هو الجوهر العقلي والمحقق الذاتي حال
 مرادنا على القضية العرضية المقابلة للقضية الوهمية
 فقال لم يحصل الشك مع العرض ^{لكنه} مرادنا وتخصيه
 ان كل امتداد فهو ذاته صالح لان يفرغ عنه

30





يقولون شي بمقتضى انه يمكن الفصل ان
يقبل بمقتضى المقتضى التي شأنها التركيب
والفصل الى اجزاء متلاقية عند حلها
فان اصل امتدادها معينا الاجزاء معينة
على الوجه الجزئي في هذا تقسيمها وهي اذا
حكم بان هذا الامتداد المعين وكل جزء من
اجزائه يقبل التقطيل على هذا الوجه كان تقسيمها
فرضيا عقليا وهذا حكم صادق بحكمه العقلي
بمقتضى الواضحة فظان الجواهر لا يقبل تقسيمه
الانقسام بهذا المعنى لان هذا الحكم منها وهي
كاذبة ثم قال وليست شعري ماذا يقول للشم في
قول القسمة الذي جعلوه من خواص الحكم القسمة
بامكان تحقيق الانقسام فيه كالحق ههنا

مع ان كم التقطيل يتقدم بطريقا لا اتصال عند
فلا يمكن تحقق الحدود فيه او بامكان وقوع الانقسام
على المعنى الذي فهمه فليكن المثلث النقطي و
غيرها مع الحكم في هذا المقام مع انهم عن اخوهم
مرحوا بان النقطة لا يقبل القسمة الفرنسية
اصلا والخط لا يقبل الانقسام فترى انهما
والسطح عمقا وقد عرفوا الحكم بقبول القسمة
انتم والعجبا انه ليس في التعريف الذي ذكره
الشم حديث الانقسام اصلا فليعلم خطأ هذا
هذا التعريف بما قيل في تعريفه من ان الجسم
جوهر يقبل الانقسام في الجهات الثلاث فاما
اذا زيد قيد الفرض في هذا التعريف يمكن
عمله على ما حمل **قوله** لتحقيق ان المعية في الحكم



قبول الابعاد على هذا الوجه فيه انه لا دخل
 للاعتبار في تحديد الحقائق فالمسألة بين
 وتعيين الابعاد يكونها على هذا الوجه ليس
 الجسم عن غيره بل يتحقق ما هيته فان الجسم
 القابل للابعاد لا يكون الا كل والذي
 يقبل الابعاد لا على هذا الوجه انما هو السطح
 الجوهر لا يتناول على ما في الواقع فانه اذا
 لم يكن الجوهر القابل للابعاد لا كل كان في
 العلم بمنزلة انكشاف له وهو مع كونه يتحقق
 ماهية فلا حاجة اليه للاحتراز قبل بل هو لا
 عن السطح الجوهر الذي يثبت في نفسه
 لا يقتضي ترك الاحتراز عنه خصوصا في
 التعريفات الاصلية التي يذكر قبل اثبات

وجود التعريف وقبل الدلالة على استحالة بعض
 ما يدخل كيف وتصور السطح الجوهر ليس
 تصور الجسم فلو لم يقيد لزم ان يكون مقصورا
 تصور الجسم غاية ان يكون مستحيلا لا
 الجسم الغير النهائي فانه تصور جسم مستحيل
 انت خير بان الاحتراز في التعريفات انما
 يكون عن شيء لو لا الاحتراز عنه لا ينقص
 التعريف به ومادة النقص يجب ان يكون محورا
 وليس هذا التعريف اسما فان وجود الجسم
 معلوم بالمشاهدة لا يحتاج الى اثباته والجوهر
 القابل للابعاد لما يمكن الا على الوجه المذكور
 كما عرفت فتصور السطح الجوهر ليس مقصورا
 ليلزم على تقدير عدم التقييد به كون تصور

السطح الجوهرى تصور الجسم فتأمل **قوله**
 فيكون المركب منه جساما مركبا لا مقرا فيه
 انه لا يثبت السالبة الكلية اذ كون جزءا
 منها قابلا للاقسام في الجهات الثلاث لا
 يستلزم كون الجسم المركب منه ومن الاجزاء
 الغير للنسبة في الجهات الثلاث مركبا لا اعتبارا
 التالى من الاجسام في مفهومه **قوله** لا فاء
 بالافرة الى الجزء الذى لا يتجزئ هذا الالاء
 اما لانه اذا انتهى القسم يلزم وجود الجزء اما
 في الخارج او في الوهم واما لانه اذا انتهى يلزم
 تركيب الجسم المركب من تلك الاجزاء وهما والذات
 الدال على اشتناع وجوده وتركيب الجسم منه
 بعم الوجود والتركيب الخا وجيبين والوهميين

ويعبر عليه ان هذا انما يلزم لو لم يثبت النسبة
 العقلية والوهمية قبل الفرضية واما ان انتهى
 قبلها فلا يلزم الا وجود الجزء في العقل على الوجه
 الكلى او التركيب في الوهم من اجزاء لا يتجزئ
 بحسب الفرض العقلية ومنوعة استحقاقها
 اذ لا يلزم منهما الا وجود الجزء في العقل على
 الوجه الكلى ولا يحذف فيه كيف ولولم يمكن
 وجوده لا في الوهم على الوجه الجزئية ولا في العقل
 على الوجه الكلى لم يمكن الحكم عليه والحاصل ان
 ما يقتضى اليه النسبة العقلية او الوهمية ليس
 جزءا لا يتجزئ حطه بل بحسب تنك التمييز
 وما يقتضى اليه النسبة الفرضية ليس متعين فلا
 يصدق على شئ متعين انه جزء لا يتجزئ ولا

لان ما يقتضي اليه القسمة العرضية وان لم يتعين
عند العقل الا انه يكون متعينا في الواقع لا في
القسمة العرضية ان يحكم العقل على المتغير
بالذات بان ما يلي منه لعل الجهات غير
ما يلي منه جهة اخرى منها وان لم يتقدر على
الجهة وتعيين ما يليها منه بالاشارة اليها
فان انتهت هذه القسمة بان يكون الحكم
عليه بالكون في احدى الجهات غير المحكوم عليه
بان فيه شيئا دون شئ ويلزم وجود الجزء
متعينا في الخارج ضرورة تعيين المحكوم عليه
بالكون في احدى الجهات في الخارج بكونه
في جهة الفوق مثلا وان لم يكن كل العقل
وكون الجزء محكوما عليه لا يستلزم الوجود

في طرف الحكم ولا يستلزم الوجود في الخارج انما
لا يمكن الحكم بحسب الخارج ولا يصدق حكم على
خارجها اسلا وانما يكون متعينا في القسمة
فيستدل بوجوده في الخارج كما يتبين ذلك
وقد يتبين الاداء بما حاصله ان العقل لا يكون
للخارج الا ما لا يتحصل منها بالاشارة وقد
مقدار المطلوب ذلك طرفه فيجب ان يكون
لكل من تلك الاجزاء مقدار في نفسه يكون
مقدار المجموع مجموع مقادير الاجزاء فلو ان
الجسم الخارج لا يتجزى ولو يجب العقل لم
يمكن بان يكون المؤلف منها متساويا في المقدار
لجسم العقل ههنا لا في فلو لم امتناع انقسام
الجسم الى ما لا يتساوى او لو كانت تلك الاقسام

بالحال

موجودة والفت يحصل منها مقدار غير متناهية
 ان مجموع المقادير الغير المنتهية غير متناه
 لا نقول معنى قبول الجسم لانقسام الى اجزاء
 غير متناهية انه لا يصل الى حد لا يقبل القسمة
 بعدوا وايضا المقادير الغير المنتهية اذا كانت
 متساوية او متزايدة كان مجموعها غير متناهية
 اما اذا كانت متناقصة فلا الا يروى ان
 انصاف الذراع الغير المنتهية يعنى نصفه
 ونصف نفسه وهكذا لو فرضت موجودة لم
 يحصل منها الا الذراع والجسم انما يقبل التماس
 الاجزاء غير متناهية على سبيل التناقص
 اما على سبيل التساوي فممنوع بداهة فضلا
 عن الزايد هذا ولا يرد عليه ان غاية ما لو

المتداخلة

ان لا يتجزأ جسم الى اجزاء لا يكون لشئ منها
 مقدار ومن الجانبين ان يكون بعض ما يتجزأ اليه
 الجسم غير منقسم دون اخر ويكون المكسب من
 جميع اجزائه مساويا للجسم في المقدار فلم يلزم
 انصاف اجزاء الجسم الاما لا ينقسم احد ذلك
 لان اذا وجب انتهاء القسمة في الجسم وجب ذلك
 في كل قسمة في الجسم واذا وجبت كل قسمة في
 الجسم وجبت بالضرورة كون جميع الاجزاء مما
 لا يتجزأ كما يظهر عند التامل ولا ان المقادير
 الغير المنتهية بالعدد سواء كانت متزايدة او
 متناقصة مقدار جميعها غير متناه بالضم وكما
 فرق في ذلك بين المتناقص وغيرها كيف
 والمتناقصة اذا اعتبرت من الجانب الاخر

يكون من اربعة الاحتمالات وذلك لان المناقضة
 لما كانت مستداخلة لا يزيد مقدار مجموعها
 على مقدار المقسوم ومعنى هذا ان كل الاحتمالات
 ان يقسم الشيء ثم يقسم قسمته ثم يقسم قسمته
 ثم قسم وقسمته وهكذا فقسم القسم داخل في
 القسم وقسم قسم القسم داخل في قسم القسم و
 هكذا فاذا اقتضاها مقدار واحد فخرج الى
 نصفين وقسمنا احد النصفين ايضا الى نصفين
 وقسمنا احد النصفين ايضا الى نصفين ايضا الى نصفين
 لان مقدار كل قسم في التقسيم الاول نصف
 ذراع وفي التقسيم الثاني ربع ذراع وفي التقسيم
 الثالث ثمن ذراع فاذا قسمنا الثمن الى
 قسمين يصير ربعا واذا قسمنا الربع الى قسمين

بحر

يصير نصفين واذا قسمنا النصف الى قسمين يصير
 ذراعا فخرج هذه الاقسام بعد الانقسام لا
 يصير ازيد من ذراع وهكذا لو قسمنا ذلك
 الذراع الى غير النهاية وقسمنا الاقسام الغير
 النهائية بعضها الى بعض يصير المجموع ذراعا
 لا ازيد وذلك علم عند المتأمل ولما التفتنا
 اذا اعتبرنا من الجانب الاخر يكون من اربعة
 فاما يصور لو امكن ان نعلم من الجانب
 مقدار وقع تقسيمه بقناهيته لا محذور هذا فان
 قلت اذا كانت الاقسام الغير النهائية
 المناقضة مقدارا مجموعها منها هي اقل من
 الغير النهائية محصورا بين حاصرين هما طرفا
 ذلك المقدار قلت ذلك المقدار كم متصل

من حق له بالاعتناء والطلب من الغير المتناهية
 علة غير متناهية وهو كمن فصل في العلم فان
 انما يحيط ان به لا هتيا وكونه كما متصلا
 لا باعتبار كونه عدد اتم **قوله** لا نقول
 هذه الاطراف ان كانت آة الاولى المتناهية
 بقوله لا نقول في اصل في طريقة التوقف في
 آة ان خروج الاطراف فلا خلاف في السؤال
 فلا فائدة في التزديد فيه فاصل
 في طريقة التوقف في آة يعني ان كل طريقة التوقف
 من حيث هو محله مغاير في الاشارة للحل
 طريقة التفتان من حيث كونه محلا له وان
 كانا متصلا بين الذات وذلك اعني كونها
 متغايرين بالتحقيق في الاشارة يستلزم

ثم

انما من شيء دون شيء في ذاته لا تحتها
 ما قبل من ان هذا هو من ان الطرف انما يتم
 بغير من الامتداد وليس كذلك كيف وعرفه
 ايضا امتداد ولا طرف وليس جزء اول من جزء
 يكون متعلقا للطرف ولكن لا يرد عليه انا
 لا يتم ان بعض اجزاء امتداد ليس اول من بعض
 لكونه متعلقا للطرف لان اجزاء الامتداد
 متجانسة قسم يمكن توهم استغناء مع بقا
 الطرف على ما كان وقسم لا يمكن ذلك وقبلا
 بالقسم الثاني اول وذلك لان قوله وليس جزء
 اول من جزء معناه انه كما كان جزء الامتداد
 ايضا امتدادا وليس جزء من الامتداد المتناهي
 اول من جزء منه لان يكون محلا للطرف لا

الاول فذكر **قوله** بحيث يتلاقى الثلثة
 لما كان الكلام في تركيب الجسم من تلك الاجزاء
 والتركيب الحقيقي انما يكون بالثلاث في اندفع
 المنع يجوز كون الثلاث في محال او وجوب
 وقوع الخلاب بين تلك الاجزاء على ان تلك
 الاجزاء قابلة للحركة لا محالة لوصول الجسم اليها
 منها ذلك فلتنظر من تحرك بعضها الى بعض
 بحيث يتلاقى في **قوله** واللازم ان يكون
 متداخلا لاحد طرفيه فان فضل من ذلك
 الطرف شيء لزم انقسامه ايضا والا فالندخل
 وحده **قوله** ثلثة كانت او خمسة او سبعة
 لا فائدة في هذا التقييم او عند الوصول الى ما
 يليان الوسط يرجع الى المركب من ثلثة فذكر

فان

ذلك فذكر **قوله** وتوسطا فذكر كل منهما متحركا
 لما لا بد من متحرك كان وجود الجرم على الانفراد
 في موضعين في وقت واحد وهو ما على طريقين
 يتحرك على الوجه المذكور وقد يمنع المكان للحركة
 الى الوسط اذا الحركة انما متصورة في فراغ ليس
 المتحرك والقرايح الذي يقتضيه الجريان فيه الى
 الوسط لا يمنع الجريان فلا بد ان يتفاد قبل
 وصولها اليه لقصورها وهي المتكئين
 لزم ان يكون مسافة الجسر الذي على المركبات
 قديق لوازموكون دورات مائل الى المركز او الى
 لم يلزم ذلك ولعلهم لم يلزموه لاستلزامه
 تمام دورة الاقرب قبل دورة الابعد وذلك
 اقرب الى مركزها الحسن من التفكيك كما لا يخفى

فكانت مستندة للحش **فقال** الطائفة ان
 التي تقع فيها التفكير قديم اذا كانت
 زيادة العظمة على الصغيرة على نسبة عظيمة
 كنسبة الالف الى الواحد مثلا لزم ان يكون
 الصغيرة الى ان يقطع العظمة تسعة وتسع
 وتسعين ويحصل الانكسار في هذا القدر
 من الزمان واللصوق في زمان قطع جوفاء
 لطائفة زمان التفكير بل زمان اللصوق
 الطغ بكثرة ولا يرد عليه ان هذا انما يستقيم
 لو كانت الصغيرة يلبصق بالكثرة المذكورة
 وليس كذلك فانها يلبصق بما يليها وبينهما
 تفاوت يسير في ذلك وهكذا الى ان يصل
 الى الدائرة المتصلة بالدائرة العظيمة اذ

لا يلبصق في ذلك الى فرض الملاصقة بل مسانئة
 جزء من الصغيرة مع جزء من العظمة كان
 في المقام فليس **فقال** وهو عوي عدم الاحتكاك
 بالمتكاثرات العقل عليها انه قديم وكذا اعتد
 على القديم بها الا انها في الاحساس بها والا
 لم يتغير في الحس الساكن عن الحركة **فقال**
 بعض اوضح الجدة لا تنفك الدائرة تدفق عيني
 اجزاءه في المصلحات فانما لا تجعلنا الخط
 محيط مثلث ويدرجه مثلا انما لا يتلافى
 طواهرها الى اخر الزيد فليعلم انشاء الاشكال
 المستقيمة المستديرة والمستقيمة الاصل
 مطلقا وقيل بغير الدليل هكذا اما ان يكون
 بارز لكل جزء من المحيط جزء من المحيط فليكن

مسألة تمها في الأجزاء أو يكون بأجزاء بعض
الأجزاء أكثر من جزء فيقسم الأقسام الجوزية
هذا النوع لا يختص بالدائرة **قوله** والوقوف
النظام الدائرية والفتح الرئيس الزمزم وهو
الدائرة بانه إذا فرض الشكل المرفق مستديرا
مضربا وكان موضع من أقطار من موضع
حتى إذا طبق طرفها خط مستقيم على نقطة من
وسطها وعلى نقطة في المحيط استوت عليه
في موضع كان أطول ثم إذا طبق على الجوز
للركوى وعلى الجوز الذي يتخلف من المحيط
كان أقصر يمكن أن يتم قصره بجزء أو أجزاء
فإن كان زيادة الجوز لا يستوي به بل يزيد
عليه فهو ناقص عنه بأقل من جزء وإن كان

لا متصل به بل يبقى فرجة فليدبر في الفرجة
هذا البلد بمنزلة إذا ذهب لا تفراج الغير
النهاية حتى الفرج انقسام بلا نهاية وهما
على مداهم وانهم يمكن أن يبقا إذا فرضنا
خطا مستقيما على هذا الشكل كب من حصة الجوز
مثلا وثبتنا أحد طرفيه وأدبرنا الطرف الآخر
إلى أن عاد إلى موضعه الأول فلا تحرك يحصل
سطح مستوي محاط بالخط المستدبر بحيث يكون
بعد كل جزء من أجزاء إلى موضع الطرف
الثابت على السواء ولو كان هناك تغير ليس
بمعية كثرة الأضلاع والزوايا بل لو لم كون
بعض أجزاءه أقرب إلى موضع طرف الثابت
وبعضها البعد وهذا خلف أو يعني كثرة الخلل

والفرج وهو البصحة واللبزيم الظفرة الخ
 عدم موافاة الخط للذ كود في جميع اجزاء
 المسافة ويطلقها مسلم عند **قولهم**
 فلو الدائرة المحسوسة شكل مغزى قد
 ليس المراد بالمقر من هنا لم يتلاق ظواهرها
 بل تلاق مواضعها حتى ليستشكل به بانه
 برة محذرة الشئ الثاني وهو لا نفسا بل
 المراد شكل كثير الاضلاع يشبه الدائرة حقا
 لكثرة اضلاعه وانفراج زواياه بحيث
 لا يظهر عند الحس كأن السدس والمستع
 بل الخمس والمربع ايضا يرى من بعيد اثرة
 وهذا بناء على ما قصروه من اختصاصه
 بالدائري وقد علمت جريا في مثلها في العتلة

فلا ينبغي لهم قول الدائرة والقول بانها شكل مغزى
 بهذا المعنى **قولهم** فكيف يرى الجزيء انه قد
 لهم ان ينجوا كون الموضع الواحد محسوسا فلو
 يلزمهم عند التحدث به يمكن ان يبين لهم كونه
 مجموع التضاد بين محسوسا كما ان مجموع الاجزاء
 كان وقيد بطل **قولهم** فان الماشي من الحركة
 موجودة في المكان الزمان انه فان قلت لا شك
 ان المراد من الحركة هي ما هي القطعية لانها
 هي المقسمة في سداد مسافة المستطعة المقتصة
 بالمشي والاستقبال بخلاف التوسطية فانها
 لا تنقسم في امتداد المسافة ولا يصف شيئا بها
 اصلا فان قلت الحركة القطعية لا وجود لها
 في الخارج فكيف يتصف بكونها موجودة

في الماضي اذ في المستقبل قلت انصافها بالماضي
 والمستقبل لا يستلزم وجودها في الخارج اذ
 المنصف بالماضي والمستقبل من الزمان ليس الا
 الزمان المتد الذي هو ما زاء الحركة الطبيعية
 وكلا لا وجود لهما في الخارج لا وجود لدايم فيه
 والوجود فيه من الزمان انما هو الزمان بمعنى
 الان السال الذي هو ما زاء الحركة الطبيعية
 الموجودة في الخارج فان قلت لا شك ان الحركة
 متصفة بالحركة في الحال فلو لم يكن الحركة موجودة
 في الحال لم يكن انصافها قلت ان ادوت
 ان التحرك متصف بالحركة المتيدة بكونها في
 الحال متضاها وان ادوت انه متصف في
 الحال بالحركة مطلقا على ان يكون الطرف متضا

بلاذ

بالانصاف سلناها ولا يلزم منه الا وجود
 الحركة مطلقا لا وجودها في الحال اذ لا نشأ
 في انصاف الشيء في طرف بما لا وجود له في
 ذلك الطرف فتم **قوله** واذا كان الان
 موجودا انما قلنا قلت وقوع الحركة في الان
 بنفس وجود الحركة سواء كان الان موجودا
 في الخارج او لا فلا فائدة في انما وجوده في
 الدليل ومنعه في الجواب قلت ليس كل بل
 انطباق الحركة الغير المنقسمة على المسافة
 الحركة في المسافة وانطباقها على المسافة انما
 يكون لو كانت موجودة في الخارج ووجودها
 في الخارج اغا يلزم من وجود الان الذي
 هو طرف لها فتم **قوله** لان الماضي كان

حالا والمستقبل سبب جالا هذا انما يصح لو
كان الزمان مركبا من اجزاء التي لا يتجزئ
ولا تكيف ليلزم لو كان كون الماضى حالا وميز
المستقبل حالا والحال ليس الا حدا متوسطا
بينهما وطرفا لكل منهما كالنقطة المفردة
في وسط الخط ومن البين انما كون النقطة
امتدادا وميز ووجه الاستدلال نقطة واما اذا
كان الزمان مركبا من اجزاء فانت الغير النسيئة
فيمكن ان ينقض لان الذي هو الخط فيصير
ماضيا او مستقبلا الذي هو المستقبل
فيصير حالا اي ما ظهرا فالاستدلال بهذا
على وجود الجزء الذي لا يتجزئ مصدرة
على المطلوب **قوله** منطبق على المسافة

اي

اي بحسب الترتيب قال المسافة ولو تركبت
الحركة حالا يتجزئ لم يكن موجودة يعني لو كانت
الحركة موجودة في الحال غير متضمنة على ما ذكر
وتركبت الحركة الممتدة المنطبقة على المسافة
حالا يتجزئ لزم ان لا يكون موجودة في
وجود الحركة كل يستلزم شيون الجزء وشي
الجزء يستلزم عدم الحركة اما الاول فمما
ذكره في تقرير الدليل الثاني واما الثاني
فلما ذكره الشر في توجيهه فوجود الحركة كل
يستلزم عدمها هذا توجيه كلام المتن واما
ما ذكره الشر في توجيهه فغير صحيح لان المدعى
على ما ذكره كون وجود الحركة والا على امتناع
الجزء وهو المشاوير بقوله وذلك والله اعلم

الذي ذكره انما يدل على عكسه اعني كون وجود
الجزء دالا على امتناع الحركة كما لا يخفى ولو
بدل قوله والحال انه لا يدل على ثبوت بل انما يدل
على امتناعه في الحال انما وجود الجزء يدل
على امتناع وجود الحركة لكان صحيحا في نفسه
يعني كيف يمكن الاستدلال بوجود الحركة على
ثبوت الجزء والحال ان ثبوت الجزء يدل على
امتناع الحركة لكن تطبيقه على المتن يحتاج
الى تكلف تام فم **قوله** واجب بان الحركة
لا بوصف بالحركة كما لا يخفى ان الحصول في
الجزء الثالث لا يحصل الا بالحركة فلو كان
حصول الحركة متوقفا على الحصول في الجزء
الثاني يلزم الدور **قوله** لا نراه اطلاق كل

من

انقسام ممكن في الجسم العقول فيكون اجزائه
غير متناهية قابلة للانقسام يمكن ان يثبت
اللائم من كون كل انقسام ممكن في الجسم
فيه بالفعل ان لا يكون فيه انقسام ممكن
غير حاصل بان يكون كل جزء منه منقسم بالفعل
ولا يفتقر الى جزء ليس ينقسم بالفعل وهو
لا يستلزم كون الاجزاء لا يتجزئ وانما
يستلزم لو كان جزء غير منقسم بالفعل كما هو
غير منقسم بالقوة والحاصل ان كون كل جزء
غير منقسم بالقوة قد يكون لكونه منقسم **انقسام**
ويعتبر يكون جزء لا يتجزئ وقد يكون لكونه غير
منقسم بالفعل وحي لا يلزم الجزء بل يلزم
منفصلة اخرى وهو كون الكثرة غير متناهية

على الواحد بالمتعل نظر في ابطال مذهب
 النظام الوهم هذا دون ذلك ففقط **قولنا**
 ضرورة القول بقول الجسم للانقسامات
 الغير الشاهية اي المتباينة في الوضع كما
 هو مذهب الحكماء لا يفرق بينه وبين
 الحكماء في ذلك الا القول بتعلية الانقسامات
 وعدمها فلا بد ان يكون تلك الاجزاء الغير
 الشاهية ما ينقسم اليها الجسم بالانقسام
 التقديري المستلزم لكون الاجزاء حتميا
 في الوضع والاجزاء المتداخلة ليست ما ينقسم
 اليها الجسم بهذا الانقسام **قولنا**
 هذا الجسم له حجم منزه آه قد بين لا يفرق في
 الاستدلال بالنسبة الى جسم خبيذ ذي حجم

في جميع الجهات بل يكفي ان يتوكل ان السكرة
 الشاهية حجم فوق حجم الواحد كان الجسم يزداد
 بالزيادة والاضواء فيكون حجمه بالنسبة الى الجسم
 الغير الشاهية الى اخر الدليل فان قبل النسبة
 وهي اينية احد المقدارين من الاضواء في حجم
 او كان المقداران من نوع واحد وكانا في النسبة
 او اتم اليه امثاله فيصير مثل المفسر بالية نقطة
 لا يمكن ان ينسب الخط ولا الخط الى السطح ولا
 السطح الى الجسم فان الجسم ليس حاملا من اجتماع
 السطح ولا السطح من اجتماع الخط ولا الخط
 من اجتماع النقطة فليس كل حجم يماس حجم
 قلنا النقطة والخط والسطح والجسم انما يكون
 انواعا مختلفة على تقدير اتصال الجسم والمقادير

واما على تقدير تركيب المقادير من اجزاء لا يتجزى
فالمخط يحصل من الاجزاء التي لا يتجزى والسطح
من الخطوط والجسم من السطوح بانقسام بعض
كل منها الى بعض اخر فكون النسبة حاصلة
بين تلك الاقسام لا تحت **تقسيم** اذن من الجاهل
ان يكون القول دوق الاعداد المناسبة
بين المقادير اي كونها على نسبة واحدة الاول
الى الثاني والثالث الى الرابع هو كونها بحيث
اذا اخذ اي اضعاف امكن على انهاء بها للثاني
والثالث مقسومة المرات والثاني والرابع
مقسومة المرات كانت الاوليان معا ابدان
اما رايدتين على الاخيرتين واما ناقصتين
منهما واما متساويتين لهما او اقل ما يقع فيه

الزبر

النسب ثلثة حدود وذلك انما يكون بتكون
حدود النسب الاعداد اي كونها على نسبة
واحدة الاول الى الثاني والثالث الى الرابع
اي هو كونها بحيث يكون الاول منها الثاني و
الثالث الرابع اضعافا متساوية او جزءا
اذا اجزاء بعينها والمقادير المتشابهة هي التي
يكون المقادير واحد مقاديرها اذا عرفت ذلك
فاعلم ان نسبة مقلد الى مقدر قد يكون بعينها
نسبة غيره الى غيره وذلك اذا كان المقادير
متشابهة كمن وقد بين ذلك اقليدس في الشكل
الخامس من المقالة العاشرة من كتاب اصول
وقلا يكون فقول ان المجزئين لما كان يعجزا
لجزء الواحد سواء قلنا ان الجزء ذو مقدار

اولاً اذا ثبت ان نقصان جزء من الجسمين
 مرات متناهية او غير متناهية ينتج الجسدان
 لا يتغير فيكون نسبة الحجم الى الحجم كذا ما مضى
 نسبة عدد الى عدد ولما كان ازيد ما زاد الحجم
 ازيد ما زاد الاجزاء فيكون نسبة الحجم الى الحجم نسبة
 عدد الاجزاء الى عدد الاجزاء لا يتغير فلا يكون
 من النسب الصم التي توجد بين المقادير دون
 الاعداد وهي التي يتحقق بين مقادير الملا
 يكون لها عدد مشترك فاما انقص الاقل من
 الاكثر مرة او مرات بقي الاقل ثم اذا انقص
 الاقل الثالث من ذلك من الاقل الاول بقي
 اقل من الاقل الثاني واذا انقص اقل الثالث
 كل من الثاني بقي اقل من الثالث وهكذا

على

يمكن الى غير النهاية اذ المقدار قابل للانقسام
 الغير المتناهية فيصور فيه ذلك قبل ان ينفصل
 من جهة انتهائه الى الوحدة فثبت ان هذه النسبة
 اعنى العنيفة انما توجد في المقادير ان لو كانت
 متصلة في ذاتها قابلة للتقسيم الى غير النهاية
 واما اذا كانت غير متصلة في ذاتها فلا يكون
 مثالثة من الوحدات الغير المتصلة كالجسيمين
 فيما نحن فيه فاما لما مضى فان فرضنا من الاجزاء
 التي لا يتجزى فلا يمكن وجود هذه النسبة
 فيها فان الجسم الذي لا يتجزى فيها غير له الواحد
 في الاعداد بل كل خاصية ثبتت للمقادير
 فانما يتحقق على تقدير اتصال المقادير واما
 على تقديرها من الاجزاء فلا فرق بينها وبين

الاعمال **قوله** ويجب ان يكون لها منافع
 في انفسها قد بين هذه المقيدة لمصلحة
 عند القائلين بالجزا ولو سلموا لما ذهبوا
 الى تركها لاجسام من وفيه ان يكونوا مستلجة
 غير انهم يجدونها غير هينة وقد اثبتوا بانها
 لو لم يكن كل لم يتصور حصول حجم باضمار
 بعضها الى بعض بالبدلية **قوله** ولا يخفى ان
 هذا الوجه لا يختص بابطال قول النظام
 الاول ان يعمل قول الماء وبلية عندهم محققا
 السريع البطي بان المسافة التي بين البطي في
 السريع لما كانت عند النظام مركبة من اجزاء
 غير متناهية بالفعل فلا يمكن للسريع قطعها
 في زمان متناه فلا يلحق البطي ابدا ويحل قوله

ولان لا يقطع المسافة المتناهية في زمان متناه
 ترمي في الدليل على السبيل الترتيبي **قوله**
 لا يقطع مسافة متناهية في زمان متناه
 مطلقا سواء كانت بين السريع والبطي او لا
 ونحسب ان كلاهما مختصا بابطال مذهب
 النظام واما التوجيه الذي اختاره المش
 من جعل الوجهين وجها واحدا فلا يبعد
 نظم الكلام اذ الواجب تح ان يؤخر قوله عن
 محقق السريع البطي عن قوله ان لا يقطع المتنا
 المتناهية في زمان متناه كما ينبغي عليه الش في
 تقريره **قوله** وقد بين ان يكون ان يؤخر
 هذين الوجهين على مذهب الحكماء بناء
 على ما قرره عندهم ان التحليل في كل مقوله

يجب ان يتوسط في كل ان يفرض في زمان
الحركة يفرض من تلك القول لا يكون قبل ذلك
ولا بعدا متصفا به بان يقي السطح كما اخذ
يفرض من القول الا من فان لم يتوسط الخط
يفرض منها يلزم السكون وان انصف
بمنع التوقف والمطلوبية والحوادث هذا
الحكم عند هم انما هو باعتبار الاناثة الفرضية
وهي متناهية لا تقطع الفرض هذا هو
باعتبار عدم التناهي وان اجري مطلقا فهو
الاناث الفرضية لا يمكن ان يكون متناهية
على هم بل يجب ان يكون بين كل اثنين
وان قبل وكذا بين كل اثنين من المسافات
فالاناثية المتناهية الواقعة بين الاناث

ثم

المفروض في زمان الحركة يجب ان يكون
المسافات الواقعة بين الحدود المفروضة
في مسافة الحركة غير متساوية بل يجب ان
يكون المسافات التي تقطعها البلع في اقل
من المسافات التي يقطعها المربع لو فرض
وقوع التقاطعات بين السطح والسطح عند
انكسار الزمان في المسافة منقطع **قوله**
التي انكسار القول بالقطعة اما استدلال النفا
على القطعة بانها اذا انكسرت وتدا في وسطها
وتشبهت بالاجزاء مستندة وباطرافها الاخر
بذلك والقياس الدال على الماء ثم جعلها
في العجل عند الوتد وتغير به قاله لو كان
يصلان معا الى رأس البحر مع ان مسافة

العالم ونصف سائر الكلب على ما فرضنا هذا
 ولما جبرنا به التمايز في الظاهر من ذلك
 لو كانت الحركة متساوية في اللزوم
 والبطء كما انما هي متساوية في الاستمرار
 الا انها في اللزوم كل فان حركة الدلو في نصف
 حركة الكلب فانما الكلب غير متحرك في نصف
 والدلو متحرك في نصفين وبذلك الوقت معا قد
القول ولا حاجة له الى مساواة الكبار وانما
 جبرنا به مثل هذا لاننا لم نرد عليه في الزمان
 اية فكل الزمان اذا كان متساويا على اجزاء
 غير متناهية بالفعل يلزم ان لا يمكن التمايز
 من متى الى متى احتملا اذ ذلك يتوقف
 على انقضاء الزمان الذي بينهما وهو غير ممكن

بالحقيقة

على ما دل على اجزاء غير متناهية بالفعل وبغير اللزوم
 مع كونها وقياس ذلك على مذهب الحكماء اشتباه
 بين القوة والفعل كما لا يخفى فلو لم يكن للفعل
 عن اكثر الاوقات المتناهية على العقل بفعليته
 الا انقضاءات الجبر المتناهية بل ان يقول انما يلزم
 هذه الزوايا من اشتغال الجسم والمقدار على اجزائها
 متناهية بالفعل كونه غير متناهية المقدار وذلك
 انما يلزم لو لم يكن الاجزاء غير متناهية متناهية
 بل كانت متزايدة او متساوية والمراد بالمتناهي
 كون الاجزاء على طرفي النصف ونصف النصف
 ونصف نصف النصف وهكذا ولا يبرر
 ذلك **قول** فان يجوز ان يكون جميع اجزاء
 الجسم غير متناهية له فلا فرق لو كان كان

عدد الامتدادات العينية الفرضية متساوية
 ولا يمكن فيه فرض امتداد غير متساوي الاجزاء
 بان يكون كل جزء منه واقعا في متلد من تلك
 الامتدادات الغير المتساوية وقد فرض ان كل امتداد
 يفرض فيه متساوي الاجزاء وان يكون كل جزء منه
 واقعا في امتداد من تلك الامتدادات الغير المتساوية
 وقد فرض ان كل امتداد يفرض فيه متساوي الاجزاء
 واذ كان عدد الامتدادات والاجزاء الواقعة
 في كل منها متساوية كانت الاجزاء الواقعة
 في الجسم متساوية صنف وفيه انما يلزم ان
 فرض امتداد غير متساوية الاجزاء لو لم يكن يمكن
 مره امتداد واحد على جميع تلك الامتدادات
 الغير المتساوية الممكنة الا فترض في الجسم يكون

كل جزء منه واقعا في واحد منها وذلك ليس به
 بل انما يتلوه اذ من جملة تلك الامتدادات ما
 هو على موازاة ذلك الامتداد متساوية **فقد**
 بان الصلابة تقطع بطلانها لولم يكن ذلك
 مادة كذا من كون الاجزاء متساوية في متساوية
 لم يكن ابطالها احلا **فقد** لانها لو حجت الى
 الفعل في قوله غير متساوي المقدار فلو فرضت عمدا
 سابقا انه لا يلزم ذلك فان قلت لما وجب ان
 يكون لكل جزء من تلك الاجزاء مقدار في نفسه
 ضرورة امتناع الجزئية فافضام بعضها الى بعض
 مرات غير متساوية يلزم عدم متساوي مقدار المجموع
 باله قلت نعم لكل جزء مقدار في نفسه لكن مقدار
 كل جزء من مقدار المقسوم طولا كان مقداره

المقسوم في نفسه غير متناه يكون بعد انقسام
 الاجزاء اربعة كل واحد والا فلا والحاصل ان المقسوم
 زيادة مقدار المجموع الحاصل بعد الانقسام على
 مقدار المجموع الذي كان قبل التقسيم اذا التقسيم
 اقل وقع على نفس المقدار الذي كان قبل كل واحد
 من الانقسام انما هو جزء من ذلك المقدار فان
 مجموع المقادير المتكثرة الحاصل بسبب القسمة
 كانت موجودة قبل القسمة بوجه ما تعالى ولما
 وما عادت منها سوى القسمة وهي لا تزيد في المقدار
 بل هي تفصل المقدار فقط فمن امن يلزم زيادة
 المقدار البعد على المقدار قبل وخرج مقدار القسمة
 ان كان غير متناه قبل الانقسام فبعد الانقسام
 وانقسام الانقسام يجب ان يكون غير متناه ايضا

وان كان قبل الانقسام متناهيا فرض قليله
 ونجزية على سبيل الشاخص الى النهاية وفرض
 خروج جميع الانقسام الغير المتناهية الى الفعل
 ثم فرض انقسام بعضها الى بعض جميعا لا يلزم ان
 يكون مقداره ولما على ما كان اقل فضلا عن
 ان يكون غير متناه لكن ذلك للفروض اعني
 تجزئة المقدار المتناهي الى النهاية وخروج الانقسام
 الغير المتناهية منه الى الفعل ثم اذ لم يبق راسع
 المتناهي وقوة قول التجزئة الى النهاية بآل
 فان التجزئة والتقسيم على سبيل الشاخص يقتضي
 لا محالة الحد بمجرد الوهم عن ان يميز فيه جزء
 عن جزء فلا يمكن فيه القسمة الوهمية فضلا
 عن الخارجية بل يبقى مجرد حكم الفصل حكمه

كلية بل في جرة غير جرة والنقص بالحكم بما مشا
 فعلية الانتهائية انما هو القسمة الخارجية و
 الوهمية فانها على سبيل التفصيل والخبرية
 بخلاف القسمة العقلية فانها ليست الا على
 سبيل الكلية والاشياء ليعتقد ان المقدار الثاني
 ليس فيه وسعة قوع التحليل الى النهاية بالفعل
 وغير ايضا ان حكمهم بما مشا قولي الحكم بالمشا
 الغير المنتهية بالفعل ينبغي ان يكون لا على
 ذلك لانه لو لم يكن ذلك لزم ان يصير مقدار
 الاجزاء بعد الانقسام غير متناه فانه لا يلزم في
 كائنا هذا ثم انه قد يورد ههنا اسئلة وهي
 ان الاقسام التي يمكن ان يوجد لا يخلو من
 ان يكون متناهية او غير متناهية فليلا

يزم وتعرف القسمة عند الانتهاء بالآخر على
 الثاني بل لم يكون مقدارا الجسم غير متناه للمادة كرت
 والجو لبيان تلك الاقسام ليست غير متناهية
 ولا غير متناهية بالاشياء العديدة مالم تصور
 لعلها ولا يمكن معرفة القسمة لعلها لم يعتبر عرض
 القسمة لها والاقسام التي يعرفها القسمة بالفعل
 هي في الخارج اوفى الذهن متناهية ولا يلزم
 وقوف القسمة مطلقا اذا جرت الاخير لم يكن متسا
 بالفعل لكن يمكن اعتبار القسمة فيه والحاصل
 ان كلما اعتبر عرض القسمة لها في متناهية
 ولا يلزم وقوف القسمة وعالم يعتبر عرض القسمة
 لها لا يتصف بالنهاية واللا نهاية فقدر **قوله**
 والكسر لا يحتاج اليها فالكسر في الاصطلاح

انفكاكية لا يحتاج الى نفوذ القسمة التي في النفس
 سواء اطلق عليها الكسرة في اللغة او العريا ولا كما
 ان القطع قسمه انفكاكية يحتاج اليه ما يرد
 القسمة الانفكاكية لا يجزئ في هذين القسمين
 اذ الجزئ من القسمة الانفكاكية وليس قطعاً للعد
 نفوذ الالة فيه ولا كسر **قوله** لان محل السواء
 يحتاج ان يكون معاً محل الياض في الخارج
 فيان المغايرة في الخارج لا يستلزم الانفكاك
 والظاهر ان هذا التزم اتفاقاً من كلام الشيخ
 المعاصم الشيخ حيث قال ان اختلف الامر بين
 الانفصال بالفضل وايضا حيث ذكره في مقابله
 القسمة القرصية والوهبية كالقاسمات والام
 المع فان قال في الاشراج الاشارات الانفصال

اما ان يكون مراد بالالافراق اولاً يكون و
 الثاني يكون لما في الخارج او الوهم شال الاول
 ما بالكل والقطع والثاني ما بالاختلاف عن
 قارين ومثال الثالث ما بالوهم وان كانت
 شيئاً مما نقلنا لا يدل على كونه قسمه انفكاكية بل
 يدل على كونه قسمه خارجية وهي اعم من الانفكاك
 كما مر في المص **قوله** والمحق انما لا هو حسب
 انفصال في الخارج قد يورد عليه انه لم يخرج في
 صورة البلعة مثلاً اجتماع الضدين في محل واحد
 في نفس الامر ويمكن ان يجاب بان عدم التعاقب
 في الخارج لا يستلزم عدم المغايرة في نفس الامر
 اذ المغايرة الوهبية والقرصية اذا كان لها متحقق
 ونشأ انشراح في الخارج مغايرة في نفس الامر

سبحا في صورة طول العرشين **فقد** وقد
 يواب الله بان كان الاشياء الكثيرة باعتبار
 اعتبار كذا في صفة واحدة ينصف بالوحدة تلك
 الشيء الواحد بالذات قد ينصف باعتبار
 الصفات المتكثرة بالكثرة فوحدة محل البلعة
 تلك بالذات لا ينافي كثرتها من حيث انها على
 البلعة باعتبار تعلقها بالوان السعدية بمقدار
فقد فانما تعلم بالعلم انه لا يصير تلك جوهرا
 منفصلا احدهما عن الاخر ان اراد بالانفصال
 الانفكاك فهو كذا ان اراد بهو اعم فلهو
 الظاهر في ملاحظة غير متوحد كيف وتوحد
 ما يدل عليه من كلام الشيخ والمعلم **فقد** فكانت
 المسافة يصير اقساما غير متجانسة آه يمكن ان ي

قال

لو كان المظهر هو صوره بها اقسام غير متجانسة
 في الخارج فذلك غير لازم اذا التفت في المسافة
 انما هو باعتبار الغرض وينقطع بانقطاع
 الاشياء وايضا لا دخل للذكر عودها منفصلة
 في ذلك وان كان هو صوره بها منفصلة
 منفصلة ففقد هو ليس غير اذ كقولهم وان يكون
 ذكر عدم النهاية لغوا محضا **فقد** فيجوز على
 المتكلمين آه ههنا شبهة قوية هي ان عرض
 الكثرة للطبيعة يتصور على وجهين احدهما
 ان يكون في ابتداء الخلقة كثره والثاني ان
 يكون في ابتداء الخلقة واسلام ثم يرضى له
 بواسطة الانفكاك فعرض الكثرة اهم بحسب
 الوجه من عرض الانفكاك لها فلا يلزم من

جواز في نفس الطبيعة جواز عروضا لا يتكافأ
 لها والجواب ان النسبة المقدارية مطلقا غير متغيرة
 وجود واحد الى وجودين اذا الوحدة اذ اتصالية
 مقابلة للوحدة الشخصية فكان طبيعة المثلثا
 تأتي في العطرة الثانية عن ان يتوارد عليها
 والقدرة للقدرة يتبع تعاد الوجود الشخصي
 بالبدئية فكانت تأتي في العطرة الاولى عن ان
 يتوارد بها ان قيل الوجود الواحد والوجود
 والحاصل ان البدئية لا يفرق في استقامة تواتر
 الوجودين على الشيء الواحد بين التبدل الاستدلال
 والظاري فكما لا يجوز هذا لا يجوز ذلك هذا
 خلاصة ما افاده بعض الاعاظم ومن شبهة اخرى
 كون قول النسبة الوهمية طرورا بقول النسبة

الظاهرة

الانفكاكية متضمن الزمان فانه عندنا
 متصل قابل للانقسام الوهمي دون الخارج
 الجواب ان الزمان من حيث طبيعة اللفظ
 لا تأتي من قول النسبة الانفكاكية بل يأتي
 عندنا من جهة خصوصية ذاته ومن جهة اشتراك
 طرأين العدم عليه على ما ذكرنا وانهم من جهة وجود
 اتصال الحركة التي هي محل على الدوام والاستمرار
 فان قلت لهم صوابا وجوب اتصال الحركة
 انما هو لكونها محلا للزمان وحافظا له فكيف
 يجعل وجوب اتصال الزمان لاجل وجوب اتصال
 الحركة قلت وجوب اتصال الزمان انما جعل لاجل
 على وجوب اتصال الحركة بحسب العلم لا على انه
 في نفس الامر كيف وجوب اتصال الحركة لكونها

هو شرط الزمان فيكون متقدما على
 وجودها اتصال الزمان بالطبع فلا يمكن ان
 يكون متعاقبا له وسأخبر عنه بل وجودها اتصال
 الحركة انما هو من قبل نفس الشيء متعلق متدا
 جرم جامدا **قوله** قيل هذا الدليل مبني
 على توافق تلك الاجسام او يمكن ان يوافق لاخفا
 في ان تلك الاجسام متحدة في الجمعية وليست
 الجمعية عند الجمعية فردية فلا يمتوا في
 كمالين في مظان فكون تلك الاجسام متفقة
 في الماهية لهذا المعنى ثابت فلا يقبل المتغير
 احتمال كونها اوعا مختلفة لان حيث طبيعة
 الجمعية كسائر الاجسام عندهم لا يتغير بل
 شئ من الجمعية وانما فيها **قوله**

انما بناء على هذا لا يدفع الا عن احد من
 اتفاق الكل في الماهية يمنع اتفاق اثنين منها في
 الماهية **قوله** واجيب بانه لا بد ان المانع
 هو ما لو ان لم يكن لازما للماهية لكنه لا يتم للشخص
 فعند ذلك لا يبقى الشخص موجودا **قوله** حاله
 جوهرا في الشيء بالهوى قال بعضهم لا يوافق بين
 جوهرا العقلا في ثبوت اتصال في هوية معلوم
 الهوى لونه ومساها الى ان يقبل الانفصال والاعمال
 اللذين يطران في الحس على الجسم ويقبل اليراث
 الحاصلة فيه مثل النطقية والحيوانية وغير ذلك
 ووجود الهوى على حسب هذا المفهوم مسلم عند الكل
 انه اذا قيل يكون الحيوان من الطين او خلق الارض
 من نطفة امية فلا يخفى انما ان يكون الطين باقية

طينا وهو حيوان والنفقة باقية نفقة وهو انسان
 حتى يكون شيئا واحدا في حالة واحدة طينا وحيوانا
 ونفقة وحيدا انسانا وما ان يكون قبل الطينة
 النفقة بكنيتها حتى لم يتبين شيئا أصلا ولكن
 الطين ثم حصل انسان وحيوان في نفس واحدة
 النفقة انسانا وما خلق الحيوان من الطين بل
 شيئا بطل بكنيته وهذا شيئا آخر حصل ابتداء
 لأن يكون الجوهر الذي كانت فيه الهيئة النفقية
 والطينية بطلت عنه تلك الهيئة وحصلت فيه
 هيئة الانسان والحيوان والاولان باطلاق التما
 لأن كل من ذرع بذرا البنت منه شيئا وتزوج
 ليكون له ولد يحكم على الذرع بأنه من بذرة غيره
 بين ولد وغيره بأنه من مائة وان غابوا معا

باز

لا طينة اليه أصلا ولذا انما هو معتقد الكمال
 وحيوان الهوى لما جعل الطين للذكور ما وقع
 في شوتهما نزع أفعال الفروع في ان ذلك الأمر هل
 هو أصل ولا يجوز في كافر هذا صلب طين او شيئا
 سعاد وسلبه لنفسه في الوهم خبره نسبة في الخارج
 كانه في اليه ويمر النفس او نفس الجسم بما هو جسم
 كافر في أصله في اجزاء الجسم كافر في هذا
 في كل الاولين واحدة بالخص كثره بالانفصال
 وعلى الاخيرين شيئا واحدا بالخص لا كثره في
 أصلا مخصوصا للوجود في عالمي الاتصال والانفصال
قوله والاولان نضرب الجسم الى قسمين اعدا
 واحد هو باهية استقامته ورجا استقامته عليه
 لو كان القوم في اعدا ما كان نسبة المياه التي

قد جعلت من الجرة في الكثران الى الماء المثل الذي
 كان في الجرة نسبتا الى ماء البحر مثلا والثاني
 هكذا القديم واورد عليه انه على تقدير بقا الجرم
 السمي باليسون ايتم يلزم ذلك تكون هيولى
 الغامرة احدى الشخص عند ذهابهم كون المادة
 جزئين وهما من الماء الذي كان في الجرة وكان
 ساير المياه هو الفارق واجيب عن الاول بان
 الدعوى ليست ان جزءا من ماء الجرة ياق في
 الكثران ليرى ان هذا الجرم حاصل في جميع اقسام
 المياه بل الدعوى ان ذلك الماء الذي كان قبل
 التفرق في الجرة يصدق امره في الكثران ولا
 يصدق ان ماء آخر يملك اذا لم يكن ماء الجرة نفوا
 منه ويحار منشاء ذلك الصدق لما كان على

بلا

وذلك هو بقا جزء من ماء الجرة في الكثران وهو
 حاصل بالنسبة الى ساير المياه ايتم يلزم عدم الفرق
 في الصدق وعدمه وعن الثاني بان كون المادة
 قبل جد وجزء مفرد منها من موجود مضافا
 غير محمول فتم ويمكن ان يتي كون المادة في
 الصورة التي كانت مقترنة بها لكونها في الجرة
 مستعدة لقبول القبول والتكثرة التي اقترنت
 بها في الكثران هو الذي واجبه الحكم بكون مياه
 الكثران من ماء الجرة وهو في ساير المياه فتم
قوله واجيب بان المادة شخص هو هذا
 قال المصنف قدس سره في شرح الاشارات ينبغي
 ان يعلم ان الوحدة الشخصية والعقد الذي فيها
 ايتم لا يعرضان للمادة الا بعد انشخصها للتمسك

من الصورة لموقف على احوال الشبه للمنية على
انصاف المادة بالوجه والعادة كقولهم لو كان بعد
الجسمية بعد وحدتها متفصلا لا فسادا بها وحجها
الى مادة توجد في الحالين لكان تعدد المادة
لسبب الاتصال بعد وحدتها متفصلا لا فسادا
المادة الاولى ويحويها الى مادة اخرى ويسمى
الوجه لك من الشبه **فان قيل** اتصال
الجسم عبارة عن كونها اعلم ان لفظ الاتصال
يطلق بالاشتراك على معان بعضها حقيق وبعضها
اضافي فالحقيق اثنان احدهما كون الشيء وحده
ذاته متمم في الجهات وببشائها لا تزايع الاشارة
وهذا المعنى يصل للجوهر معقوم للجسم وبهذا المعنى
يطلق اسم المتصل على الصورة الجوهرية قال الشيخ

في الهيئات الشفا واما الكليات المتصلة فهي متما
الاعباد اما الجسم الذي هو الكم وهو المقدار
المتصل الذي هو الجسم مع الصورة فالاتصال
للصورة نفس متحدتها في الجهات لا المراتب
يقوم بها وتماثلها كون الشيء بحيث يمكن ان
يغير من فسادها تشترك في المخلو والممتلئ
المعنى يطلق على فصل الكم وهو من بنية متعين المتصل
بالمعنى الاول قالوا ليس في الجسم اشدادان احدهما
الصورة والاخر المقدار بل الجوهر المتحد بنفس
الذات لجوهره بحسب ذاته ان يمتد اعاد في
الجهات وليس يلزم من حيث نفس ماهيتها ان
يتعين اشدادها بالاشياء او بالذات هي
كذلك الشيء من خصوصيات المقدار والمالية للصورة

في الشاهد املوجوب تنافي ابعاده فيلزم في
 الوجود بالبرهان واما خصيصيات الخلق والشيء
 فيجب خصوصيات استعمال المادة وطبيعة
 مطلق الامتداد في مرتبة ذات المحسنة
 الطبيعية وتعالى خصوصيات المادة والساحبة
 مرتبة المحسنة التعليمية ونسبة الجسم الطبيعي
 الى الجسم الطبيعي كنسبة الشخص الى الماهية الممتدة
 فان الشخص عرض والشخص جوهر فالفرق بين
 الطبيعي والتعليمي ليس الا بالارهاق والتعين
 والصورة الطبيعية امتداد ويمتد بنفس ذاتها
 وبالجسمية التعليمية والجسمية التعليمية
 امتداد وليس امتدادا أصلا لعدم قيامها بذاتها
 هذا واما المعنى الاتصافي للفظ المتصل فهو ايضا

لكن

الاشياء امر ما كان في القدر متعللا بالاعتقاد او
 كانهما كذا الجسم بحيث يتحرك بحركة جسم او قال
 المسمى في شرح المتعارفات والاسم كان بحسب اللغة
 الذي بالقياس الى الغير فكل سبب الاصطلاح
 الى الامور او عرفت هذا في العلم ان الكلام ليس
 له سبب في الفهمين الا انما يتبين في فاني معنى
 الجسم في كل ما هو سبب في ذاتها ونفسا على
 المتصل المتوحد في وعده فالمشهور يدعون بغير
 وان الاتصال لعدم والتاوي يتبعون نامة
 غير تدعوا بولون ان الامور الدالة على اتصال
 الجسم في الامور على معنى العرض واخرى انعدام
 بالاتصال ويقولون ان الاتصال لا يتصل الا
 الاتصال العرضي فلا يلزم الاية وانت جبر

٧

اذا بطل الجزء وما في حكمه ^{حيث ان يكون} المتصل
 بالجزء استداما ^{فانما} بطلت ^{واعتد} بنفسها
 لا بجزء استدام ^{والتصال} بغيره ^{اذ لا يكون} متصلا
 بالتصال ^{بغيره} قائم ^{حيث ان} لا ^{يكون} متصلا
 في ذاتها ^{فقد} بطل ^{على} التماس ^{الاتصال} القائم بها
 تقدم الموضوع على المرفوع ^{ففي} فمرفوعه ^{نفسه} قائم
 اما ان يكون متصلا لذاته وهو بطل ^{بطل} لطل
 الجزء وما في حكمه ^{واما ان} يكون متصلا ^{بغيره} لطل
 للناظر وهو بطل ^{الطل} لطل ^{او} بالتصال ^{الاف} بطل
 اليه ^{والى} هذا ^{بطل} عليه ^{ونظرا} لانه ^{واما ان} يكون
 لا متصلا ولا متصلا في قلبه ^{لانه} بطل ^{بطل} بطل
 مع كونه موجودا ^{فيلزم} كونه ^{بطل} بطل ^{او} بطل
 مع رتبة الاتصال ^{وبطل} بطل ^{بطل} بطل ^{ولا} يرد

من

مثل هذا على ^{الشيء} مع كونه ^{بطل} بطل ^{بطل} بطل
 ولا متصلا ^{لكن} بالشيء ^{بطل} بطل ^{بطل} بطل
 اتصال ^{بطل} بطل ^{بطل} بطل ^{بطل} بطل
 فثبت ان ^{بطل} بطل ^{بطل} بطل ^{بطل} بطل
 في ذاته ^{بطل} بطل ^{بطل} بطل ^{بطل} بطل
 لثابت ^{بطل} بطل ^{بطل} بطل ^{بطل} بطل
 نظرا ^{بطل} بطل ^{بطل} بطل ^{بطل} بطل
 مساوية ^{بطل} بطل ^{بطل} بطل ^{بطل} بطل
 وجود ^{بطل} بطل ^{بطل} بطل ^{بطل} بطل
 متصلا ^{بطل} بطل ^{بطل} بطل ^{بطل} بطل
 موجود ^{بطل} بطل ^{بطل} بطل ^{بطل} بطل
 السيادة ^{بطل} بطل ^{بطل} بطل ^{بطل} بطل
 قد عرفت ^{بطل} بطل ^{بطل} بطل ^{بطل} بطل

لا يمكن ان يكون بحيث ينقسم في اقسام ثلاثة
 يمكن ان يكون اقسامه ثلثين او اقل او اكثر
 ليس بمفصل في حد ذاته فاما ان يكون اقسامه متصلا
 في حد ذاته يلزم كونه مجزئا فيقسم في اقسام
 غير متطابقة والاسماء اقسامه المشيئة الرئيس في الحكمة
 العقلانية من قوله بالعلم مشيئة جسم من حد ذاته
 بوجه مشيئة است كما ان كسسته بوجه قابل اقسام
 فهو من قبيل ما تام اذ لا يلزم من كون الجسم مفصل
 القادرات بان يكون مركبا من اجزاء ولا يخرج عن مثله
 ان لا يكون قسما بل الاجزاء وذلك لعدم لقول
 بذلك قوله كما ان كسسته بوجه مشيئة كسسته
 بوجه مشيئة بوجه مشيئة الى ما ذكرنا من قوله
 اقول القابل للاباد الثلاثة يمكن ان يكون لا طائل

على هذا ان الجسم اقسامه يمكن متصلا في حد ذاته لقول
 مجرد اقسامه فيقسم كونه معروفا الجسم التعليمي
 قابلا له وطائفة لا يمكن صنع كون الجسم قسما للجسم
 التعليمي في معرفته له ولا يمنع كون مجرد غير قابل له
قوله فهو مع الجسم التعليمي الواحد انه يمكن ان
 ما يمكن اتصاله وانفصاله بالغير لا يمكن ان يكون
 متصلا بالوجود على ما به اتصاله وانفصاله والاشياء
 يمكن كونه متصلا بالاتصال والانفصال فلا يكون
 متصلا ومنفصلا اصلا بغير ان يكون ما به
 الاتصال والانفصال متصلا عليه بالوجود كما
 لا يكون القسمة الى الصورة فاعدم القسمة لذلك
 انشور جميع لوازم الرئيس للجسم وجميع لوازم الجسم
 الجسم التعليمي فقول القسط الهيرقلي قال بجماة الله

المراد بالمرئى الاجزاء اذا وضع لا يكون في ذاته
متصلا ومتصلا ويكون في ذلك تابع المتصل
بالذات والمراد بالمصورة هو هذا المتصل بالذات
الان كونه شانه هذا المعنى ما يكون اتصاله بالذات
يجب ان يكون متصلا على ما هو متصل به وذلك
لانه ان القاطع على ما هو متصلا به يكون الجسم المتصل
متصلا بالذات متصلا على ما هو متصل به اعني الجسم
الطبيعي فيكون هذا صورة وذلك هو قول في رفع
الفرع حسب المعنى **قول** بل نقول لا يتم لا يخفى
ان هذا الكلام ينبغي ان يكون متصلا بعد تسليم
كون القابل بالذات لا بعدد الشئ هو الصورة
وهذا هو شانه على هذا التقدير يجب ان يكون
الصورة متصلا في جوداتها وقد عرفت ان القاطع

الوحدة لا تقابل مساوية للوحدة الشخصية
فاذا امر عطية الاتصال بحسب ما يتقدم فانه
الشخصية ويرجع ذاتا في اخرى ان لم يكن ذات
القابل للابعاد باقية بل الباقي انما هو مفهوم
الصادق على الذات التي طلبت وعلى اللتين حدا
بعد بطلانها وبقاء المفهوم ليس يجب ههنا كما
لا يخفى **قول** فبالحقيقة ان عدم الجسم وسدته
يمكن ان لا يتم لكن وسادة الاتصال الذاتية
للوحدة الشخصية كما عرفت **قول** فاذا جفت
في كونها برقعاء قد يمنع ان تضع الاستا زوفا
التشخيص بحسب الواقع بل هو اخا عند ما قطع
هذا البيان بعينه جاز في الوجود فان لكل من
هو له ما في القاطعين لشخصية متاخرين

فانما جذاها في كوز يزل ذلك فلا ينعج قولكم
 الهوى عند الكثرة هي عينها عند الوحدة وفيه
 ان بناء الكلام انما هو على اصل الاتصال وان لم
 متصل فذاته كما هو عند الشخص انما يتصل بكون
 ويكون كل من الهويين لها الشخص مع قطع النظر
 عن الصورة ثم فانها في ذاتها المراد لا تعين
 لها الا من قبل الصورة باعتبار الصورة مستقيم
 وزواله من الوجود لا يستلزم انعدام الهوى
 في ذاتها **قوله** قلنا مجموع ذلك المائتين
 شخص آه يمكن ان يكون شخص واحد فاما
 شخصين منفصلين حال كونهما منفصلين
 بطبيعة من ان الوحدة الاتصالية مساوية
 للوحدة الشخصية فذاتها يستلزم زوالها لا جهة

فقد بر **قوله** قلنا نحن المجموع ذات كل من المائتين
 وبه ونشخصه قد يرد ان كل من المائتين
 وبدون شخصية فاما نفس الهية الماء وهي
 موجهة في سائر المياه ايضا فليس نسبة هذا الماء
 الواقع الى المائتين الاولى من نسبة الماء الى
 مع انهم يدعون البداية في استرال هذا الماء
 والمائتين في امر واحد مشترك بينهما دون سائر
 المياه **قوله** يقتضي طبيعة حصوله في كون
 عنه فاسر هذا تفسير اللفظ الطبيعي ولا حاجة
 اليه اذ قول المعطية عند الخروج تفسير له
 على سبيل الوصف فكان ينبغي ان يشترط تفسير
 التفسير بما حله هو تفسيره فقدم وقول المتكلم في
 الطريقة لا دخل في التفسير بل هو بيان للواقع اذ

طلب المكان الطبيعي لا يكون الا كذا **قول** ولا
 الى الحقيقة لم يتغير من الحقيقة اذ لا انقضاء لها
 لذات بل هي ثابتة للصورة في ذلك **قول**
 واجيب بطلن بحقيقة الجسم او حاصل الجواب
 ان ثاثير الفاعل في وجود الجسم غير ثابت في حيز
 في مكان بالذات لا يخرج الحقيقة على ما قيل
 فان مغايرة الاثرين بالذات يقتضي مغايرة
 المؤثرين كذا والمقطع هذه النظر انما هو **قول**
 الثاني دون الثاثير الاول **قول** ولا يمكن
 تحقق الثاثير في وجود شيء بدون تحقق الثالث
 فيما هو لازم وجوده هذا حق لكن الثاثير في
 اللازم لا يبين ان يكون من المؤثر في الوجود
 اعني من الفاعل بل ان تحقق الثاثير في الوجود

يجب ان يكون هذا ثاثير يتحقق في اللزوم بل
 كان من الفاعل او غير صحيح قطع النظر عن الثاثير
 الثاني بعد فرض كونه موجودا هذا حاصل ما ناله
 جامعة من الثاثير في هذا الكذاب وهذا
 ان هذا لا يدفع السمع اذ الثاثير الثالث لما جاز
 ان يكون من الفاعل فلما ان لم يقبل العلم من
 الفاعل ايضا فاذا كان من جهة فرض الثاثير الاول
 فلا يمكن قطع النظر عنه فمطل الحق في الجواب
 ان حق لما كان نسبة الفاعل لكونه مجردا عن
 والاحيان الى جميع الامكنة على السواء فلا يمكن
 ان يخص الجسم مكانا معينا الا لم يخرج فاما قطع
 النظر عن جميع المرجحات الخارجية من ذلك الجسم
 ومع ذلك يجوز ان يكون في مكان معين لا يخرج

من كون المخرج مائلا قبله مختصا به وهو الطبيعة
ولا ينافي ما ذكرنا كون المداخل مختارا للمدخلات
الداخل الى الجسم احيانا واجزاها جميعا صلا الى جميع
بلا مخرج كما في هذه جاعة فان ذلك بطل عند
المحققين **فان** لكن ما اذا ان يكون مستحيلة
بحسب نفس الامر قد يرد دعوى القوم كايضا من
الشفا ان المخرج الطبيعي اعم مما يقتضيه الجسم فيها
او بعض اجزائها او بعضها والدليل المذكور محض
سبغ العوارض لا شفا ان تحلية الجسم عن العوارض
يمكن بحسب نفس الامر قال الشيخ في طبيقات الشفا
ما حاصله ان المخرجين والمكملين اجزا من اجزاها
لا يدل ان يكون الجسم فيها شيئا طبيعي ضروري
في ذلك ان الواقع بالقرع والقبر عارض ليس

بهرض من مداخل وجوهر الشيء يمكن ان تحل
ولا يضر من حيث هو المداخل فاذ المداخل كذلك
طبيعة الجسم قد يمكن ان يضر من وهو على ما هو
طبيعي في تغذية الجسم ويسير فاسر واذا فخر في
تقوى وطبا عرواذا في ذلك لم يكن له بد من ان
يكون له اثنان وشكل وكل من ذلك لا يخرج لمان
يكون له من طباعه او من سبب من مداخله لكن
قد قرئنا انه لا يسبب من مداخله فيكون
له من طباعه **فان** بل يقع في امكانها حيث
اتفقت انه يمكن ان يجر اجزاء العناصر لكونها
متفقة معها في الطبيعة لا يقتضون الاما منها
الطبيعية لكن على اقرها لطري فخرها تارة
هنا من تلك المواضع وتارة هناك منها ليس

الاجزاء المختلفة اذ هي بالواقع بالفتة البها
 حسب وقوعها في كثرها مختلفة فبشرية
 اختلاف القواصر قد يرد قد يدفع هذا الضم
 بما حاصل ان المكان الطبيعي للجزء يقتضيه الجسم
 عند وجوده مطلقا بل اذ كان مع وضع الجسم
 له مع وجود الجهات للجسم مع كل وضع له مع
 وجود الجهات مكان طبيعي اخر ولا يلزم تعدد
 المكان الطبيعي او انما يلزم لو كان بالنسبة الى وضع
 واحد له مكانان وغير ان المكان الطبيعي للجسم
 ما اذ اخل وبغيره كان طالبا له ولا سلطان حيو
 الاوضاع من القواصر التي يمكن فرض تخطيطه
 الجسم عنها وليس من الوازم المستحيل انما
 في الواقع انما اللازم هو مطلق الوضع في الوضع

فوق

المخصص وذلك في غاية الظهور **قول** ودفع
 عن الاجزاء البسيطة آه قد يرد في هذا لا يتم في
 الارض فان يوسها ما دفعه عن الاتصال يمكن
 دفعه بان جزء الارض اذا انفصل للبقايا من
 فهو يشكل بشكل مخصوص وذلك الشكل ليس
 طبيعيا لا محتمل فلو لم يبق اعمى ذلك الشكل
 لم يخل وطبعه ففرض تخطيطه انما لم يزل ذلك
 الشكل انما وقع يتصل بالكل تماثل وقد يرد
 عدم تماثل في شيء من البقايا على راي المصنف
 او شرقيين اذ هذا هم اذا انفصلت الاجزاء انما
 لم يقع كثرتها لا وجودها فبشرية موجودة في
 تلك لان الاجزاء عندئذ وان يبق موجودة كثر
 بوجود الكل وبقية موجودة فلا يقتضي سويها

مكان الكل فتدبر **فصل** في النقص بالركبات
 يمكن دفعه بان المركبات يجب سرورها الشدة
 التي كيميائية لا تقتضي إمكانية زائدة على إمكانية
 لها نظرا انه الصورة التي لا تجوز لا ينفصل
 وحسب الصورة التي لا تجوز وان انقصت
 إمكانية لكنها لم يزل وهاهنا طرف من العلم
 على الاجتماع هو القاسم جود في كل واحد
 انصفت بالكل فتدبر ويما د فها من اجزاء
 العناصر فان المركبة لا يطلب الا مكان العنصر
 الغائب لكن على اقرب الطرق فلا اختلاف
 في الواقع في إمكانية ليس لا خلافا لا نقصا
 في الاختلاف اقربا كواضع بالنسبة اليه لا
 خارجية وتدل في النقص بالركبات ان كان

على المدعى فيمكن دفعه بان مكانه الطبيعي
 اجزاء من الممكن العنصر الغائب بالخصيص
 ليس من طبيعة بل من الامور الخارجية وان اوج
 على الدليل بانهم لم يزل من يكون احد من تلك
 الاجزاء بخصوصه في مكانه الطبيعي فيكون هذا
 وجه الرابع من الدلائل هو ما ذكرنا من
 الوجه من فان المركب من الجزيئين حيث جوده
 الصوري لا يقتضي مكانا من حيث جوده ماد
 لم يزل وطبيعة فان قلت المركب من حيث جوده
 الصوري جسم وكل جسم فله مكان جسيقي قلت
 الصوري متوزع فان المركب جسم لا المركب من
 حيث جوده الصوري ولو سلم ان لم انه جسم متوزع
 واما يكونه جها من جهة جوده المادي على جسم

واحد بالذات مقدره بالتحقيق والى اليمين
على ان كل جسم بلا حقيقة فلا يمكن ان يكون
قوله هذا المثل لا يقيد الدعوى الكلية فانه
لا يجري في غير الخصومات ولا يرد على الخصم
كل من القضايا وكل من الخصمين بمكان
قوله قال ثابت بن مرة نقل كلامه في خبره
على المثل المذكور انما **قوله** لان الخبر
الكل قال الشيخ لو كان الطلب التام لكان خبر
المرسل من واسر المرسلين بشيها فان كان
بالمثل هناك اقرب هناك والكلان الخبر صحيح
لو توهمنا ان كلمة ذلك من مرسلها فان
خرج لاجل اما ان يكون بالطلب بغير جهة دون
وهناج او يكون فلا تفعل من الكلية النفعالا

اخر من جهة اخرى فيكون حكمة الى الكلية ليس
عن جباة وتكون خبر الكلية اياه وقد فرضنا
حكمة بطبيعة على انه يستحيل ان يفعل الشيء
في شبيهه الا بالعرض والكانت الارض الصغيرة
كالقدرة السبع اجزاء من الكبيرة انما
على انه يستحيل ان يفعل الشيء في شبيهه الا بالعرض
معناه ان الشيء من حيث ان لا يبيد حقيقة
يستحيل ان يفعل في شيء من هذه الطبيعة المحصورة
لاستحالة تأثير الشيء في نفسه على الفعل ليس
فعله من حيث ان له هذه الطبيعة بل من حيث
اخرى فيكون فعله ذلك فعلا بالعرض مثله
الماء الحار اذا فعل في الماء البارد فكسره في
فليس ذلك ككونه طبيعة مائية بل كونه حار

مستفادة من الخارج فالفاعل والثابت ههنا
 ليس الا كصفة الحركة واما نسبة الفضل الى الماء
 فانما هو بالعرض في **قوله** وان كل جزء يطلب
 جميع الاجزاء **قوله** وان كل واحد من الاجزاء **قوله** وان
 ومن الحج ان يلقى الجزء الواحد كل من كمال مجموع من
 حيث المجموع فانه لا يستعمل في ملائمة الجزء الى
 المجموع من حيث المجموع ووجه بطلان هذا ما اذا
 لما سبق من ان الجزء **قوله** **قوله** لا يلزم
 طلب كل جزء **قوله** وانما حصل ان كل جزء يطلب لطلب
 مع كل جزء وذلك في تلك اقل من كل جزء وان
 يكون في موضع يكون نسبة الى جميع الاجزاء
 على السواء واذ لنا الموضع هو الوسط لكل جزء
 من الارض طالب للوسط ووجه بطلان عليه قول

الشيخ كان المحل المرسل من راس العين بلحق
 بشقيها انه لكن مراد ان مادة كونا انما يدل
 على طلب كل جزء الوسط بالنسبة الى كل جزء
 المراد من بالنسبة الى اجسام العالم والظن ان الله
 هو هذا الاذ لا قائل فلو لم من ذلك اي كان
 كون كل جزء طالبا للوسط بحيث يتساوى نسبة
 الجميع الاجزاء استدارة الارض وكونه الخلق
 الوسط الحقيقي انما يقتضي في الكوة دون غيرها
 وان يكون كل جزء متساويا للركن لو كان المراد
 مركز العالم فقد عرفت بانه لا يلزم مادة كونه ذلك
 وان كان المراد مركز الارض فهو خلاف المطلب
 واعلم ان هذا البيان المذكور في الارض لو تم
 جازي في سائر العناصر فيلزم ان يكون جميعها

طالبه للركوب فتم **قول** عدم الطلب بسبب انه
 يمكن ان يقي العلم من قول المصطلح بطلان
 انه كما خرج عنه كان طالبا له والجسم حين كونه
 في احد المكانين يصدق عليه انه خارج عن
 المكان الاخر وليس طالبا وان كان يصدق عليه
 انه طالب له في وقت اخر فلا يصدق في الكثرة فلا
 يكون طبيعيا له **هـ** **قول** لا على معتمدا يمكن
 ان يقي لا حاجة الى هذا التقيد فان طلب جسم
 واحد في ان واحد المكانين من حيث هما المكانان
 بالطبع يخرج مطلقا سواء كان على معتمدا او لا على
 معتمدا كما تشهد به الشاذ في تامل كيف يطلب
 الجسم حين كونه على معتمدا لا قرب المكانين
 يستلزم ميل الوقت عنده بالطبع اذا وصل

اليوم وطالبه لا بعدد ما يستلزم عدم ميل الوقت
 في مكان سواء هذان الاثنان ان يقي ميل الوقت
 عندا قرب المكانين وميل الحوادث عنده بالطبع
 مما يتناهيان فلا يمكن اجتماعهما بالضرورة
 اللهم الا ان يطلب المكانين لامن حيث هما مكانان
 بل القدر المشترك بينهما وحيث فلا يكون شي
 منهما بخصوصه طبيعيا له هـ فيقر المدليل
 هكذا لو كان الجسم مكانا في طبيعيا في حين
 التحرك خرج عنهما معا على وطبعهما اما ان يطلبهما
 معا وهو يخرج او لا يطلب شي منهما اصل فلا
 يكون شي منهما طبيعيا له او يطلب احدهما فقط
 فلا يكون الاخر طبيعيا له هـ فيخرج لا يرد
 عليه اعتراض الشاذ ولا يمكن ان يقي خروج

ختمها بطلقاً مانع عن التوجيه اليها فان
 الجسم لا يخرج عن احوال امرين اما ان يكون
 خارجا عنها مطلقا او خارجا عن احوالها فقط
 لا يستلزم ان لا يكون خارجا عن شئ منهما
 فعلى التقدير الاول لا يطلب شيئا منهما
 وعلى التقدير الثاني لا يطلب الاخر فذلك
 الاخر لا يطلب الجسم في شئ من احواله الممكنة
 ولا يستلزم ان يطلب الجسم مع طبيعة من احواله
 الممكنة فانه لا يطلب شيئا من احواله الممكنة
 لم يطلبه عند كونه على مع طبيعة ولم يكن
 طبيعيا للهدف وهو المطلب **قوله** فلا يماثل
 كونه على طبيعة فلا يفي معنى نظرية الجسم ان
 لا يماثل قاسر في مكان والجسم الواقع لا على

حيث لا يكون غير محيول بالقصر في مكان اذا كان
 على تقدير ان يكون قاسر هناك وفي نظر المانع
 يقول ان الجسم محيول فيكون لا على حيث المكافئة
 وتلك الاكلام على تقدير ان لا يكون قاسر هناك
 عليك لان فانك فرضته مع القاسر فرضته مع
 القاسر فالحق انما انشا من اقول امرين متنافيين
قوله لان التوكلات الطبيعية يشهد عند
 القربا فان الجوارى من الجوارى كما يقرب
 من الذي يصير كذا من ذلك معلوم
 لكن هذا ان ذلك ليس في علمه جسد عند امر
 من الامر في اكثر ما كان عند المبدأ من اجزاء
 جسم معين كجسم محصور في اهل الجبل مثلا
 وفي جسيده انقل فلذلك ما لا تشبه اصلا

بل ان الحركة الطبيعية كلها تستمر بنفس السرعة
 ولذا ليس ان البحر المعين اذا تحرك في شئ
 معينة قريبة من المركز يكون حركته السريعة كما اذا
 تحرك في مثل تلك المسافة في بعد عن المركز
 بل يكون حركته في مسافات متساوية في السرعة
 بطور في تلك المسافات فيكون انما الحركة تارة
 في مجموع المسافتين القريبة والبعيدة حركته
 متصلة واخرى في المسافة القريبة فقط يكون
 حركته حركته الاولى الواقعة في مسافة القريبة
 السريعة من الحركة الثانية الواقعة فيها فانه كونه
 اشتباه وقع بين اشتداد الحركة الطبيعية عند
 القرب من البحر الطبيعي وبين ازيد اقل المسافة
 على انما يلاحظ لك القدر بزيادة قدره عليه انه

اذا فرض تساوى المركز في مكان واقع على السطح
 المشترك بين الماء والهواء واذا الموج عند المركز
 وجعل في مكان الهواء على هذه الصورة واقع
 لتشتد ميل جود النفاذ الى مكانه الطبيعي
 غير ميل الماء ولا في ملاقى اجتماع ميل الماء
 والارض للخلق جهة النفاذ مع كون الهواء
 في مكانه الطبيعي يجاذب جاذب النفاذ فيبقى
 المركب في المكان الذي وقع اليه من مكان
 الهواء ووقع هذا من على كون اشتداد ميل
 البحر النفاذ بقدر نقصان ميل جود في الاصل
 والماء وهو غير لازم **قولهم** وسألت انما يلاحظ
 انه يمكن ان في الصورة الموجية انما ينقص على حسب
 اشتداد المواد المركبة التي يكون امر ضئيلة

مثلا فالبية على الاجزاء التي تكون استنداد متضمن
 لا يثبت فيها كثر من استنداد است متضمن سائر
 الاجزاء فيجب ان يكون الصورة التوجيه العارضة
 عليه على حسب الاستنداد تابعة للاستنداد الفاعل
 ولا اقل من ان لا يكون شاخبا للشيء فكيف يجوز
 كونها متضمنة محصورة في مكان الجزء المتلوحي
 ولا شك ان طبيعة الجسم لا يقتضي تناهي اجزائه يمكن
 ان في طبيعة الجسم حيث جوده في الخارج يقتضي تناهي
 ابعاده وان لم يكن بصورة متضمنة له **قوله**
 على تناهي ابعاده الى غير ان هذا الامر من ذاته
 على الشكل غير بدفع مثل ما ذكره لا تناهي الا بقا
 ليس يقتضي طبيعة الجسم ومن لوازم وجوده من حيث
 هو فلا يمكن ان يكون البعد فانه وان لم يكن متضمن

الجزء

الطبيعة الجسم كثر من لوازم وجوده من حيث هو
 فلا يرد عليه هذا الامر من ويمكن ان في تناهي
 ابعاده من لوازم وجوده الجسم وان لم يكن من لوازم
 ماهية وانهم ان مطلق الخوازم كافة وقوله من حيث
 هو ان ابعاد من حيث هو جسم متساويا وكان موجبا
 او لا فلا يتلطف في ذلك لكن المكان ايضا كذلك وان
 ابعاد من حيث هو جسم جوده فلا يشبه في ابعاد الجسم
قوله فم لا يملك وجوده ان يمكن ان في التناهي
 بان المكان هو السطح لا يحصلون المكان طبيعيا
 بل الجزء الذي هو اعم فان قلت هم من حيث امان الجزء
 الطبيعي الجسم الذي لا يمكن ان يكون اعم من الذي هو
 السطح قلت المكان الطبيعي من حيث كونه جزءا للجزء
 لا من حيث خصوصية كونه المكان **قوله** والقائل

الجزء

الواحد في الفاعل الواحد يمكن ان يقر به ان
 هذا الطلب حيث لا يرد عليه النعم الا في وهو ان كل
 شكل موصى الكوة يكون لا محذور جانب من سطحه اذ
 خطاوا في نقطة والجسم البسيط لما كان مبيحة
 متشابهة في اجزائه وهو مشترك فيها وكذا اذا كان
 تلك البسيطة من الجسمية والمختل ومساير التواتر
 او لحياتها من الجهات والاعتباريات من حيث ذاتها
 يكون نسبة متساوية في جميع اجزائه البسيطة
 وجهاة فلو انقسمت مبيحة شكل غير الكوة لكان
 حصول السطح في جانب من الخط في احدى النقطة في
 اجمع استواء كل الجوانب وجميع الجهات ليقول
 ذلك ترجيحاً بغير مرجح كما لا يخفى **قوله** لا يجوز
 هنا ان يمكن نسبة تلك الجهات بالقياس الى جميع

والجوانب على السواء كما لا يصلح سبب الاختلاف
 لعدم **قوله** فغيرها ان البسيطة ان يمكن ان
 لا يلزم من اشتراك البسيطة في البساطة الكوة
 التي يكون في الشكل الواحد الذي يخرج من مراتب الاشكال
 انواع مختلفة كما تقتضي موضع **قوله** فان قيل
 الاشتراك في العلويات ان معنى يخرج ويدر النعم على
 في برهان اثبات الشكل البسيط ولا يجوز ان
 يكون مستند الى الجسمية المشتركة فلهذا طبيعة
 الجسم لا يفرق بينهم **قوله** وهو من المقادير ان
 هذا التامير لانه اختلاف المقادير في جهات
 خلاف ما يظن وهو ان ذلك من جهات متباينة
 فمما يطبق كما يفهم اشتراكها الى الجسمية
 المشتركة **قوله** اولها ان الارض ان يمكن ان

في الدعوى ليست لان البسيط الحاصل بطبعه
 كان شكك كبريا ونقض هذا الدعوى لا يمكن الا ان
 تحقق بسيط بطبعه بطبعه مع كونه جبري ودرج
 هذا الحق لا يمكن في عالم العرض يكون مشهورا
 بالقراسه فرض الحق لا يكون لان عامة النقص
 ان يكون متصفه نعم هذا النقص في الفلكيا
 لعدم القاس هناك وقد في كون الطبيعة العالم
 من الارض بسيطه **قوله** وليست كثر لما عليها
 ومنها من الكلال او قد في اكرة بسيط في قد
 يدفع يكون الدليل على قدرته على الا على الكونية
 الحقيقة لان في غير الحقيقة كثر لا فعال لا حجة
قوله هذا خلف فعله اشارة لان هذا الحق
 نفس القدرة الدليل فلا لا ولا عالم كان نقض الكد

وعلى

ويمكن جوا انظر الاسطانية الغير ان قد نقضا
 للدعوى ايضا انه هو كالمواد وكذا المتأخرة لم تحت
 له يخرج من السطح المحيط بسببها عن كونه بسيط كما
 العشرة الكرة واما انظر المستدير فاعلم انها
 غير تامة في الكونية وكذا التتم من
 صورة او يمكن جعلها جوا لمن هذا النقص على
 التوجه بين الحق كونه نقضا على الدعوى وقوله
 نقضا على المقدرة اما على الاول فغير ان الكونية
 ليس من حيث الصورة جوه الفلك بل من حيث كمالا
 وهو من حيث المادة لم تفر من الفلك بل من حيث
 الصورة فليس في جوه الفلك من حيث هو جوه
 بل هو من النقص في انما هو بالعرض واما على الثاني
 فنفر من ان فعل طبيعة ذلك من حيث هي طبيعة

في مادة من حيث هي مادتها فيخلق أصلها في
 المتعقبات منها لئلا ليس من فعل طبيعة الفلك ولا
 من فعل طبيعة الكوكب وحدها والذات بل من
 اجتماع عدة من الطبايع وبالعرض والجاصل
 فعل كل طبيعة من تلك الطبايع في مادة بها من
 حيث هي مادتها ليس إلا أقضاء الكروية والتمشيد
 لا غير قال سيد المتفان في حيث اذ لو كان في
 تلك طبايع مختلفة بالفعل يلزم سرور الحوادث
 المذكورة في المشرح ان لا يكون ذلك الفلك
 اما واحد طبيعي لان كل ما يكون الواحد بالفضل
 يكون الاجزاء بالقوة ويمكن ان يتي كيف يمكن
 انكار ان يكون في تلك اجزاء بالفعل مع ان
 التدوير واحد في المركز يجوز ان يخلو من جهة قوة

الحامل والفضل في مادتها انما هي من حيث هي
 فيكون لها من الكواكب بحسب قدرتها
 بعضهم ويشبه ان يكون هو الجسم بحركات خاصة
 فهي في الخارج والقدرة في جميعها اجزاء بالفضل
 لكن لا من حيث الصورة بل من حيث المادة كما
 وقوله ان يكون الواحد في الفعل يكون الاجزاء
 انما هي كالأول فان بنية الجوان لها وحدة
 طبيعة بالفعل لا محبة مع كون اجزائها من العظام
 والباطل واللازجة وسائر الاضداد بالفعل
 وكل واحد من افراد الماد لا يشترط له وحدة طبيعية
 بالفعل مع كونها من جهة بالفعل ثم هذا الحكم
 سلم في الوحدة الاتصالية لافي الوحدة مطلقا
 ولكن برهنا شكالا فهو ان كيف يمكن

تعلق نفس واحدة بالاقبال صورة فوجبة واحدة
 بجميع جسيمات مفصلة من جوجبة على انها صورة
 على صورة واحدة من جسيمات جوجبة على انها صورة
 حقيقة على صورة الواحد من التمام التمام بتلك الصورة
 صورة الجاورة المحضة وهل وهل هل هل هل هل هل
 الا تسان الوضوح بجسم الجوجبة وليس حال بغير الصورة
 هذه اذا غشاها وان كانت بالفضل لان بينها
 التمام والتمام وانما جازيت بسبب ذلك فاما
 وهل هل هل حقيقة صورة كانت لكل منهما فاما
 عليها بسبب تلك الصورة نفس واحدة طبيعية وكذلك
 العناصر في الكون فلا تخرج والحق بالفضل
 والافعال بحيث سارت ذكيفية واحدة بتلك
 استعدت بسبب الفضايل الصورة التي كلفت عليها

بها

بها فاما جوار الفلك فاما ليس بينها ذلك الا تسان
 ولا نظام فكيف يمكن تعلق نفس واحدة بالتمام
 صورة فوجبة واحدة على جوجبة الجوارب عنها
 فاما من ان الجوارب الفلك ليس جوارب له من حيث
 الصورة بل من حيث المادة والصورة الفلكية
 لم ينعكس عليها من حيث انها ذات صور متعددة
 بل انما فاست عليها من جهة المادة فقط الا ان
 الصورة الخارجية لم ينعكس على بعض من جسم ذلك
 الفلك وكذا الصورة الفلكية على بعض من جسم الفلك
 وكذا الصورة الكوكبية على بعض من جسم الكوكب
 لم ينعكس ذلك في كونها مثلا فانها فاست على ان
 من حيث الصورة الصورية فان العظيمة والكثيرة
 مثلا من متعددات بغير الجوارب فلا اشكال

قوله واجب بان يجوز ان يمكن ان يتحقق
ذلك فان نقصان الصورة في الفلكيات المتأخر
ليس بكاشفة وفاسدة على ان ليس باستحالة
المادة فان ذلك لا يمنع الا في المادة المتأخر المتكون
والفساد فيها صحيح كونها في بعض الصور الفاسدة
المتعدية بحسب استدادها للصورة المتأخر
فما لا يجوز في الكون والفساد لا يمنع ذلك ان
لا بد من سبق الاستعداد لا يمنع على النقصان
وهنا لا يتصور سبق المادة على الصورة اصلها
وما يتوهم من ظهورها فيهم حيث تأخر في وجه
الخصائص كل ذلك لا يقبل سوى صورة الخاصية
لكون الحركات لا تملك متعاقبة بالحقيقة لا
يطابق قواعدهم ومنهم المعتبرة وقد بينا في

لقد تم معنى كلامهم هذا بحيث يطابق قواعدهم
وخصاياتهم من غير عيارتهم وبطلان كون الصورة
مخالفة بالحقيقة في حواشيها على شرح الاشياء
لكون معنى هذه انه يلزم اجتماعه ان
يقى هذا التماثل لم لو كان للجبر الفلك متساويا
بان يكون صورة الفلك متساوية في كل جزء
جزء الفلك فلكا كما ان جزء الماء ماء وليس كذلك
العلم انها حادثة في الجبر من حيث المجموع كالصورة
التي لا يتغير في البنية وكل الصورة العناصر في الماء
منه استحالة كافي الشرح فظهر بطلان والالزم
جواز كون شيء واحد اذا كان كما يكون شيء واحد
ماء وياقوتة مثلا او خطاه حيوانا او كوكبا مثلا
وهو يدعي الاستحالة وانه اذا كان في الفلك

فليس ثمة ما لا يلزم ان يكون في الفلك من حيث
 انه فلك صورة فان لما قلنا ان الكواكب مثلا ليس
 جزء الفلك من حيث الصورة بل من حيث المادة
فقط فلا يلزم ان يكون له قدر في ان اصلا
 الصورة للبقعة بالفلك لا يتغير في مقتضى
 البساطة وهو كون شكل مستديرا فكل ما
 ليس بالبساطة فيكون في عنصر هناك صوران
 اربعان قد عرفت ما فيه **فقط** والظاهر ان
 ان في ان يلزم ان يكون الفلك القوابل مركبا من
 قوى والمبايع اذ يصدق عليه ان جزءا من قوة
 هي الصورة النوعية للكوكب وجزء اخر منه قوة
 هي الصورة التدينية او الخارجية فالقول في
 دفعه على ما ذكرنا او اما اوجه سبل المتحققين

من انه لو جاز ان يكون لا احد جزئي الجسم قوة
 مختصة به وقوة مشتركة بينه وبين جزء اخر
 يكون الجوهر الاخر الا القوة المشتركة لكان الجزء
 جديعين مختلفين ويكون للكوكب لا خمسة مركبات
 الطبيعة المختلفة فيمكن ان يدفع جنة اقله لزم
 ذلك لو كان الجزء الذي ليس فيه الا القوة المشتركة
 جديا على وجه مع قطع النظر عن الجزء الاخر وانما
 يكون تلك لو كان الطبيعة المشتركة ساوية فيه وهو
 منيع لجواز كونها متعلقة بالجوهر مثال لا ان يثبت
 ح اشكال قوى وهو ان هذا الجزء ليس في القوة
 المشتركة وذلك كالجوهر الذي لا يبقى بعد ازالة
 المركز من المثل ويشي بالمقيم وكذا لما بقي بعد ازالة
 التداوير من الخارج وما يبقى بعد ازالة الكواكب

من المثل ويؤيد ذلك انه موجود وليس بعرض
 وهو جرم قابل للايجاد القسمة في جسم وليس
 جسم طبيعي مختص به بصورة فوضوية على
 سوى ما كان للجمع ولا اية مرتبة في الصورة
 التي غير المتعلقة بالكل عما قلت وهو المقرب
 عندهم ولا لغيره افراد التبع المبدع وكان
 كونه تاما للكونية وليس اياه هو موجود المعنى وهو
 الكل كما هو شأن جواهر المفردة في الجسم البسيط
 لكونه منفصلا بالفعل فيتم ان لا يكون الجزء
 موجودا انما هو جسم بدون الصورة النوعية
 يحصل الجسم في الخارج بلا فصل وبطلان ما
 تقدم في مقابله ويمكن ان يوافق به انما
 منفصل عما هو جرم له المثل شكل الذات وبالعرض

ان هو منفصل عن الخارج من حيث الصورة بالذات
 عن التام الاخر بالعرض وليس منفصلا عن المثل
 لا بالذات ولا بالعرض بل هو مثل الجرم هو متصل
 الصورة بصورة وليس موجودا بالذات منفلا
 عما هو جرم له فضلا وليس اياه منفصلا عن الصورة
 مختصة اهي الخارج من حيث المادة بالذات بل
 بالعرض وذلك لما من ان الخارج ليس جزءا
 لشيء من حيث الصورة فلهذا لا اشكال في فصل
 فانه لا يخرج عن دقة الحكمة **قوله** المعنى والمفصل
 من المكان البعد اعلم ان المكان فطرية الاشياء
 تخرج لهية ولذلك اختلف العقلاء بعد
 اتفاقهم على ان الجسم مكانا في حقيقة ولا محالة
 الذهنية الى كل ما يتلوه ستة الشئ المشهور

ان يكون المكان سطحاً او جسداً موجوداً او بعيداً
 فهو هو الرابع ان المكان هو الحيوان والانس
 انه هو الصورة السادسة ما يستقر عليه الجسم الثالث
 هو هذا رطب ومن قايده والثاني ذهب
 اقله من شيعته والثالث من ذهبه ^{المتكبر}
 وقد ذهب الكل واحد من الثلثة الاخرى اجمع
 من الاول والثاني وقد اتفق جاهد على ان المكان الثاني
 اربع الاولى جاز ان انتقال الجسم عنه الى غيره والثانية
 استحالة الحصول جسمين في محل يشغل احدهما
 والثالثة ان ينسب الى الجسم بلفظة في وما وقعنا
 والرابعة انه يختلف بالجهات شقوق وتحت
 نحوها وانما اتفق على تلك الامارات لان الشيء
 اذا لم يسم فيه علامة او لازم او خاصة او لم يمتد

و

لا يصح التفرع فيه والاختلاف في ما هيته بل
 بصيرته فالتحالف القلياً فالامارة الاولى تمنع
 كون المكان جسمين او صورة والثالثة كونها
 ليستقر عليه الجسم والثانية يحتاج اليها الفرق
 بين المكان والحل بالنسبة الى ما يحصل فان المكان
 الواحد لا يجتمع فيه جسمان يكون شقوقاً متجاوراً
 شهما والحل الواحد يجتمع فيه حالان يكون كل منهما
 سائر بغيره بالاسك الطعم واللون مثلاً في جسم واحد
 ولا يكون جواز الانتقال هذا في هذا الفرق لا
 يقتضي ان الله البرهان على عدم جواز انتقال
 والاعراض من محل الى غيره بخلاف جواز اجتماع
 حالين في محل واحد عدم جواز اجتماع جسمين
 في مكان فانه من بذاته والرابعة لا يطال دعم

بعضهم ان النفس مكان للبدن وذلك لان
 المسلم في المكان انه يفتل بالجهنم وليس النفس
 حرة ولا تملك هذه الامور بحيث لا تملك
 الثلاثة المشهورة فان الامارات يجمع في كل
 واحد منها اجزاء كثيرة من المعبرين ^{فيها}
 موجودة لانه مقصد التحول اعلم ان مقصود ^{القول}
 مشترك بين الجنة والمكان ولذلك يستدل على
 كل واحد منهما بما والحق انها ثابتة بالذات للمكان
 وبواسطة الجنة او التحول الى جهة الفوق كالنماء
 مثلا انما يقصد بالذات مكانه الواقع في جانب
 الفوق ليستقر فيه ولا غرض له الى الفوق الا يكون
 مكانه واقعا في الفوق مقصودا بالعرض لا
 بالذات وذلك لان له طبع سليم وهذا لا يمكن

ثم

الاستعداد لها على وجود الجنة ان يكون الشيء
 مقصودا في الجنة ليستلزم وجوده **قول** ولا
 يتصور شي من الامور المذكورة فاعلم المحض قد
 بذلت فيه قد يمتنع بها لعدم في الجنة والجنة
 كما هو من قبل الاعتبارات المذكورة فاعلم ان
 لها انشاء الانواع في الخارج كما لا يخفى **قول**
 اما لنقل نظر في وطنا الخفايا فالمحيط للركن
 والمحيط للعبا مقصودين بالذات للتحول كما مر
 فان الجسم لا يمكن ان يحصل له شيء منها بل يطلب
 التحول للجنة اما ان يكون للوصول اليها او القرب
 منها وذلك لاجل مكان بلهيا او يقرب منها بلهيا
 التحول المحصول في ذلك المكان فلو الوصول الى
 الشيء المعنى في سوي الحصول في مكان بلهيا وكذا

القربان التي يطلبها الحصول في مكان قريب
 منه فطلبه لن لنا المكان انما هو بالذات والجهة
 بالعرض قال الشيخ في طبيعتها الشفا لو كان الماء
 يطلبها الجهة والنوايه في قوله الى أسفل الماء
 دون احد وقوف الارض وما الطغي على الارض
 ولما ركب فيه الارض في كل حال الهواء لو توهم
 منه مقصود الى جهة التنازل لو جد ينقل من جهة التنا
 الى جهة نفسه ويستعظم انه لا يكون في جهة واحدة
 بالطبع حتى يكون للناس ان يقول ان الارض في الماء
 يطلبها جهة واحدة وجزا واحدا لكن الارض
 اغلب واصغر ولو كان الهواء يطلبها يطلبها
 التنازل لكنه يخرج من مساو قتر اياها لكنها اذا
 ايدى على شطر من الهواء احسننا اننا قلنا الى

كما ان احسننا في اناء تحت الماء انتهى وقال سيد
 المدققيين ويمكن ان يعارض بين الماء لو طلب
 فوق الارض لما كان له هذا الميل وليس كذلك
 انه لو اختلفنا اناء من الطين وكان فيه ماء فوهم
 مع الماء انقل منه وسداه ما هو الا انقل الماء
 الذي فيه وسداه الى السفلى لانه لو كان جهة
 ما فوق الارض سح فلو بدا والارض اصغر او اكبر
 مما كانت انهم ان يتبدل خيزر فيكون له اكثر من
 جهة واحد بالطبع ولو خففة بالماء فترك الماء اليها
 بالاطبع انتهى ويمكن ان يقال الحكم يكون الاناء مع
 الماء انقل منه بدونه انما يفتح عند كونه الاناء
 في موضع الهواء ولا يدل ذلك على كونه مكان
 كونه على الارض وسداه بهما والخرجه لا مستحق

بذلك فافهم وتوقف الماء عند الارض حين يمتزج
 الارض كبروكا سبله البها حين صيرودتها
 انصرف وكذا سبله الى الحفرة لا يوجب ان يكون
 بالطبع ليلزم ان يكون الماء اكثر من غيره مما
 على الاول لا بد فاعلم بالارض الى هناك ولو
 الماء مع غير متصل بالارض يقول البهالام
 يميل الى جهة الطبيعة فاذا وصل هناك انتهى الى
 سطح الارض الصائفة الكبريقفم بالحق لا
 بالطبع على تقدير كونه المكان هو الجلاء
 بالطبع على تقدير كونه المكان هو السطح والكتا
 والثالث لضرورة الخلا وجوب تعلقهم بالسطح
 على ما تقر ولذا يحتمل الهواء ايضا الى الحفرة
 مع عدم ميله بالطبع الى السفلى **قوله** والاشا

فهم

الحسية لا يقتضي وجود الاشياء اليها بالاشا في
 الحسية لا يمكن ان يكون لها مطلقا
 في الخارج وبالبدنية بل يجب ان يكون موزعا
 فيه لما يفسد او يحل في النقطة المتوجهة للثا
 اليها في وسط الخط وان لم يكن موجودا في
 لكنه موجود في جهة ما ولهذا لا يمكن ان يكون
 النقطة متوجهة في خط معدوم في سطح معدوم
 في جسم معدوم وذلك **قوله** كما هو معلوم
 المتكامل جعل على التكامل من افعال تلك المكان
 المستند الى وجوده ليس بجيد فلعلة اشادة
 الائمة ليس معدوم مطلقا في الخارج لكن قد
 عرفت ان لا يكون معدوم في الخارج يجب
 ان يكون اما موجودا بنفسه او بشي يكون غشا

كونه

لا تتركها على حالها فتكون في البعد الموهوم لأن
 يجعلها مكانا على الوجه المشهور ثم لم يجرها
 بأدعاه صحيح فحيث كلامهم به وما شير إليه أنه
 المعقول في المكان على أنه مناف لما صرح به الشهر
 من قوله ولما اتينا الدليل على كونه موجودا بطل
 من هذا التكلم فذكر **قوله** فإن الناس كلهم
 يمكن أن قال الشيخ في استغناء سبق على واجب
 الجهور وليس محيرة في الأمور العقلية على أنهم
 يقولون فيما بينهم إن الماء في الجوة والجوة مملوءة
 به ولا يبرق حال البعد الذي يدعون به بل
 يصرفون الحواشي بهذه الصفة والحواشي أشبه
 بالبسيط منه بالبور فإن البعد المحيط شيئين
 قلنا لا يتجشرون أن يقولوا إن الجوة مملوءة

وربما ترونها أن يقولوا إن البعد الباطن محيط
 والجوة اسم لمجرى الهواء في الهواء على سطح البسيط
 الباطن المحيط ولو كان البسيط يقوم بنفسه
 لكان مقام هذه الجوة ولكانوا يقولون في
 البسيط ما يقولون في الجوة فقد بان أنهم إذا
 قالوا إن الماء في الجوة أو قالوا إن الجوة مملوءة
 أو مملوءة وجعلوا ذلك كقولهم الماء في مكانه أو
 مكان الماء فوقع أو مملوءة من البسيط المحيط
 فيكون من غير أن يقولوا في البسيط المطلق أنه
 مملوء أو مملوء لأن البسيط المطلق ليس هو المكان
 بل المكان لبسط بشرط الاحتاط وإذا جعل بدل
 البسيط المطلق لبسط بهذه الصفة لم يتجشروا
 عن ذلك **قوله** الصواب ما علم أن البعد هو

فلا يلقى للمادة إشارة إلى اختلاف البعد
للإتق والموجود بأن اللب في هو الحال في الجسم
للتفرق اليه والموجود في حال فيه وغيره فتنظر اليه فلو لم
يختلفا في عالمنا من اختلافهما في الجليل وعدمه
واعلم ان هذا الكلام وان كان في صورة الذم
لكنه في مقام المنع على ليل الخالف بل انه لو كان
المكان بعدا لزم تداعيل البعدين وهو محذور
ايضا لما استغنى البعد الجسمي عنهم عن المادة
او سلوك البعد المتكافى ايضا في المادة وكلاهما
خلف وتلان هذين الدليلين موقوف على كون
البعدين متساويين بالتمتع فلو لم يشاهد في المنع هذا
المقدور والاقصا فان البعد المادي لو كان
مختل في البعد المعرفي لكان هذا المنع واقعا في

آخر

موقفه ولما على تقدير تحقق البعد الجوهري في
الصورة الجسمية وقد عرفت ان الحق بما انشأنا
من العرفان الدال على ذلك فذلك المنع
مختص لا لا معنى البعد الجوهري مع كون
معدا لنفسه في من حيث كونه جوهرا عند انفس
ذاته وقد احرقت المعنى بذلك في شرح الاشارة
بحيث لا يمكن تحوله على انما اشارة كالا يخفى على
المتدرب في ذلك الكتاب وعرفنا ان القول
بوجود البعد المتكافى في غاية الاشكال لما ذكرنا
ولا انه لو كان موجودا لكان لا يكون قابلا
للاشارة بهذا وهذا كالجسم او لان لم يكن
كان محذورا من الرضع ايضا كما انه محذور من المادة
فكيف يتلوه في المادة ووضع الحق الجسم وان كان

فاما الاشياء فبما هي في ذاتها كان يتصور بالذات كما
 محتم فكل مكان لا محتم لان الحالة التي يحكم لها
 على الجسم بالمكان انما هي كونه قابلا للاشياء الكونية
 وهي موجودة في العدم المتكافئ لثابتة للمكان فيكون
 المكان مكان وهكذا الى غير النهاية وايضا فيلزم
 تدخل التجزئة في الذات وهو محتم بالبدنية وايضا
 تمايز الاجسام كما قال صاحب التلويح ليس الا
 كمالها بعدد الجسم لما سطر ان يلقى بعض الاشياء
 دون الكل بالكل فليس الجوهري في الصورية ولا
 للمادة فانه لو صنعت مثلا قامة الكل بالكل لكانت
 ملائمة البعض البعض فانه لمساوية في الكل و
 البعض ولا تملأ الشئ الجسم اولا بطلان عرض ذلك
 فانه فان البطلان اذا التفت دون الجسمين

فان

فكل طرف الى الاخر وظهر الى الجسم فالسطح في
 الحق وكذا حال الخط والقطعة والاشياء في ذلك
 جسمين جازية لهما العدم فاما انفسهما فاما
 تحت من التمايز فتمام البعدى فلا يتصور التمايز
 في المكان ولا في الملا والتقسيد بالتمام والكمال
 لان ارج السطح والخط فانه يكون التمايز فيها
 من جهة عدم تمايز بعدية لهما هذا ولما قيل
 من انه لو كان من جود المكان متباين لوجب تباين
 الاماكن فكان متشكلا وقول الشكل من لوازم
 المادة بل القول القوي من كونه متشكلا
 يلزم تجدد الشكل عليه فلو كان من لوازم جسم
 العطرة وكذا القول يكون المكان سطحيا متشكلا
 ولما قيل ان من بطلان الحالة التي يحكم لاجلها

على الجسم بانها هناك او هي هناك لا يتوقف على
وجود جسم سائر ولا يتم جميع الاجسام سواها فما
ثبوت تلك الحالة لها لا يخرج عنها اجسام الحركة
غير متشابهة كان في انقضاء امر مجتمع في الاما
الارضية المذكورة فسمية المكان ويلزم على هذا
ان لا يكون للحركة تلك الحالة ولا يقتضي هو ذلك
وذلك حكم وفهم بذلك سليم القطرة فالأمر
بالقول عندى في هذا المسئلة هو مذهب
المشككين لكن لا على الوجه المذكور بحيث لو
فرض العالم المحيطة بها معد وما سفلها كان ههنا
في الخارج مثلا ولعلهم هو مكان اثنى مكان
كل جسم حصه من ذلك القلا الموهوم في الخارج
فان ذلك تناقض لا يلحق ان ينطق به من في

ج

انهم انقطعوا لا يثبت على شيان المكان لكل
جسم من الاجسام فاما هو حصه من الجلال الكلى
كروا عالم الاجسام فان يجمع العالم المشتمل على
الطبيعة العنصرية المطلقة مع قطع النظر عن
خصوصيات الصور والنوعية الموجبة لكثرة الاشياء
وانفصال بعضها عن بعض فلو هم كونه كونه واحدة
المحلية بالانفصال والاطلاق فحق وباعتبار الحق
الصور المختلفة على اقسامها الوهمية بافانصة العلم
الحركة العقلية تصاروت متكررة ومقدرة بالآثار
تخصص كل منها بما يليق به من الحصة الوهمية
لمقتضاها لكل فكل الارض مثلا حصه من بعد
كرة الكل حول المركز يقتضي الارض بطبيعتها كونها
تمتص الجود بتلك الحصة ومكان الحركة حصه

ج

من ذلك البعد حول المحيط فيبقى هو محيط كونه
 تخصص الوجود بما هو كذا جميع الوجودات فلما
 لكل جسم هو حصة من البعد لكل جسم الكل ما هو
 مع وضع ما يكون عند المركز او عند المحيط او
 على نسبة مخصوصة من ابعدها وتكون الصورة
 الزمنية متغيرة والوجود على الصورة الحسية
 في قد سبقها بحسب الوجود في نفس الامر الجنا
 بحسب الصور متغيرة في نفس الامر وليس لها
 من حيث الصورة الحسية فقط مرتبة وجود
 سابقة في نفس الامر حتى يتصور كون جسم الكل
 بحسب الصور الحسية التي من جهةها لا اختلاف
 في الاجسام موجودة الوجود الواحد شخصي ومتر
 للكل والواحد الشخصي بل كونه كل انما هو

بمن

باعتبار التلاخذه العقلية ولذلك حكينا
 يكون المكان الذي هو حصة من ذلك البعد
 الكل العاشر من جسم الكل من حيث الوحدة مرهوا
 وليس اية من الوهيات القرينية الصفة التي
 لا منشأ لها في الخارج حتى لا يتصور طلب الجسم
 اياه مثلا بل هو من الوهيات الانتمائية
 المحقق منشأ انتمائها في الخارج ورح فلا
 امتناع لقبوله التقدم بالضعف والضعف
 والجسم والكل وسائر اوصاف الوجود بحسب
 الخارج فاعرف ذلك واسترح من المناقضا
 والشك الحركات الخارجية فيما بين العوالم في تحقيق
 ماهية المكان وكن اشكر الله الشان فانه قد
 التمه والاهتمام **قوله** واعتبر عليه بان منشأ

بمن

اشتاع المتداخل هو العظم أي مطلقا سرياً كما
 يتميز بالذات أو لا فان اشتاع اشتاع المتداخل
 هو لزوم عدم كون الكل عظم من بوزن فالعظم
 لم ولا مقدار ولا يتصور فيه كل جزء فلا يمنع
 فيه المتداخل ضرورة انه لا يتصور كون الكل عظم
 من الجزء حيث لا كل ولا جزء اشتاع المتداخل
 في الأجزاء التي لا تجزئ وان صرحوا بأنه انما هو
 لكونها متجزئة بالذات فقط لكن الحق ان اشتاع
 ذلك هناك انهم ليسوا لا كونها ذات ابعادي
 نفس الامر ان فرض كونها غير متجزئة وغير ذات
 بعد فالمتجزئ بالذات دليل على انها ذات بعد
 فالعقل اذا تصور الجزء الذي لا تجزئ ويحكم
 بأنه متجزئ بالذات يحكم بأنه ممتد وهو بعد في

عنه

الواقع فان الحكم بان المتجزئ بالذات جهاته
 في ذاته الست متجزئة في ذاته قد دعوا لكونه
 بديهيًا وهو يستلزم البعدية جهة فان الحكم
 بأنه ذو بعد في الواقع يحكم باشتاع متداخل مع
 مثله فالجزء الذي لا تجزئ لا يمكن ان يتصور
 الا فرضا فقط وهذا مسيل للمقتضىين دعمه
 لو كان يشاء اشتاع المتداخل ذلك انما هو العظم
 مطلقا لما تاز متداخل الخطين ولا المستقيمين
 لكونهما متطابقين بالعظم لكنه جائز مطبقا
 كان من جهة العظم اولا اذا المتداخل هو اللانها
 بالاسرعة حصلت حصل ولا الترفق ذلك
 لكون اللانها في جهة دون جهة وعندى فيه
 نظر اللانها بالاسرعة الخطين مثلاً

انما يحصل اذا تلاقى من الجهة التي ليس لها
 فيها عظم اما اذا تلاقى من الجهة التي لها
 فيها عظم انتهى القول فلا يتم انه هناك يحصل
 التلاقي فاما لا سر ثم انه حصل فاشاء استماع
 التلاقي كون الشيء متغيرا بالزمان فقل
 الفرق بين الصورتين ان الجسم متغير بالزمان
 فلو تداخل الجسمان وتلاقيا بالجسم لا سر
 زاد خيرهما على غير احدهما ولا يمكن احدهما
 ملاقيا للاخر بالاسر فيصير في حال التداخل
 احدهما خير كليهما فلم يكن مجموعهما اعظم من
 احدهما واما الاطراف في ليست متغيرة بالزمان
 بل هي تابعة للجسام القائمة هي بها في التغير
 فاذا تداخل سطح جسمين مثلا كان كل منهما

لان

وان كان في مكان الذي تلاقى تانيا الجسم في التغير
 وما حصل في جزءه بقطعة فلم يكن من جهة واحدة
 يكون مجموعهما اعظم من احدهما نعم لا يكون مجموع
 اعظم من مجموع الاجسام من احدهما ولا استماع
 في ذلك الجواز ان لا يغير العمل احدهما عن الاخر
 انتهى ويمكن ان يكون الاقوى خطأ انه في الموضع
 سواء خسر من جهة او بالذات او بالزمان ينطبق
 طرفي هذا على نقطة طرفي ذلك على الاستقامة
 والاتصال فلا يمكن ان يغير ان ينطبق نقطة اتزان
 فخر في هذا الخط قبل نقطة الطرفين على نقطة
 اخرى وتفرق في ذلك الخط بعد نقطة الطرفين
 بان يكون هذا الانطباق الثاني بعد الانطباق
 الاول ومن جهة وهكذا سائر التماسات للفرق

في الخطين والاولى صيرورة الطولين حولاً
واحداً وعلو كون الكل اعظم من الجزء ضرورة
ان مجموع الخطين المتلاقين بالوصفين
للمذكور قبل انطباق التقاطع كان كل واحد
جزءاً او بعداً لانطباق بصير الكل مساوياً
واما اذا قلنا قيا في العرض فيطبق كل نقطة
معرفة في احداهما على نقطة مرفوعة في الاخر
بلا امتناع من العقل ولزم منسلة ضرورة
ان مجموع الخطين المتلاقين في العرض ليس
ولا واحد منهما جزءاً اسماً قبل فرض الانطباق
وبعد فلا يلزم كون الكل مساوياً للجزء فظهر
ان امتناع الدخايل ليس الا لجزء الجدي فقط
سواء كان متجزئاً بالذات او لا فان الكلية والجزء

انما يتصور ان ما عدا المقدار والبعيد لا باعتبار
الجزء بالذات بل بغيره والنجيبان قال عبد السلام
للمقول بلغة العبارة والشرع في جواز الشاغل
في الاطراف دون الاجسام ان الاطراف لما لم
يكن شققة في الجهات الشق كان له وجه
صالح لان بلا قية طرف اخر بالاسر حيث يكون
كل جزء مفرق من اعمدهم لا قيا لجزء مفرق
من الاخر بخلاف الجسم فانه لما كان متصفاً في الجهات
الشق لا يجوز فيه ذلك وهذا الكلام كما ترى
صريح في ان كون الشيء ذاتياً متكشفاً في
ذو بعد هو من شأنه ان لا يتداخل فيكون
فيمر متكشف من شأنه المتشابهة انما لو كان الشيء
متكشف الوجه في الجهات الشق كالنقطة الممتنع

التماثل فيه مطلقا ولو كان غير مكشف الوجه
 أصلا لا الجسم المميز التماثل فيه أصلا ولو كان
 كله في جهة دون جهة كان بالتفصيل **قوله**
 أقل في نظر القائل سيد المدعىين حاصل ما
 ذكره الشافعي من الحكم الحسن بان ليس بيننا البعد
 والبعد غير متصل لتعلقه مع البرهان وهذا
 لا بد من الإمام الذي ان يقول اذا انكسر العقل
 حكم الحس حلة البعد حيث وجد بها ما على
 خلافه فجاز ان يشكك في صحة هذا الشخص
 يجوز احتمال ان يكون هناك اثنان برهان
 على خلافهما لكن لا يكون لنا اطلاع به **قوله**
 واما ان لا يكون قابلا للحركة فيلزم ان لا يكون
 الجسم فيه قابلا للحركة لا يلزم من البعد المتناهي

قوله

قوله

لقبول الحركة يمكن ان يفي سوق الكلام بذلك
 ان المراد بالبعد في قوله لا يلزم من البعد المتناهي
 ولا ينافي وعليه ان هذا الدليل جار في المكان
 بمعنى السطح ايضا واجيب عن كون الجسم يلزم
 للسطح كافي للحدود وحقق الكلام بقوله لا ينافي
 البعد لقوله حركة الجسم منه وانما يستلزم لو
 الجسم يلزم بالبعد شخصي فانه يلزم من حركته
 الجسم حركته ذلك البعد والارزاق تحلف المعلوم
 عن لانه لم يكن للشيء انما هو من لوازم الجسم
 مطلق الا من لا الا من الشخص وذلك ثم لكن
 كلام الشافعي اياه في الجواب عن الوجه الثالث
 صريح فان المراد بالبعد في قوله هذا هو البعد
 الجسمي لا البعد المكاني ومع هذا نظرنا **قوله**

فلما فهم لكن على سبيل الامكان لا على سبيل
 الوجود يمكن ان يتصور في نظرنا الحاجة الى المكان
 كالحاجة الى المادة خاصة في تصور الوجود متى كان
 الشيء محتاجا في وجوده الى شيء يقع فرض
 وجود الشيء الاول بالفعل لا يمكن ان يكون
 الثاني بالضرورة ولا يلزم ان يكون وجوده ايضا
 بالضرورة وايضا فالأمر من لوازم وجود الجسم
 وكيف يمكن ان يكون وجود الملزوم بالفعل
 ووجود اللازم بعد بالضرورة فيجب ان يكون
 الشبهان قابلا للحركة فلا يثبت وجود الاثنين
 له بالفعل وان لم يكن الحركة بالفعل اذ لا يثبت
 لهما مع كون وجود الفعل فلا يمكن ان يكون
 له ان يكون في الاثنين وكيف يمكن ان يكون الشيء

موجودا لهما من كالحجرات ثم يعرضه ان يكون
 في اثنى كل ذلك علم على من له تدوير في القسمة
 وفيه اجتماع الثلثين فيه نظر اذ اجتماع
 الثلثين انما كان محالاً لانه يستلزم ارتفاع
 الاستيان وهما الاستيان حاصل بقيام احد
 البعدين بذاته والآخر بالجسم او بالمادة
 واجيب عن الكل بان يجوز ان يكون البعد الثاني
 بالجسم او الاثنين في البعد الجسمي كما اشترطنا
 اليه اذ منشأ الاشكال هو البعد الذي نفس
 الصورة الجسمانية لانه هو الذي يدعون كونه
 متجول الحقيقة مع البعد المحرك لتكون حقيقة كل
 منهما متصل بجوهر المسند بذاته والافظ ان
 البعد لهما بالجسم اعني التعديل لكونه عرضا

لا يمكن ان يكون متحركا حقيقة مع البعد المحر
 الجوهري **قوله** بيان للضرورة ان الطير الواقع
 وقد يقرر كلام المعصية لو كان المكان هو
 السطح لزم تبدل مكان الطير الواقع في الريح
 الهابطة لحظة لحظة مع اننا نقول قطعا عدم تبدل
 مكانه وعلى هذا التقدير لا يتوجه الجواب الذي
 سيورد في جواب جميع بطلان التلازمين
 واستدل المحكيان الى بدئية الزعم **قوله** ان
 الطير الواقع في الريح الهابطة ساكن بالضرورة
 حاصل ما اجاب الشيخ في الشك انه ليس بمحرك
 ولا ساكن اما الاطلاق فلا بد ان لا يستبدل
 ليس منه المتحرك بالحقيقة هو الذي سبدا
 الاستبدال الى سدة واما الشك فلا بد ان ليس عندنا

في مكان واحد زمانا فاما ان يكون واجب ان يكون
 الجسم لا يتحرك ساكنا او متحركا فان الجسم هو الا
 يكون في مكان متحرك ولا ساكنا في المكان ومن ذلك
 ان لا يكون له مكان كالحجر ومن ذلك ان يكون
 له مكان وليس ذلك المكان بعينه في زمان ولا
 هو البقاء في مفارقة ومن ذلك ان يكون له
 مكان وهو له بعينه زمانا لكن اخذنا فيه لافي
 زمان بل من حيث هو فيكون الجسم متحركا
 ولا ساكنا انتهى ويمكن ان يقال ان الحقيقة في ذلك
 ان الساكن علم الحركة لكن لا مطلقا بل عامر
 شانه ان يكون متحركا في الميسر من شانه الحركة
 مطلقا ظهوره عن المعقولات التي يقع فيه الحركة
 فهو ليس بمحرك ولا ساكن مطلقا واما من شانه

الحركة لكن ليس من شأنه الحركة بعينه بتعين
 من المقولات بل هو من المقولات التي يقع فيها
 تلك الحركة فهو ليس بحركة تلك الحركة ولا يمكن
 سكونا مقابلا لها وذلك ليس بارتجاع التفسير
 واما اذا كان الموضوع قابلا للحركة مطلقا او
 للحركة المتعينة بتعين احد المقولات ولم يقص
 بتلك الحركة يجب ان يكون متصفا بالسكون الذي
 هو مقابل لها والارزاء للموضوع من التفسير
 ومع فركه شئ ان الطريق الذي من شأنه الحركة
 الابدية فاذا لم يقص بالحركة الابدية في القول
 المذكور لعدم كونه سدا ولا استبدال يجب
 انصافه بالسكون المقابل للحركة الابدية والقول
 بانها ليس بحركة ولا ساكن مستلزم لارتجاع

نحو

التفسير بل الحق في الجواب انه ليس بحركة
 لعدم كونه سدا ولا استبدال بل هو ساكن وقد
 كونه ساكن والحد ذاته لا يمكن في السكون كما
 لا يستلزم الحركة لانه ليس هو سدا له قوله
 ان للكون في كانه واحد ما ان لم يكن تمام
 ماهية السكون فلا شك انه لازم من قولنا انما
 يستلزم انشاء السكون ان لم يكن عينه قلت
 انشاء انما يستلزم انشاء لو كان ناشيا من
 ذات الممكن قياسا على الحركة فليست من **قوله**
 واجبه عن الاول بان استبدال لا يمكنه انما
 كان ناشيا من ممكن فيها كان حركة يمكن ان
 تن كفا ولو كان مطلق استبدال لا يمكنه
 سواء كان من الممكن فيها او لا نفس الحركة الابدية

لوملزم والمالزم ان يكون مطلقا استدلالا على
 تلك اى سوا كان ماله تلك لا وضاع الا انفس
 الحركة الوضعية او مطلقا مالها فيلزم ان يكون
 الامر من مثله مستحكمة على الاستدلال لا استدلالا
 او شاعها بالانسية الى المتحركات الفلكية وفيه
 سفسطة وهذا وقال المحقق للدواني في الطب
 المعروف بصدق ان له حالة شرسطة بين الامن
 الذراع واليداء واليمن الذي هو المنتهى بحيث لم
 في كل مكان ان امن مقابلا لالمن الذي له في الامن
 السابق واللاحق فقلت الحالة لو لم يجعل من
 افراد الحركة لزم اختلال بعض قواعدهم كقولهم
 ان الزمان مقدار الحركة افصح يمكن ان يكون
 مقدار تلك الحالة التي ليست بحركة على هذا التقدير

الحركة

انتهى ويمكن ان يتجلى تلك الحالة من افراد
 الحركة لا فيفسد ذلك لخلل لان امكان كون
 الزمان مقدارا لتلك الحالة على تقدير عدم كونها
 من افراد الحركة لو كان مقدورا لكان ذلك
 الامكان على تقدير كونها من افراد الحركة ايضا
 مقدورا ضرورة انهم كما قالوا يكون الزمان مقدارا
 للحركة قالوا باستناع كون مقدار الحركة لا يمتنع
 ليعلم لهم القول بكونه مقدارا للحركة الدورية وعلى
 تقدير جعل تلك الحالة من افراد الحركة يكون
 من افراد الحركة لا يمتنع فيحصل قاعدتهم المذكورة
 وايضا لو كان تلك الحركة اينية لكانت الحركة
 المذكورة للامر من حركته وضعية فخلل تقدير كون
 الزمان مقدارا للحركة الدورية يمكن ان يكون

مقدار تلك الحركة الدورية العقلية والمحل
 ان تلك الحالة واسما لها فان لم يكن حركتها
 ثابتة لا محالة كشيء مما له تلك الحالة بالذات
 اى ناشية من ذاته فلو حصل الزمان مقدار تلك
 الحالة يحصل بالنسبة لها تلك الحالة من ذاته
 دون ما له تلك الحالة من غير **فالحركة**
 بالعرض لا يكون موصوفا بالحركة حقيقة انه يمكن
 ان ينفك عن كنهها ان يكون الحركة التي نسبت
 اليه مجازا حركته حقيقة بالنسبة اليها كنهها
 لا يكون صادرة عنه بل من مجاورته على ان
 يكون المحرك في الاستعداد دون الطرف والمحل
 ان الحركة الذاتية والحركة العرضية كليهما امر
 واحد والذات ينسب لها هو له حقيقة بالذات

والى مجاورته او لا يمتد هو له بالعرض فان التحرك
 بالذات ما يكون مبدأ الحركة الذي هو الميل
 فيه والتحرك بالعرض ما لا يكون مبدأها فيه بل
 فيما يجاوره او لا يمتد فيه كالحركة العرضية هي
 التي لو فرض كون مبدأها قريبا وصفها بالذات
 ذاتية له ففي الذاتية امر واحد بالذات ينسب
 له احد الموصوفين بالذات والى الآخر بالعرض
 وهما ليسا كنهان الحركة الا بنية الثابتة
 بالذات هو تلك السطوح وهو ليس ثابتا كنهيا
 فيلا بالذات ولا بالعرض فان قلت تبدل سطوح
 ما هو ثابت لخاصة لكن بالعرض قلت تبدل سطوح
 ما هو فيه ليس حركته اصلا بل حركته ما هو فيه فان
 الحركة الايقية لكل شيء سواء كانت ذاتية او

عرضية يجب ان يكون تباين في ايون ذلك الشيء
 وتماثل تعديل ايون السندوق على تعديل
 كون المكان سطح ليس تبدل ايون الساكن فيه
 بالذات ولا بالعرض على ان هذا التبدل
 ثابت له بالذات فهو كان حركته لم يكن حركته
 بالذات فافهم **قوله** وكذا العوارب في الماء
 عرضية حركتها الصلبة على سطح الرعي مساوية
 لحركتها في القند ومخالفة لها في الجهة فانه لو لم
 عدم تبدل بعدها بالظهورية مع كونها حركتها
 وضع بعضهم في هذا المقام الحركة بل اطلاقها لكونها
 حركتها لا يمتاز عن السكون والتميز السكون
 متشككا بقول المص في شرحه لا شارب ان اذا تركبت
 وكانت الى جهة واحدة احدثت حركتها متساوية

فصل

لفضل البعض على البعض او سكونا ان لم يكن خلافا
 وفي المقام الاول عدم مقادير سطح الماء
 الملتزم للسكون قائلا ان الحوت اذا لم يتحرك
 بالذات بل انما يتحرك بالعرض بحركة الماء
 فلا شك انه يفارق بهذا الحركة العرضية
 سطح الماء للاصق له ومعلوم انه في تلك الحالة
 ساكن بالذات فاذا افترض انه يتحرك حركته
 مساوية لحركة الماء في السرعة والبطء و
 موازنة لها في الجهة كان مقارفا لسطح الماء بالذات
 ويمكن ان يكون الاول ليس بعيدا عما يتصور
 من الظاهر ان يكون حركته كانه ليس الا ساكنا
 نفسه ما عن الذهاب مع الزحف فابل والثاني
 ليس بعيدا عن حركته الحوت انما هي سطح الماء

لا بد من المقارنة وذلك **فما** يعلم
 ليس انما لهم قال سيد المدعيين القائلون
 بان المكان هو السطح الذي هو ان لكل جسم
 جزءا طبيعيا والجزء اعم من المكان وقد يستحق
 المكان بمعنى الجزء كالشيء في طبيعة الشفا
 لاجسم والا يخصص ان يكون له جزء اما كان
 اما ترتيب ووضعه وقال في الحاجة واقول ان
 لكل جسم جزءا وكان طبيعيا لا نه لما ان يكون
 كل مكان له طبيعيا ويكون كل مكان له شافيا
 لطبيعية او يكون كل مكان له لا طبيعيا واما
 الطبيعة فاعني هي سائر المكان الجزئي والمكان جميعا
 فظهر ان القوم بالنسبة لمقاتلتهم لان المعنى
 الذي ذكره في هذا المقام ولم يتذكر ان اللفظ

بأن

المكان معينين انتهى ويمكن ان ينقلا بان
 يكون المكان الذي يحكم بكونه طبيعيا للجسم
 معنى واحد في الجميع وهو المدلول عليه بالامارة
 عند المحمديين وما مر غيره من ان كان سطحا
 يجب ان يكون في الجميع بهذا المعنى وان كان بعد
 يجب ان يكون في الجميع كذلك وان كان وضعه فذلك
 وان كان معنى اعم من السطح والوضع كان ذلك
 المعنى اعم هو المكان لا السطح والارتفاع انما هو
 في ان المكان الذي يحكم بكونه طبيعيا لكل جسم
 يأتي معنى هو القائلون بانه السطح يتألف من
 انفسهم حيث يحسسون به بما هو سائر الخلق
 وادعاهما كان بمعنى اخر له ما لا جد ولا اتصال
 فكون لفظ المكان مشترك عند اهلهم في معنيين

لا بد من المناقضة **فصل** ان المكان الذي يخرج
 عنه الجوهر السكنى في الهواء اه اريد عليه سيد
 للدقائين ان الجسم اذا خرج عن مكان ثبت في
 الوهم بعد ما كان الجسم فيه على ما قال الشيخ في
 طبيعة الشفا من ان الوهم يبيع الجليل في اثبات
 ضناه غير متناه فان اراد بقاء المكان بقاء
 ذلك البعد لم يكون ذلك البعد ليس كما ناد
 بقاءه في الوهم لا في الخارج وان اراد بقاءه
 كما في حقيقة اعنى المسطح فتم المستند انتهى
 ويمكن ان يقال اراد بقاء المكان بقاء ما يدل
 عليه الامارات الاربعه المذكورة التي انفق
 الجهر علىها وهو المراد بالمكان عند الجمهور
 ولا نزاع فيه بالانزعاع في ان ذلك المكان للكل

عليه بالامارات التي هي شي من بعد اتمام سطحه
 الحاصل انا حكم الجاهل بقاء ما هو مكان الجسم
 بعد خروجه عنه من غير المقتات الى خصوصية
 ثم انما المقتات الى الخصوصية وتصلنا الامور
 المحصلة الكافية بخبر بان السطح ليس بجوهر
 بعد الخروج فيحصل منه العلم بان المكان الخارج
 بوجوده ليس اياه على ان التوجه بالذي ذكره
 لا يخرج عن شئ **وقوله** المصنعة هذا الشك
 لا يصح عليه الحق عن شغل من القائلين بان
 من يجوز خلوها عن المشاغل فلهذا الصواب
 هذا الخطيب للذهب والقائلون بالسطح كفى
 من في هذه المسئلة ابطال اصل الخطا فلا
 حاجة لهم بعد ذلك الى اقامة البرهان على

هذا المطلب على وجهه واللام بذلك هذه المسئلة
 مسئلة اخرى هي وجوب تلازم سطوح الأجسام
 بعضها مع بعض وهي حقيقة الزمان جدا بعد
 انطال الملا لا يمكن في اثباتها ان يقال
 يجب تلازم السطوح لو لم يمكن ان تحقق الملا
 انى الجدا لمجرد وهو خط **قوله** المعقولة
 والالتزام حركة في المعاق حركة عادية
 عند فرض معاوقا في نسبة زمانية حادثة
 عليه ان في المعاق الذي يلزم كون حركته
 حركته عادية ليس الا ما وقع في الملا والرفق الذي
 هو اقل معاوقا لما وقع في الملا الغليظ
 الذي هو اكثر معاوقا فكان الظاهر ان يقول
 عند فرض معاوقا اكثر هذا ويمكن دفعه

بأن معنى قول الصوابا لالتزام حركة في
 المعاق حركة في جليس المعاق والذات في
 وقوله عند فرض معاوقا اي عند فرض فرض
 في الجلس والذات كونه وقوله اقل اي من فرض
 الزمان والمفضل عليه مظهر بقوله لا مظهر حادثة
 راجع الى المعاق الذي كونه وهو الاكثر معاوقا
 وقوله بنسبة زمانية اي زمان ذلك المعاق
 المفضل عليه المعقار و زمان عديم المعاق
 الذي كونه معاوقا مظهر حكمة كلام الصوابا
 دفعه ما ذكر من وضع للظهر موضع المضم والمراء
 عند فرض اقل في دفعه بحج المظهر الذي وقع
 موضع المضم عن اللام مع كون المرجح محلي
 بها وقد بينا لوقال عند معاوقا اقل كان الظاهر

وليس له جاذبة حركته في المعاق في أكثره
 فليس المعاق في نفس مستان انما كما شرح به
فصل في فرض حركته بتلك القوة في ملاء
 في الامكن ان يكون في معاق في مستان الى
 المعاق في الامكن كسيرة زمان حركته الخلاء
 زمان حركته اللاسواء كان في المعاق في
 ملاء في الامكن في المعاق في كذا يعلم من
 الشفا على ما قيل يكون بالكم من قوة الجذب
 الكاسر قد يكون ملاء محو قاذو قد يكون غير
 كالبرودة العارضة في الحقيقة الحرارة العارضة
 للثقل وقد يكون باحداث يكونان متساويين
 في وقت من المواقف لا يحسن بافرادها ويحسن
 بمجموعها فيقتل ان ذلك بطور واضح لا يرد عليه

الخ

المعاق في ولا يخرج اليه في منع كمن اسكن في
 او حارة يكون معاقا وتساوي بالنسبة الى معاق في
 على نسبة زمان الخلاء الى الزمان اللاء اذ مراتب
 الشدة والضعف في مستان حركته فلا يمكن ان يكون
 الى مرتبة لا يكون في مستان حركته في السكون
 محو زمان السكون المحو في مستان حركته في
 مثلا في وقت فرض من الزمان بلا شبهة ولا في
 في السكون انما في الزمان الذي يواز المعاق
 معاق في زمان الحركة فيظهر جليا ان مجموع زمان
 حركته في المعاق في الضعف الذي هو السكون
 مع زمان حركته في المعاق في زمان الحركة بلا
 معاق في زمان السكون في السكون في المعاق في
 السكون لا يحسن بها بافرادها ويحسن بمجموعها

لا على انها مستكشات بل على انها حركات بسيطة فلا
يكون زمان السكون مقاييسا لزمان الحركة فلا يمكن ان يكون السكون قسما على
ليعلم قد مضى معاودة لمضى الحركة النسبية او النسبية
المعارفين على ما هو مقرر في النسبية بالبحر من محرم
هذه الحركة البسيطة تقسم الحركة في الازمان الى
بان قياس زمان هذه الازمان بان تلك النسبية
وان فرضت بين المعاوئين الا ان حقيقة ما افاد
يكون بالقياس الى زمان المعاوئين في بعضها
في الحقيقة النسبية التي بان زمان الفلا زمان
الخلا الغليظ فالزمان مجموع الحركة البسيطة
التي فرضت للسكن لا يمكن ان يكون زمانا على
زمان الحركة بلا معاودة اعني زمان الفلا زمان

لا زمانا احد طرفي نسبة بعضاها لغيرها ثم ان هذا
البرهان لا يثبت على الحق وبوجه العارفين بان
النسبة المذكورة لا يمكن ان يكون جزءا من الفلا
لو اسكن الفلا لان كل حركة في الفلا مساوية لزمان
الزمان حركة معاودة سالوات موجودة وهذه
مقدرة صالحة ثم نقول كل حركة في الفلا حركة في
علم وتقع معاودة وكل حركة في عدم معاودة فهي
ليست مساوية للزمان لان كل حركة معاودة بها
مفترضة بان لا شيء من الحركة في الفلا مستقرا
الزمان للزمان حركة في معاودة ما سفر وقت فتم
هذه النتيجة الى القدر الصاوية فنتج من الشكل
النافر ان لا شيء من الحركة في الفلا حركة في الفلا
وهذا هو المطلوب من فرض فلو خلا لا تحتمل ولا يحل

الشيء الخفية كما لا يخفى **قوله** وانما من عليا فان
 لانم آه هذه المنع الثلثة من جهة اما الاولى
 فاما عرفت من عدم ايقنا الدليل على كون المعاش
 ملاء ولما الثاني فلا بد على ما قيل من كماله صفة
 انما دام يوقى تمام له معاودة بالضرورة وانما
 الثالث فلا بد من النسبة بين المعاش والميت يكون
 بينهما هي النسبة بين الزمانين عند اتصالهما
 والنسبة بين المسافتين عند انقضاء الزمان او
 قبلها ضرورة ان لا يمكن ان يحدى المعاش من
 الابد اعتبار الزمان او المسافة فلا يمكن ان يكون
 بين المعاش والميت نسبة لا يكون تلك النسبة
 بين الزمانين او المسافتين وذلك **قوله**
 وقع بغير احتمال المذكور اي مثل الاحتمال المذكور

المراد

ولما لا ضرورة فلا بد ان لا يوجد للفظ المذكور
 فان الاحتمال المذكور هو ان لا يوجد قولان
 على نسبة الزمانين لان لا يوجد معاش وقاش على
 نسبتهما **قوله** فان الاول من النسب المقتضية
 او قال الحق الذي في الظاهر يقول بان يكون
 الاول الى اخره فان كون الثانية من النسب العينية
 غير ملة فلا ينبغي صدق صفاق الامر **قوله**
 وانقول لا يخفى لسان ان يمكن ان يكون الحركة يدون المعاش
 من الملاء او لا في زمان يمكن جوابه ان الحركة يدون
 المعاش وقد يستحيل في الواقع ولا ينافي امكانها على
 تقدير وقوع الحركة اذ ما هو صحيح لا يمكن ان يكون
 محال على اي تقدير وفرض محواز كونه واقعا على تقدير
 وقوع محال اخر فيكون مسئلة ان المحال لا يرى

ان عدم الفصل الاول يمنع في نفس الامر لكونه
لواجب بالذات مع كونه ممكنا على فرض عدمه
وبالعكس فهناك اذا فرض وقوع الحلا
لا مكان الحركة في ذلك الموضع بالتحال ما سبق
امارات المكان والاختلاف على التتابع كما مر
ومن جهة ما كان حصول الجسم فيه دخرا
وهو مستلزم لا مكان الحركة لا محالة فانه
امكان منع لزوم كون الحلا متعاقبا على تقدير
كونه متعاقبا الحلة اذا لم يلزم من فرض وقوع
الحلا على تقدير فرض الحركة فيه فالحل خلافه لا يمكن
الحركة فيه بل يلزم منه تحق فليس يتصور ذلك بل لا
من الحلا المقصود ابطال ما هو لازم للافتاء
وذلك ملزم لا مكان الحركة فيه لا محالة

والصحيح ان الجواب عن مقتضى العلم ان هذه الحلة
من كلام اللغز في التوضيح من شيع الاشياء
موضع اثبات الجليل وموضع سياقة هذا البرهان
في اثنا معتدات ذكرها قبل تقرير البرهان
لشغل عبارة اللغز في الموضوعين بعين الحال في
موضع اثبات الجليل الحركة لا يخرج عن حد ما في البرهان
والطريق لان كل حركة انما يقع في ثين ما يتحرك
الحركة في سائر ما كان لا يخرجها في زمان وقد
يمكن ان يترجم قطع تلك المسافة زمانا اقلا
من ذلك الزمان فيكون الحركة اسرع من الاول
او بالقرينة فيكون البطا منها قل من الحركة لا
ينفك عن حد ما من السرعة والبطا ثم قال في
موضع سياقة البرهان على اثبات سدا الجليل

الطبيعي في اثبات عقائد ذكرها هنالك و
اعلم انه لا يمكن ان ياتي في الحركة بنفسه المست
شيئا من الزمان والمسافة وسبب السرعة والبطء
ويستدعي شيئا اخر لان يثبت ان الحركة تتبع
ان يوجد لا على حد ما هي مفردة غير موحدة
وما لا يوجد لا يستدعي شيئا اصلا والحركة
تقسم الى تضائية وغير تضائية والتضائية
تجدد النفس حالها من السرعة والبطء والتضائية
لها محسب للثبات وينتج عنها الميل حسبها
ومن الميل تحصل الحركة السريعة والبطيئة ولما
غير التضائية التي سببها الطبيعة والوقعية
فمحتاج الى ما يحل حالها تلك اذ لا شهود ثم
بالملامة وغيره في محسبها انما يحصل في

فمن

غير زمان لو لم يكن وانما يمكن ذلك فاحتمات
لا يحل به سبلا يتقنها وما لا يتجه به ان يتصور
ذلك الا عند تعاقب بين المتحرك وبين ما يحل
عنها وذلك لان الطبيعة لا يتصور فيها من حيث
ذاتها تعاقبات والقاسم اذ فرق على ان ما يمكن
ان يكون لا يقع ايضا بسبب تعاقبات الميل في
ذات مختلف فالتعاقبات التي بسبب تعاقبات الميل
وما يتبعها في الحد المذكور من السرعة والبطء
ليست اتم اما خارج عن الحركة او في خارج وهو
الذي يتصوره المعاني اما الذي من خارج من
ذاته فهو كاشف في قوام ما يحل فيه كالهواء و
الماء بالرفق والغلظة ولما الذي ليس من خارج
فانه هو الذي لا يمكن ان يعاود الحركة الطبيعية

لان ذات الشيء لا يمكن ان يتغير شيئا في نفسه
 ما يعرف من اقضاء ذلك بل هو الذي يماثلها
 وهو الطبيعة او النفس التي انما هي المثل للشيء
 فكل من يتغير من افعال هذه بين العلوتين اعني
 الخارج والداخل ارتفاع المدركة والخط من الحركة
 وبقية من استقامت الحركة ولاجل ذلك استدل الحكماء
 باحوالها في الحركة من تارة على استلزام عدمها
 خارجا على اقيسوا الشاع وجودها في تارة على وجودها
 وجودها وقتها على ما ينبغي ان يكون احدا من الطرفين
 في الاجسام التي يجوز ان يتغير فيها وهو مستلزمنا
 هذه ثم قد الدليل ونقل اقول ان طائفة من المتأخرين
 عليه وهو الذي ذكره الله ثم لا بد من بقوله
 اقول الحركة بنفسها لا يمكن ان يستلزم ذلك انا

لما هو وحده لا يتغير من المدركة والخط في
 من ان كانت بحيث اذا فرغ وجود اخرى في نفسه
 ذلك الزمان هو في نفسه كانت لا تتغير افعالها
 اسرع من المدركة فكانت مع قدر من السرعة
 والبطء مع وجودها في الاعم على ما هي عليه
فوق وكلما القام لا تقاوت فيه لان للفرق
 في الحركة وقوة واحدة انما يتاقل من عباد الله
 جبر ان لا يمكن تعديل عدم التفاوت في القاسم
 بل للفرق في الحركة وقوة واحدة بل للفرق في نفسه
 على ان ما يمكن في هذه التفاوت في نفسه لا يمكن
 به واعلم ان التحليل الاول ما هو من كلام صاحب
 الحركات في شرح كلام المصنف في ذلك على التحليل
 الختم بقوله ولا من القائل لا يتغير من على انما

وهو ان لا يكون العزم من عدم التفاوت في القوة
ان يكون نسبته في حركته الى حركته اجنية
للمصدر حركته والى ما يفرقها من سرعة منها او ابطاء
على السوية ليصح ان لا يصلح لتوابعه رتبة معينة
منها فخرها من كبر قوة وسن لا يصلح لذلك
لأنه مع ذلك لا يمكن ان تغني تلك القوة الزيادة
من رتبة معينة من السرعة والبطء بل الصالح لذلك
فرضه على ان ما يمكن ان يكون كاحد الصلابة
بح يكون هو كالمطبعة فيهما لا يقتضيان بلدا
الا الحاصل في المكان الطبيعي او القسري لكن
لكون المتحرك خارجا عنهما لا يمكن ذلك الحاصل
الا بالحركة فيهما لا يقتضيان الحركة الا بنفسها
حاصل المتحرك في المكان الطبيعي او القسري فلا

موت

معا وقد تضمنت تلك الحركة واقعة كافي زمان
لو امكن فلا تقتضى بالسرعة والبطء وظهور
ما ذكرنا ان فرضنا لا يتعارض مع الجسم القابل ايضا
فقط له اسلا بل هو لغو محض بل لا يمكن تصور
هذا ثم اعلم ان المراد بالقاسر هو ما هو في
الزيادة ولا يكون في رتبة بينهما وبين الزيادة
في امكان تقدير حال الحركة بتجديد تلك التهمة
عنا من السرعة والبطء بل على ذلك قول المعنا
فما قلنا ان قوله واما غير التفاضلية التي
تبدلها الطبيعية او القسرية يحتاج الى ما يبدل
حالة تلك الا لا شعورهم بالزيادة وغيرها
فانها بقوله ثم الى غير التفاضلية تطلقا كما ترى
فصل فلا بد من الزيادة في القوة قبل تمام

يبرز ان يكون ذلك الامر لا يوجد في المعاق
 فانه اذا لم يكن عاين يكون الحركة سرعية و
 يمكن ان يقي تلك الحركة السريعة واقعة لا تحتر
 في زمان فيمكن وقوعها في نصف ذلك الزمان
 فيكون اسرع وهكذا فلا يتحرك **قولنا** ولا اجل
 ذلك استدلال الحكماء باحوال زمانين ان في
 استدلال على اشتغال الحلال فثبت الاجسام الثلاثة
 متحركة في الطبيعة والمعادلة تتحرك في سائر متفئة
 في المعادلات مختلفة خلاه رمله غليظا و رقيقا
 ولين فوض جسم واحد يتحرك في تلك المسافات
 فكان كل ايم ولو استدلال على اثبات مبدأ الميل
 فثبت اجسام ثلثة مختلفة الذات تتحرك في شأ
 واحدة بقوة واحدة فسرعة **قولنا** وبعينه يمد

نقل

تلك المقدرة الجارية من الاعراض المذكور
 اعلم ان الله لا يجعل الجواب وجهين بل ما قال في
 هذه انه لا يمكن ان يقي ان الحركة بنفسها ليست
 شئنا من الزمان والمسافة بسبب السرعة والبطء
 ليست في شئنا ان لا يبين ان الحركة بمنع
 بوجه لا على ما نمانه في هذه غير موجودة
 وما لا وجود له لا يستدعي شئنا احدا وكان ذلك
 الاعراض على ان الحركة ليست في نفسها شئنا
 من الزمان فكان ما مره بعينه جوابا عن الاعراض
 جميعا فسرعة واول الحركة بنفسها لا يستدعي
 زمانا لانها لو كانت لا يقع حد من السرعة والبطء
 في زمان كانت بحيث لا فرق في وجودها في
 في نصف ذلك الزمان او في خمسة كانت لا تحتر

نقل بعد نقل الاعراض

انقطاع او اسرع من المرافقة فكانت مع مد من
 السرعة والبطء حين فرضها لا مع مد منها
 تحصل من مجموع الكلايين جوابان عن الاول من
 وهما الوجهان اللذان ذكرهما الشاكن التحقن
 ان مجموع الجواب ليس الا واحد اذ ان اذكر
 في الجواب المضاد باقول من قوله لا نهالو وجد
 لا مع مد من السرعة والبطء اه بيان وانقطاع
 لما ذكره في المقدمة من قوله لا فانيا ان الحركة
 بتسرع ان يوجد لا على هذا ما منها كما لا يخفى على
 المتأمل وقد مر مع بما ذكرنا صاحب الحقائق
 حيث قال شارحها الكلام المعبر في الجواب والجواب
 مما ثبت يعني في المقدمة من ان الحركة لا مع مد من
 السرعة والبطء وهما لا يتحققان الا مع الجاذبة

فلا حركة الا مع المعاونة فاذا كان الزمان باثنا
 المعاونة لا مع وقدرنا ذهنا يعني في مقام
 الجواب ايضا بان الحركة لو وجد لا مع السرعة
 والبطء في زمان كانت في نصف ذلك الزمان
 اسرع وفي نصف اطاء وكانت مع السرعة والبطء
 استوى كلام الحقائق **في** هو مفردة غير موجودة
 وما لا وجود له لا يستدعي شيئا قال صاحب
 الحقائق وفيه نظر من وجهين لما اولاهما
 لو صح ذلك يلزم ان لا يقتضي شيئا يجب
 نفسه لان كل شيء يفر من قول لا مع من التفسير
 اي قضيضين كانا مفردة عنهما غير موجودة
 كل شيء فوضو له لازم لا يكون ومدة موجودا
 بدون اللازم وما لا وجود له لا يستدعي شيئا

فلا بد ان يكون لهما المقيضين او اللازم حصل في
 اقتضاء الشيء لشيء فاما فلا في المراتب المتماثلة
 لما لها هي لا يشترط شيئا فلا تم لها غير مشتركة
 موجودة واما لما هي مشتركة لا شيئا ثم انها غير موجودة
 لكن لا يلزم ان يكون للسرعة والبطء حصل في
 اقتضاء الحركة ثم قال ويمكن التقضي عن الطرفين
 بل ان يثبت للبطء ان السرعة والبطء حصل
 في اقتضاء الزمان بل ان الحركة لا تقضي الزمان
 مع وصف السرعة والبطء لا بهر فان الحركة لا
 تقضي الا اذا وجدت في الخارج ولا يوجد في
 الخارج الا اذا كانت سرعتها وبطئته وهذا
 القدر كاف في قدر البرهان **فهي** فاذا فرضت
 الحركة مفردة عن المعادق التي لم يتبع المصان

فان

الحركة اذا كانت مفردة لا تقضي شيئا من الزمان
 فان الحركة لا يمكن ان تقضي شيئا من اقتضاء شيء
 من الزمان مطلقا سواء فرضت مفردة او غير
 مفردة بل اذ في انها لا تقضي مفردة شيئا من
 الزمان على ان يكون مفردة قبل الاقتضاء لا
 للوجود وانما لا يقضي مفردة شيئا من الزمان
 لانه مفردة لا يمكن ان يوجد لها ما لا يكون مفردة
 لا يمكن ان يقضي شيئا من جود او غير جود
 لاشبهه فيه ولما اذا فرضت موجودة مفردة
 وان كان ذلك المفروض محالا فيجب ان يقضي
 على ذلك المفروض شيئا من الزمان البتة اذ لا
 يمكن تصور الحركة بلا زمان ومع يظهر جليا
 ان هذا لا اعتراض السابق للشئ على المصان

لشبهات الالائية متضاغة على الشئ **قوله**
وهذا المعنى لا يقتضي ان يكون الحركة شئ مع العاوق
مستدعية للزمان قبل هذا المعنى بل ان في الحركة
في الحلا ويمكن ان يتلوه عن الشئ ان كلام المعترض
يقتضي ان الحركة من حيث هي لا يشترط ان يكون
مع العاوق الذي مع غيره مستدعي زمانا وازوا
كونها لا مع العاوق مستدعية للزمان في الحلا
انما هو لغرض الحركة في الحلا وليس هو متضمن كلام
المعترض وجه فالمراد عليه ذلك بل جوابه ان
غرض المصنف ليس الا دفع هذا القدر الذي
اخذت انه يقتضي كلام المعترض وكلامه واف
بما به بحيث لا عيار عليه اصلا كما حققنا ثم قلنا
فلا في ان يقيض كلام المعترض ان عدم الحلا

كلامه

عدمه كان العاوق كذلك ويمكن ان يقي هذا
لا يبعد المعترض ان يفرضه منع لزوم مساوات
زمان ذي العاوق التليل زمان عدم الحلا
وذلك انما يتم باقتضاء الحركة نفسه لا مع قطع
النظر عن العاوق زمانا وازوا والعاقبة
زمانا انما يكون زمان ذي العاوق واصل على
زمان عدم الحلا وكذا عدم الحلا وكذا عدم الحلا
على انه لا معنى له كما عرفت لما لا دخل له في ذلك
اصلا **قوله** ولم يتبداه من الدليل الخ
من الدليل هو كون الحلا بحيث لو فرض تحققها
لا يمكن وقوع الحركة فيه وكون الحركة بحيث
لو فرض وقوعها في الحلا لا تقتضي الزمان
وكلامه انك اما الاولى فلا تمهيد عرفت انه

لو لم يكن كذلك لا يكون خلافاً للواقع وإنما القاطع
فلا في الحركة لا يتصور ويدون الزمان والمكان
يطلق كون الحركة متقطعة لطلق الزمان بل إنما
الاطلاق كونها متقطعة متغيرة ليس من الزمان ويزيد
أنه يجب أن يكون مطلق الزمان الذي هو
تعضي طبيعة الحركة متغيرة استيعابها بسبب
المعاوق بنفسها الزمان وتكون زمان الحركة
الواقعة فربما في الخلافة بدون المعاوق إنما
هو محض الفرض ولا ينافي ما هو معلوم للمعنى إذا
مطلوب استيعاب ذلك في الواقع والحاصل أن
شيء لا يدل هو المكان عليه زمان الحركة
بنفسها على فرض وقوعها بدون المعاوق و
الذي يطلق المعنى إنما هو مكان متغيرة نفسها

بدون المعاوق في الواقع وليس بينهما منافاة
أصلها **قوله** أن الزمان القاطع في الحركة
المتغيرة لا تفاوت فيه لأنه قد عرفت أن المعنى
لم يعزل عدم التفاوت في القاطع كما يكون متغيراً
الحركة بقوة واحدة فلا يرد عليه ذلك أصلاً
وكذا الكلام في قوله ولكن القابل للحركة قد عرفت
أنه لا أثر لذلك القول في كلام المعنى ولا هو مما
يتوقف عليه كلامه **قوله** فإن ذلك لا ينافي
لا يلزم أن يكون متغيراً وقد عرفت أن الحاجة
إلى الحركة إنما هو لاقتضاء الطبيعة والقاسم
الحصول في المكان الطبيعي والعرضي في القاطع
لو أمكن وإذا لا يمكن ذلك بل يجب أن يكون
ذلك في زمان وكل زمان فانه يمكن أن يفرق

انحرافه عن الحركة بغير ضرورة وان يمكن فرضها
 في نصف ذلك الزمان فلا يتعين مرتبة من المشرق
 والبطور والحركة بالنسبة الى الطبيعة او القاسم الذي
 شأنهما ما عرفت فاحتاجت الى التمسك بذلك وهذا
 الامر لو كانت مراعاة الطبيعة والقاسم فيها اقلها
 او لا مراعاة ولا مخالفا قطع الامم يمكن ان يكون
 محله الجيب كونه على الخط المماس في الاقطار والفرق
 المعروفة فظهر ان ذلك الامر المجهول لا يمكن ان يكون
 هو الميل **قول** فاقضت اولا امر الشك وانصرفت في
 قال صاحب الحركات فان قيل السبب الذي يستند
 اليه الميل اما ان يكون قابلا للشدة والضعف ولا
 فان لم يتقبلها يمكن استناد ما قبلها الى غير القابل
 فلم لا يجوز استناد الحركة الى الطبيعة بالذات وان

فإن

قيل الشدة والضعف فلا بد له من سبب اخر فاما
 ان ينتهي الى غير قابل للشدة والضعف او يستلزم
 وجعارة القوى او لم يحضر استناد الحركة الى الطبيعة
 بالذات لانها قابلا للشدة والضعف لم يحضر اية
 استناد الميل الى الطبيعة بالذات لكونه قابلا لها
 فلا بد من سبب اخر لا يوجب اصل الميل من الطبيعة
 اما الاستناد وهو ضعف فخص باختلاف الاحوال كذا
 والخارجة لا ناقول فلم لا يجوز ان يكون ذلك في
 الحركة ثم وقعت المسألة على انه لا بد من امر
 متوسط فلا يتم انه هو الميل فلم علم انه كان مقول
 ليس المقصود من هذا الكلام اثبات الميل فان الميل
 بداهة الوجود ومحسوس ومن البين الواضح ان
 كونه خلا في حركة الجسم فاقضى بالميل في الزمان

المنفوخ المسكن تحت الماء وفي البحر المسكن في
 الهواء وتعلم بالثقل انه ينفخ من طول الزنق ونزول
 البحر واليه اعون الفصل في السنج بالتبعية الى
 ان يبين لم احتاجت الطبيعة في بحر بل الجسم الى
 الميل وما الحكمة في ذلك وقد اشار اليه بعض المش
 الحق في اول الكلام بقوله وسبب احتياجه الى ذلك
 وغاية توجيهاه ان الطبيعة قاذلات فيقارن بالشد
 والضعف والحركة فيقارن بالقوات ومن قواعدهم المشهور
 ان القوة لا بد ان يناسبها المخلول فلما كانت الطبيعة
 في غاية البعد من الحركة لم يكن ان يصلها عنها الحركة
 بالذات فاقضت الا الميل وهو قاذل الذات قاذل
 للشد والضعف فتناسب الحركة من جهة اشتداد
 بالشد والضعف فتناسب الطبيعة من جهة انه

قاذل الذات فامكن ان يصل الحركة من الطبيعة
 بتوسطه وهذا يخرج بيان تناسب ما **هو** هذا
 الكلام من وجع في ان يبين على الحركة من السرعة
 والطول هو الميل قد عرفت مما قلنا من ان الحكمة
 ان المقصود من هذا الكلام ليس ان يكون الميل
 محذوا بل بيان كونه معصا للشد والحركة من
 الطبيعة ولا يخفى ان بعد تصحيح صدرها عنها
 لا بد لها من طروق في حركة حالها من السرعة والطول
 لما مر غير مرة **هو** لم لا يجوز ان يكون امر اخر
 غير القوام لا شك في جواز كون المعادق غير الحركة
 الطبيعية امر اخر غير القوام ولم يدع احد المحققين
 قوام مطلقا وقول للمعادق الخارج هو قوام ما في المشا
 من الاجسام فالمراد ان الخارج الواقع بحسب الطبع

وعلى سبيل العموم والدوام من دون مد نظرية
 الصناعة والوضع أو خصوصية الحال من الأحوال
 أقام هو قوام ما في المسافة ويجوز أن يكون شيء آخر
 معارفاً بما ذكره أو على وضع من الأوضاع وحال من
 الأحوال لا يصير في المطلوب أيضاً معرفة أن الحركة
 الطبيعية واقعة على العموم والدوام غير متبدلة
 بوضع من الأوضاع وحال من الأحوال فلو كان
 معارفاً بالأمور النادرة الوقوع المختصة بوضع
 وحال كافية لما كانت الحال على ما ذكرنا فليتأمل
 واحتماله في الدلائل يتدفع بغيره عن الأجسام ثم
 المفروضة مع عدم الاشتراك في الجميع **فقد** لكنه
 مستدل كما طبيعة أو النفس النفس ليست دالة
 فيما هو متحرك بالطبع فإن المتحرك بالطبع إنما هو

الجزء

الطبيعة الطبيعية فإن الساقطة بشقها عن مكانه
 في الصورة للفرقة إنما هو جسم البدن إنما هو
 جسم لا بما هو غير مثلاً وإنما المعاقب الذي لا
 حكم باستماع تخصصه في الحركة الطبيعية ما هو متضمن
 طبيعة المتحرك كما صرح به المصنف قوله لأن ذات
 لا يمكن أن يفتضح أمره ويتلخص ما يعينه عن نفسها
 ذلك والتقصير ليست بتفتيح البدن وبالحكمة
 الحكم بأن الحركة الطبيعية لا يتصور فيها المعاقب
 الغير القابع بل المتعلق المذكور من روى لا يتقبل المنع
 أصلاً **فقد** فلا يتم الاستدلال بالحركة القسرية
 على امتناع عدم المعاقب القارح على امتناع الملا
 لم يستدل أحد بالحركة القسرية على هذا المطلب
 بل إنما استدلوا عليه بالحركة الطبيعية فقط

وقول للمع ولاجل ذلك استدلت الحكماء بما بين
الحركتين أنه لا يقتضي استدلالهم بكل واحد من
الحركتين على كل واحد من المطلبين بل معناه
أنهم استدلعوا واحدة من الحركتين على واحدة
المطلبين وما لا يرى منها على الآخر منها **فصل**
ولكن هذا المنع في التحقيق منع لقولهم وكذا القابل
للحركة أنه بل يقال له لا يجوز أن يتفاوت القابل
بالتفاوت في سلبه الطبيعي فيكون اللسان قاطعاً
بالمال **فصل** وكذا لا يصح الاستدلال بالحركة
الفسرية على وجود المعارف الداعية قال صاحب
الحجرات لمجرد أن يكون حركة تعليم الميل معهما
خارجية وتقتضي تميزاً من الزمان وفي
الميل يقتضي زماناً وما هو إلا زمانه الميل **فصل**

الميل زماناً فقد الزمان بالنسبة فلا
يلزم المحذور انتهى وانت خبير بأن هذا انما
يريد في الحركة المستقيمة والمائل في المستقيمة فلا
كلا لا يقتضي على التام **فصل** المع قدس سره
وهي من ذوات الأوضاع المرسومة المقصورة
بالحركة للحصول فيها على المحصول في مكان بلها
أو قرب منها وهذا شائع جداً فان قولك هذا
الجسم واقع في جهة الفوق وذلك الجسم في جهة التحت
ليس المراد أنه واقع في نفس الجهة بل المراد ما وكذا
فلا يرد عليه ما اوردته الشرح على أن الأمر في المثال
ذلك جدياً **فصل** المع قدس سره الفصل
الثاني في الأجسام اربعة قسم الجسم المثلثي
والعصري وبيان بعض احوالها التي احوالها من

في الكلام

حيث لا يختص من كل واحد من نوعيهما الذين
 تعلق فرض الفرض بالبحث عما اذا كان الجسم
 من حيث الاجسام ليس مقصورا على احوالها المشتركة
 فقط ولا متساويا لما يتعلق بنوع من انواع
 الجسم بل ما يتناول احوالها من حيث كونها مشتركة
 ومن حيث كونها مختصة نحو انما صان الاختصاص
 ففقد البحث عن الاجسام فخليلين احدهما البحث
 عن احوالها المختصة ذلك الاختصاص ونما ينفكا
 للبحث عن احوال المشتركة وعدم الاطلاق على الثاني
 لكون الخاص متقدما على العام بحسب الوجوه
قول وهو قيمان الى الاجسام من حيث كونها
 موضوعة للبحث في هذا الفصل اعني كونها من حيث
 جودها من احوالها المختصة بهذا النوع من الاختصاص

بمقوله

للتعلق به فرض الفرض متساويا وانما اولنا ذلك
 التاويل ليكون المقصود ذلك لا محالة فان الفصل الثاني
 ايضا في احوال الاجسام فلا من استياد كل منهما
 من الاخر استيادا يحسن بسببه ذكرهما في فصلين
 وذلك الاستياد على النحو الذي ذكرنا حاصل
 بينهما كما يظهر عند تتبع مسائل كل منهما وقد
 مثل هذا التاويل في الفصل الاول فمثل ذلك
 فنذكر **قول** وهو الاطلاق وكذا قوله وهو العنا
 فان قلت كيف يصح جعل الاطلاق فلكية والعنا
 عنصرية قلت يصح ذلك على سبيل المجازة كما
 ذكرنا في الفاضل والعالى وامثال ذلك او على
 سبيل نسبة النوع الى الجنس فتم **قول** يعني
 الاطلاق التي ليست باجزاء في الظاهر المراد

ما لا يكون نفس واحدة متصلة به وبغيره وما
 لا يكون مادة جزء من مادة غيره ومع ينقص
 بوجوده القمر عند الشئ وما لا يحد التحقيق واجبه
 يلزم على تجويز المم والعلامة ان يكون الثالث
 الكلي مختصا في اوله ثمانية او سبعة وكذا الواجب
 منه ما يكون في نفسه مساويا للثمن موافق للركن
 وما يكون وجد سدا في كونه محسوسا لما مطلقا
 اوفي يادى النظر او ما يكون حركته محسوسا ^{فقط}
 لا في ضمن حركته كوكب فانه على الاول ينقص
 بوجوده القمر وما نله وعلى الثاني بهما وبخارج
 المركز والتداوير باسرها وعلى الثالث بفلك
 الثوابت فان حركتها انما ادركت بنظر دقيق وعلى
 الرابع بفلك الافلاك والمثل فانه لا يحس حركتها

الا في ضمن حركته الكواكب الكبيرة منها ومن حركتها
 الخاصة الا ان يراد في الاخر يكونها محسوسا
 بانفرادها ان يحس يدور قمرها على وجهه يكون
 جود الحركه اخرى وفلك الافلاك كل اذ يحس
 يدور من حركتها على ذلك الوجه فانه اذا نظر
 يدور من حركته الثوابت بالحركة اليومية لم
 يظهر يدك النقط ان حركتها مركبة من تلك الحركات
 وحركتها الخاصة بل انما يظهر لك في ادوار
 كثيرة من حركتها اليومية وكان الثوابت يمكن
 الاحساس يدور من بالنظر الدقيق بحيث
 لا يدخلها الحركة اليومية وكذا الحال في سائر
 الافلاك الكلية واما الخيرية حتى جود القمر
 وما نله فلا يحس يدور من حركتها الا محسوسا

بغيرها الا بحسب الاجزاة مخصوصة من القمر
 ثم على ما تلك الحركات الا ان في ذلك تكلفا
 بل الحق ان حق الفلك الكلي ينضبط به احوال
 من الحركات التسع اما دلت او مع ما يشغل هو
 عليه والمراد من الاشتغال ان يكون اشتغالا
 الكلي على الجزء او اشتغال المحيط على المحيط
 يدخل الجوزهر ويخرج المائل وينتفع ما يشا
 من قوه الشمس كما لا يخفى ويمكن توجيه تعريب
 الشمس بذلك بعبارة بان يكون المراد جزء مالا
 يكون جزء القمر في ضبط واحدة من الحركات التسع
 بل يكون اقلا وجزءا كافيا في ذلك او بما يشغل
 عليه على التعميم المذكور فتم **قوله** الجواز ان يكون
 كل من الثوابت اه ذلك الجواز اغا هو في الثوابت

ثم

الغير المصودة واما في المصودة المساوية لثابتها
 لا اعظم الثوابت من مركز العالم وما هو اقرب منها
 منه فلا وما هو اكر منها لو كان فكا لغير المصودة
 في ذلك كما يظهر عند التامل **قوله** بان يستند
 الحركة اليومية الى مجموعها الا ان ذلك خاص بقدر
 حال ذلك لا انه يستلزم كون قطب العالم في
 قطب الحركة اليومية متحركا بحركة الثوابت مستقلا
 عن موضعه قد استغنا لها كما ان قطب حركته
 الثوابت متحركة بالحركة اليومية لا مع ما يكون
 نقطة من محاور فلك الثوابت غير نقطة تقصير
 فوجب حركته لاحتمال حركته وذلك مع كونها خلا
 الواقع يستلزم تحرك كل من شيين بحركته اذا
 والجواب ان قطب الحركة اليومية مع يكون نقطة

فربما من حول تلك الثوابت غير متحركة بحركة لا
 تقطر شخصية من ليلون فترها فلا يلزم حركتها
 أصلا قائل وبذلك يتدفع ما قبل يتوهم من أنه
 يلزم على هذا التوحيد المتوهم سيكون أربع أقساما
 في سطح واحد متحرك وإن يكون سطح واحد بعينه
 متحركا بالتحريك اليومي ومتحركا بحركته ومحد بالثبات
 الثوابت ومتحركا بحركته أما المدافع الأول بما ذكر
 فخطأ وأما المدافع الثاني فلا مزاج يجوز أن يكون
 جسم واحد بعينه كما يرجح المراكز مثلا فلما استقلا
 متحركا برأسه وجوهر من تلك أو متحركا بحركته
 فلو يجوز مثل ذلك في سطح واحد بعينه ولا فرق
 بينهما في ذلك وكلا الاستبعاد في كون سطح
 واحد لجسمين باعتبارين في كون واحد منهما

متحركا بنفسه وبحركة الاخر من جهتين فلا
 استبعاد في ذلك ذلك السطح ايضا بالتحركتين
 فليتأمل **فيقال** قال صاحب المحصل ذلك تحت هذا
 قال الحقن الذي هو أن يكون اثنين بأن
 يفرض لافلاك الناجية المراكز كلها سويا راجع
 القمر من نفس عملة لاسد بحيث لا يتحقق السطح
 التي يتوهمها من المشتلات الا بين ذلك المتل
 ومثل القمر فيحصل لافلاك الكلية في ذلك المتل
 والنسبة للقمر انتهى وانما خبر بان القمر من
 قليل مدة الافلاك ليس متحرك الاسم على الفرض
 ان الاجرام التي انبثها ^{تصلط} الحركات هل يجوز ان
 ينقص منها شيء ويكتفى باقل منها ام لا وعلى ما
 جوزه للصنفين جزم فلذلك الافلاك من على تحريك

الطامة فيقص هو مع يوم تلك الثوابت ولما
 على الاحتال الذي ابتلاه ذلك المحقق لا ينقص
 جرم من الاجرام بل انما يرفع الانفصال فقط
 ويجعل الخلاق لفظ الثوابت التي على وجهها
 الخلد ويجد على انه على التحقيق الذي ذكرنا
 من تعريفها فلكا كقول لا يتغير في الاطلاق في
قوله على خلاف ذلك وبطل اي يكون الثوابت
 مركبة في نفس يتم الخاوي ودوائر البروج
 مفروضة على خلاف ذلك المزمع ولا ينبغي ان يجب
 ان يكون نفس المزمع حيث يسع الخط الثوابت
 واداره عليه انه يتوقف على عدم انحصار شيء
 من الثوابت برجل عند كونه في الاوج وهو غير
 وقد يلزم بان تماس محليا خارج مع محله

فان

المثل ليس باوجبه بل هو امر استثنائي وقع فيعرض
 محليا حاله بل غير ذلك المحل المثل ولا ينبغي
 ان يكون محليا بل ان يكون ما يجاوز في الاوج من المثل
 بحيث يسع الخط الثوابت لغيره بان احتال لا يفتأ
 برجله فياخذ فيكون ما لا يورث من المثل عن المحل
 الذي انشئت مساواة تلك الثوابت الذي
 انشئت فلا جدوى العرض بل في ولاكتفاء ما
 لتبعية **قوله** لغيره ان يعرض دوائر البروج
 انما فرض دوائر البروج محركة بالحركة السريعة
 لانها لو كانت ساكنة لغير حركة الثوابت بالحركة
 السريعة وان لم يكن محركها بالحركة البطيئة انه
 لكن لا يتصور الانتقال من برج الى برج اذ في
 كان يكون الحركة البطيئة التي للثوابت في

فيكون ان يتقبل من غير ما يخرج كغيره

فخرج لو قبل قطرها بالحركة البطيئة وحالها
لعمري يمكن ضبط حركاتها بالحركة البطيئة باحتيا
كونها في خروج الى عين وصورها وذلك ليرجع اليها
تمام الدائرة المبرجة لانه لا يكون حين الوصول
على نقطة كان عليها ابتداء **فقط** فاستحسن
والحق على آه الظن ان الاستحسان والشك انما هو
لعدم العلم بقرائن الحال فتعطين العلامة لذلك
من عند نفسه ولا تقبل ان ذلك لا يقدح
لذكورة التفسير الكبير للامام **فقط** مما قبل كل
شأن النظام مخصوص في اى اختلاف احوال
الكواكب مع ذلك المحظوظ هو الدليل على ثبوت
الافلاك الجريئة لا بد منه فتأمل فان قلت
لعل الشك انما يخص كون الدليل ان في استدلالها

بما على تلك الامكان بالاقلال دون الكواكب قلت
يستخرج ان هذه الامكان يتحققان العبدان انما
ثبت في الحدود خطها واجزاها في ذلك افا هو
بالحدس وهو يشك بين سائر الافلاك وبينها
الكواكب **فقط** والا لكان احوالها المختلفة
الطبايع احوالها يمكن بتأنيدها كانت مركبة من اجزاء
تختلف الطبايع وكان اجزائها المختلفة الطبايع
قابلة للانتقال **فقط** وفيه نظر لا يهمل ان يكون
الوضع الطبيعي لا يتغير اذ خرج تلك الاجزاء دون
ان يكون قابلة للحركة الا انها لا تكون واحدة بنفسها
بعضها الى بعض فجهات مختلفة فيلزم تعدد الجهات
قبل الغزل لا بد وبذلك يثبت استناع **فقط** انما
من اجسام مطلقا سواء كانت تتألف من اجزاء

نكسب

بل من اجزاء متساوية بالفصل على سوا كانت
 اجزاء اول **الحق** صريح المصداق في شئ لا يشترط
 ولا يرد عليه بل على الجاهل ان الفلك انما يحلقه
 جتى الفوق والحق دون سائر الجهات فالوقوف
 في سائر الجهات لا يستلزم الخلف والحق ان
 تتحرك جهات العالم ليس الا الفلك الا ان يتحرك جتى
 الفوق والحق بالذات وبواسطة مظهره سائر
 الجهات وكل جسم سوى الفلك المحيط انما يحلقه
 جهة اى حلقه القائمة به لا جهات العالم فتم
 وقد يتوكل الاجزاء يخرج عن احيازها بالحرارة
 الذاتية وان لم يخرج بالثليف اللهم الا اذا
 فرض تلك الاجزاء على هيئة اطراف موازية
 لمنطقة الحركة وهذا على تقدير كون المكان هو

بعد

انما يتشرف الفلك الاملى ومن الاعمال الباقية بل
 متحركة بحركات عرضية يخرج بالحق **الحق**
 اقول الفلك انما تحركه جتى الفوق والسفل او
 ماخوذ من كلام صاحب الحكايات السفل ايضا
 والجهات ايم ما يحقناه هناك واخره هناك
 في اذا تحركت الفلك على دائرة مركزها مركز
 العالم فهو وان لم يتحرك الى احدى جتى الفوق
 والحق حقيقة لكنه يتحرك من جهة من جهات العالم
 الا بالثليف فتم فتمت مثل هذه الحركة
 في بعض التكميمات كالنفاذ والكوكب فكيف
 يدعى استماع تلك الحركة عليها قلت استماع هذه
 الحركة مطلقا سوا كان في الذات او بالعرض انما
 هو في الفلك المجرد واخره يحقق المبرهان

في سائر الأقطار المحيطة بالأرض والجزء
 منقضي الخلق كاشفاً في الكواكب والشمس والبر
 ليست جاذبة للأفلاك حقيقة فلا يمنع قوتها
 طرفة الحركة بالعرض فليس قد يجاب بان المكان
 الطبيعي ما يطلب الجسم على اقرب الطرق ولا
 مثلاً في وتر قوس تلك الدائرة اقرب منها
 هو اسفل بالنسبة إليها وبين فرع طرفة جواز ذلك
 عليها على هيئة قطع الخلق فيكون مسافة القوس
 اقرب من الوتر بعد قطع مسافة الوتر يحتاج
 التحرك الى حركة اخرى حتى يحصل في مكانه الطبيعي
 فلا بد ان قطع مسافة القوس كما يظهر عند
 التامل على **هذا** على هذا الدليل قد اقرض على
 العلم ان جميع ما اشتمل في الفلكيات من خطية

هذه

تعد الجواهر انما يتم في القلعة المحيطة وانما
 اجزاء في سائر الافلاك فيضرب من المد من
 بهلك المصطفى في شرح الاشارات ومع فلا يجزى
 لا مثال هذا الاخر **اسن** **تأمل** وقد يمنع كذا
 بين المثلين ان قد ثبت المستند المناقاة يكون
 احدهما مقتضياً لتوجه الوجه الاخر المرف
 عنها وطمأن المناقاة بين التوجه الى جهة واحدة
 عنها فلا يكون ان كان من جهة واحدة كان يكوناً
 ذاتيين فاجتمعا فيهما لم لا يضر المناقاة للخلق
 وفي الكوة المدحجة وانما لها احد المثلين
 اعني المستقيم الذاتي والاخر من جهة كمال ومنع
 كون الحركة المستقيمة مقتضية التصرف عن
 الجهة كجاذبة فانها لا تحتل في وجه بعض الاجزاء

للجنة وحرف البصر الاقرب بل ومعرفة تلك البصيرة في
 نصف الدوائر الاقرب من جهة تلك البصيرة فان قلت
 اذا تمكن امتداد الترجيح والصرف في الحركة المستند
 الامر واحد هو الميل المستند في كل الاوجز المستند
 الامر في هذا الميل المستند والميل المستند في
 اجتماعها قلت الترجيح في الحركة المستند ليس
 متافيا للتحريف بل ميل الترجيح الى وضع ما هناك
 بعينه ميل المقاومة في المرفق من ذلك الوضع
 بخلاف المستقيم والمستندين كما يظهر في ذلك بالتأمل
 الصادق **قوله** لان مادة الفلك لا يحيط بها
 لا شك في ان الخفة لازمة للحرارة من حيث هي
 وكذا القتل العروبة فلو وثقت الحرارة مثلك في الملك
 كانت بطيئة ولا محال ان يكون بطيئة الشيء

منقطعة الخواص ومادة غير قابلة للادوم والحركة
 من حيث هي ليس مستندة للحرارة بل لادوم من
 طرفها عنها في الفلك بل ذلك ما بل استندتها لها
 انما هو بالعرض في اجل المصاكنة وليست المصاكنة
 مستندة للحركة من حيث هي بل الحرارة ايضاً ليست مستندة
 للمصاكنة بل هي ما اذا كان للمصاكنة مادة
 منقطعة ومادة الفلك ليست كذلك فتم في جميع ذلك
قوله لوجود الفاعل الذي هو طبيعة الفلك
 والقابل الذي هو ان طبيعة الفلك في غاية
 جودة الفاعلية تكون بالقوة مبدعة مخطورة
 على الفعل غير متوقفة تاثيرها على امر ينتظر او شئ
 يتولد او ينافع سيزول وكذا مادته في غاية
 القابلية لكون استعدادها مخطورة غير مكتسبة

ولا يمتنع على حدوث امر او حصوله في وقت واحد
 مانع وكلما كان الفاعل قادم الفاعلية والقابل تلم
 القابلية يكون صدوره الفعل على اتم ما يمكن بالتم
 الفطرية ومع قول الجيبان مرثيا التفرقة بمتكثرة
 بالتموع فربما لا يقبل مادة الفلك الامر بتم ما
 ضعيفة في غاية الزكامة لان القابل اذا كان خفوا
 على القول بلا اكساب استعداد الفاعل على اتم
 ما يمكن بنفسه تقدم قبول القابل الامر بتم ضعيفة
 من الفعل يرجع الى مسطرة والتم الفاعلية لا
 فترث في تلك لان مادة الشيء يجب ان يكون استعدادا
 لقبول اتم ما يتبعه بطبيعة فتم **فقط** وقد يجاب
 عنه بان الطبيعة الزميرية هي التي هي عن هذا الاخر
 وهو المنقضى ويظهر منه الجواب عن التبع الثاني ايضا

فقط والجواب انكم قد عرفت التبع ايضا قد عرفت
 انعدامها ايضا **فقط** بل لا يجب من لعبا وما
 وراثتها من الكواكب قد عرفت ان هذا الحكم يخص
 بالامارة فلا يتحقق الكواكب فانها يكشف ما
 ولا يثبتها **فقط** الكثرة غير النارية قد خرجت
 هذا بناء على كون النار عنصر ارباسيا كاهوتا
 الاكثر من الماء على تقدير كونها سادسة من
 حركات الفلك كاذب اليه بعضهم فقد قيل انها
 كروية الحزب فقط دون القطر لحدوث النار
 عند المنطقة اكثر لسرعة الحركة عندها وعند
 القطبين اقل لبطاها عندها واجيب بان النار
 لكونها خفيفا مطلقا فيلجأ على التساوي تحت
 الفلك ايماءت والا يلزم كون الهواء فيما

على كيميائية ويمكن توحيد ما ذكره الله تعالى في
 الواو الثانية على معنى مع اعني ان يكون معناه
 لا يخرج عن حارة وبرودة مع رطوبة وبسوسة
 يخرج من حارة وبرودة مع رطوبة قارة وبسوسة
 اخرى فيرجع الى ما ذكرنا وصح لا يرد الاخر من المحدث
 بقوله وما يقينا لاننا لم نستدل بنفس الكيفيات على
 عدم العناصر بل بانها كما اشار اليه الله ولا
 بنفس الوجودات بل بمرجعاتها الى ما ذكرنا من الاشياء
 التي لا تستعمل على الحرارة والبرودة اذ اقل وجه
 هو التنازل وكذا المشتمل على الحرارة والرطوبة كانت
 هو الهواء والمشتتمل على البرودة والبسوسة كذلك
 هو الارض فانه لم يوجد من شئ منها اذ اقل وجه
 الاما المشتتمل على مرتبة معينة من الحرارة والرطوبة

او من البرودة والرطوبة او من البرودة واليبس
 فلا يصح ان يرد الاخر من المحدث بل ان كان
 شيئا من العناصر التي وجدوها لم يقصص طبيعة
 الا كصفة تشابهت في مادته هي الكيفية التي
 لم يجد واحدة غيرهما من جنسها وانما هو بالذات
 ذكر الله عن الاعراض الاول فمع كونها في
 الواقع على ما اشار اليه الله عليه اعراض من الاشياء
 ولم يتدفع بها الجواب عنه بقوله لا تافقون لان
 من اشياء الكيفيات عندكم انواع مختلفة كما اعترفت
 هو بانها فلا يكون من نوع واحد واماما
 يقال في الجواب عن الاول من ان كل
 واحد من العناصر بالغ في غاية الشدة في احد
 كيفية التنازل في الحرارة والماء في البرودة والهواء

في الرطوبة والحرارة في البسوسه وانتابت عنصر
لبعض الحد وهو البائع في الشدة غير سليم
للتجميع اذ لم يستحق عن اثبات العناصر للراتب
اللازم لمصداقها من الاشترايع نصيب مع كين بركة
الماء البائع من الحر من وكذا الرطوبة والهواء من
الماء على ما قيل وان كان منع الاخر لا يمنع من
مكابرته فان الرطوبة بمعنى سائلة قبول الاشتراك
في الهواء اظهر لكن يمنع دفع لزوم التجميع على
نقد اثبات العناصر الحد البائع في الشدة
فمنه **قوله** اما اذا اشترا جميع الحد وعصروا
واحد فلا يلزم ذلك يعني اذا اشترا جميع
مراتب الحرارة والبسوسه اذا كانتا مجتمعين
عصروا واحد هو النار فكل حال في مرتبة

لأنه

كانت من الحرارة اذا كان البائع في مرتبة من
البسوسه باردة ويوجد حد ليس نارا كالحرارة لا
تصرف ذلك اذ ليس هو النار الباقين بل الحال
الرطب وكذا على ما ليس بطلاقة النار اذا كان حاراً
طلقاً لا مطلقاً ويحذر يا بس ليس بناءً كالاشياء
لا تصرف في ذلك اذ ليس مع الحرارة بل مع البرودة
في هذا القبيل التجميع مراتب الحرارة والرطوبة لا
كانتا مجتمعين عنصر هو الهواء يتجمع مراتب
البرودة والرطوبة كذا البس عنصر هو النار يتجمع
البرودة والهواء كذا عنصر هو الارض فلا
يلزم شيء من التجميع بل لا مرجح في زيادة العناصر
على الاربعه هذا وقد اشرنا الى ان هذا خلاف
الواقع فان الموجود من النار والارض والخلط

وطبقها ليست الا ذلت مرتبة معينة من الحرارة
والجودة ولم يجدوا قوا هي قوى او اضعف
من قوا اخرى من الحرارة او من البسطة فيكون
على صفة مما ذكرنا في سائر العناصر فمن الغالب
ما ذكرنا من انما يستدل الامم على انه قد واج
الكيفيات ولم يجد كيفيات من دوا وشاره في
الا على مرتبتين معينتين لا على الدلائل المختلفة
فقط **قوله** لرويت ولا حرق ما يقابلها
قد منع الملازمة من ان لا يحرق الصغار
والتي في ذلك واستغاثا بها ويحذر ان يستدل
على تلك الاجزاء المروية والحادثة الهواء البليد
فلا يحرق كما ان البحر القلبي يورث في الكلب
مع ذلك كمنية التي هي تفضي طبعه ولو ضعف

وتم

الاخر ما ينزله من ذلك لصارت شدة السراج
الصغيرة جدا باردة جدا وبقية الهواء البارد كانت
ان يبق انما لا يستولى البرودة عليها التوارد
لدها من النار والحادثة ساعة فباعتها فبالا
الاجزاء المنفصلة فانها مع صغرها متقطعة
عن المدة وهو مكارهة فان القول بان الشغل
المنفصلة المتواترة جدا من النار والكثرة المفر
في كونه ضيقة قليلة المتفاوت والمساوات جدا
لا يحرق ولا تتركى لصغرها وبقية هاجما و
الهواء البارد خروج من الاضاف كيف وقد
لا يوجد هناك هواء بارد اصلا والمصغر
والانتشار في مثل ذلك الفضاء الضيق الذي
قد يكون قطره مساويا لقطر الشعلة بحيث لا

لذلك لا يمكن وكما حدث الشفاء من نصف
 جدا النصف سببها كما لا يخفى وقد يستدل بأن
 البيران القوة المحفوظة في الأجزاء الصلبة
 للشدة وده الراس قد ينطفئ من غير خروج عنها
 ودون شئ فيها وكذا النار والحلوة من الهواء
 الكبير بالحاج النفع وسد الطرق ينطفئ إذا كثرت
 عن النفع بعدد زمان بحيث تصير حواء صرفة
قوله واعترض على ذلك أو لا يجوز أن يلقى
 وقوله ثانيا بانه يجوز أن يتحرك الأجزاء يمكن
 أن يدفع هذان الوجهان بأن يفرض موضع
 ذلك في بيت أو صندوق من رصاص أو سلك
 مثلاً سدود الطرق والمخافز فانه لا يمكن هنا
 وصول سده من بخارات الأرض ولا وكه من

مجان

مجان خارج البيت أو الصندوق كما لا يخفى **قوله**
 يجوز أن يكون الهواء الجبل شطاً قد يلقى هذا
 أن كان موجوداً في وقت المناظرة لكن ليس فيه ما
 يسكن منه صورة الشبهة والأقرب أن يقر بما
 يكون ذلك لعدم استواء سطح الماء وعدم ثبات
 أجوائه في العلف والوقته وسعة المسام ونسبة
 واختلاف أجوائه الجبل في الكثافة والأجواء
 القريب من سطح الماء والبعد عنه فإن جميع
 ذلك مما يؤثر في تفاوت في تميز الماء
 الصناعة لا تقي بضبط تلك الأمور بحيث
 لا يقع فيها تفاوت واضح لكون الماء متساوياً
 بالطبع فيحد من بعض المواضع إلى بعض أجزائها
 ويقتصر هناك لأسباب يرجع ذلك كالقطرة

المشقة في مخرج الاوراق وان كان خلوها
 في جميع المواضع على السواء **قوله** وايضا قد يكون
 مصورا الى دليلا على استقالة اليوا ميا فلا تفصل
قوله واعترض الامام على ذلك اي على بيان
 استقالة اليوا ميا بهذين الوجهين اللذين اوجها
 حديث الطاس المكسور المذكور الاول والثاني
 ما ذكره بقوله وايضا قد يكون مصورا فانه يفتضح
 احرازين الاول على الاول والثاني على الثاني
 فلا تفصل ايضا **قوله** بان يبرأ لانا للمروءة
 قد يمنع مستندا بما عرفت الجواب عن الوجه الاول
 من النقص من ان جرم لانا الصلابة يستند
 تكيفها ويحفظها الى اخر ما ذكره هناك **قوله**
 فبعد ذلك الشئ يصير الجواد ابرو قد مر لا يلزم

من صيرورة ابرو ما كان ان يحصل الهواء الى الماء
 لجواز ان لا يبلغ تلك البرودة الى الحد الذي يحل
 قوة الاحالة فان للطر والشئ يكونان في كوة
 الزهرية التي هي ابرو من تلك الهواء بكثرة ولا
 يعلم ان كوة الزهرية يصير بعد ذلك الشئ
 والطر ابرو مما كان حتى يلزم ان يهتف الشئ
 والطر فان سلمنا انه يصير ابرو فلام ان يلزم
 اعتزال الشئ والطر فان المواد التي كانت مستعدة
 للاقتلاب قد انقلبت فيما اخر الا فقل الى
 ان يجتمع مواد اخر سالحة **قوله** واما انقلاب
 الارض من ماء هيل الاجساد الصلبة انه قد مر
 ليس تلك الاماكن التي يحصل بالحيول ماء بل
 هي من جنس الكيات ولذلك يحسن هذا القول

قد لا يحل في غير جوف الماء والقفا ان موضع
 التماسك هو اذا ساروا لا يصاد بها
 حقيقة لا يخرج من رتبة امانة ولذلك اعاله
 على سيرة اصحاب الجمل ولو كان المراد بحركة ذلك
 لم يفتح الى ذلك فيه **قوله** وقيل انها رطبة
 لانها سارطه المتيول للشكل قيل ثم لانها اذا
 بتشكيل بشكل واحد متوحد ولا يفضل ما عد
 من الاشكال لا بسهولة ولا بغيرها فالظاهر
 لم يفرق بين قولها المتفرق وبين قولها
 التشكيل والفرق في انهم لا يفتن ما فيه قل
 قول التشكيل المتوحد انما هو بالطبع والمادة
 من سهولة قول التشكيل ما يعلم الطبيعي
 القصر بل من القصر على العلم كما لا يخفى وقول

ان

يقول التماسك والشكل القسري بسهولة علم فان اذا
 كب عليها طشت تبدل شكلها المتوحد لا حجة
 وايض قول المتفرق يستلزم قول الشكل فان
 بعد التفرق لا يبقى الشكل الاول بحاله لا يحل
 يتبدل لا حجة بشكل اخر **قوله** واعتبر عليه
 بانه قال ايضا الصاعقة سواء اء هذا القول
 لا ينافي القول الاول فان قوله هاهنا لا حجة
 انما يكون جهوها الاجزاء الناجية وفارقة
 السخونة عنها فان الادخلة اجزاء نارية مخلوطة
 بغيرها **قوله** وفيه نظرا لا دليل لهم على ذلك
 والتجربة لا تقضي بذلك اء يمكن التجربة بوضع
 حجر محرق في هوا طلق او بار قليل الحرارة بعد
 فانه بعد ما ان يحس بالبرودة سيما من بارطنة

س

انما لا يمكن ان يكون ذلك البرهان من
 خارج او يتبعه ان لا يكون ذلك الخارج في الوجود
 الطيف بالبحر وبنو في البحر **فقط** مفرغ
 بانه جواز ان يكون ذلك الخارج ليس مستحيما لو كانت
 البرهنة سيما اذا كانت مع الحجة مرجية
 للكثافة لكانت كصفة اذا لم يقع هناك
 من يتصفها وايضا لعل مراد القائل من
 الكثافة هو الثقل ونعم ان البرهنة ليست
 له على ما على ما قبل **فقط** ان مركزها ينطبق
 على مركز العالم انما اعني مركز جزياء ووزن مركز
 ثقلها لان كونها في وسط العالم حقيقة انما
 يتحقق بهذا الاعتبار لا بذلك الذي يمكن ان يكون
 مركز ثقلها مركز العالم او يكون تصاعدها

فمن

مختلفين في الثقل فيكون ما هو اقل ثقلا
 اعظم حجرا فلا يتحقق كون حجم الحجارة ومطالعها
 فتدبر وليسا طينيان ان اقتضت عدم اختلاف
 اجزائها في الثقل لانها لم تقبل تفتت بل هي
 في كثير من الاحكام وايضا الدليل ان حجم
 انحناء القرص في مقاطعاته الحقيقية للشخص
 انما يدل على كون مركز جزياء منطبقا على مركز
 العالم دون مركز ثقلها اذ لو كان مركز ثقلها
 منطبقا على مركز العالم والحال على ما ذكرنا
 انك ان لا يحسن القرص في بعض مقاطعاته
 الحقيقة للشخص اذ يمكن ان يكون ما يبقى
 من النصف الذي مركز الثقل فيه ليس له ثقل
 محسوب بالعبارة الى ما بين الشخص والقرص

قول: الحكم بتشريف الارض أو ثوان هذا
الحكم اغاها على الارض الصوفة اعني الطبقة
الثالثة من الطبقات الثلاثة الاثنية التي هي
محيطة بالمركز وكون هذه الطبقة فقط شفا
لا ينافي انحصار القمر اسلا لكون الطبقتين
الاخيرتين المحيطتين بهذه الطبقة كشيئين
وما يدل على كون هذه الطبقة شفا فانه ما يحكي
عن بعض الاعاظم انه جفرا قناة فخرج من
البئر ما يحس بثقله وصلابته من جدران مجس
بالبحر **قول:** قال الحكماء الانواع المتولدة
الانواع المتولدة ما يتوقف كل فرد منه على فرد
انومه فان اولى الفروع المركبات بذلك هو
الحيوان واولى الفروع الجوان بذلك هو النبات

قد صح قولنا ان عامين الطين بقدرية الله ثم
نخرج من الكسب المتماوية واجامع من جميع
النبات والفلان متماييم صحتوا اجزاء ذلك في
كتبهم **قول:** واعرض عن غلبة اى طرد ليل للذهب
المتحان اعني بيان كون الكيفية فاعله والمادة
منقطعة فانه مشتق من على اكون الصورة فاعله
كما لا يخفى **قول:** فالبشر من جهة الصورة العت
ليس المراد من الفاعلة الفاعلة هذا الفعل ولا
لم يكن هذا محيطا عن الاشكال الزائدة على كونه
الفاعل هو الكيفية بل كان وجوبه انما يكون
الفاعل هو الصورة بل المراد ما من شأنه الفعل
والظهور وح لا يلزم الله واذ يكون الصورة
فاعله هذا المعنى لا يتوقف على كون الكيفية غلبة

فان فعل الصورة في مادتها انما هو بالذات
لا يتوسط الكيفية ثم وقد يدفع القول ايضا
بجواز ان يكون دورا معينة لا دورا قطعية او كونه
الصورية فاعلم لا يتوقف على تقدم عالمة ^{الكيفية}
بل انما يتحقق كون الصورة فاعلم بكين الكيفية
عالمية وكذا كون الكيفية فاعلم لا يتوقف على
سبق فاعلم الصورة بل انما يتحقق بها علمية
الصورة ففقدت ولكن يرد عليه لا عبرة بالثبات
المرتبط على تفسير العبارة فاني كون كيفية واحدة
عالمية ومعلومة بعناء بمعنى تفسير العبارة كونهما
موجودة ومعلومة ولا يتصور كون شيء ^{معدا}
موجودا او معدوما من جهتين **فان** معدا
لنوال تلك الكيفيات الصورية انه لا يخفى انه

لا بد ان نزل تلك الكيفيات من علمه ولا يعلم
لا يتصور من المبدأ ولا من الموجد مما هو
موجودة فعلمه ذلك كل كيفية انما هي علم شي
من اجزاء العلم الناقصة فوجود تلك الكيفية من
شرطها او معدوم مانع فوجود الحارة في النار
مثلا يجوز ان يكون مشروطا لكون الماء
منفردة غير مخلوطة بغيرها او يكون كونها
كلية معدا لوجود الحارة فيها متوقفا على علم
ما يمنعها مما فيها وما عاذا الاختصاص النار
بغيرها زال ذلك المشروط او ذلك المعدا او
ومعد ذلك المانع قال بسبب ذلك كيفية
الحارة عنها وكذلك كل كيفية من كيفيات
العناصر المستقرة المحسوسة فوجود الخاص

لبحقته متصرفة ليست على كماله لئلا
 الكيفيات بل هو معد لتحق شئ من الاعداد
 المذكورة فاعلاق العدد على ذلك الاجتماع
 انما هو على الاعتياد واما على الكيفية
 في المبدأ كما مرع به وكذا على القول بتقابل
 العناصر ليس الكيفية هي العلم بل هو الكيفية
 التي هي ما عرفت من ان الاعداد لا يتغير من
 الوجود بل علمه ذلك الكيفية انما هو عدم شئ
 من الاعداد المتعلمة التامة لوجودها واجتماعها
 على الوجه المذكور بعد تحقق ذلك العلم في
 الكيفية على هذا القول ليس الا احداث كيفية
 وتبل كل صورة في مادتها كيفية حقيقة بعد
 زوال الكيفية الشذوية فانما فعل كل كيفية

هذا الفعل في مادة كيفية اخرى من جنسها في
 مادة الكيفية الزائلة بعد ذلك والها انما هو
 صورته ما يحصل من المجموع كقيمة متشابهة في
 الكل واحدة بالاجتماع لا واحدة بالحققة فلهذا
 حدوث الكيفية المتشابهة على هذا القول انما
 هو مجموع الكيفيات بفعل وانفعالها من
 الكيفيات فالقيمة المتشابهة كقيمة واحدة
 حقيقة فاقضية عن المبدأ على ملاد الضام
 في رد عليه ما سبق ووجه عليه من ان تلك العناصر
 المتصرفة كانت متفاوتة الاستعداد كما
 فكيف يلتزم كيفية واحدة متوسطة متشابهة
 على السواء لان الفاعل اذا كان واحدا فلهذا
 الفعل عنه انما هو بحسب استعداد المادة

فاما ان الاستعداد مختلفا في الفاعل والفاعل
 يتصور انفسا في الفعل وعلى هذا القول الاول
 لا يرد ذلك لان الفاعل على هذا لا يحتمل وجوده
 فاعل لا يفعل الا ما يستعد القابل فالاحتمال
 محتمل الوحدة انما يحصل بالاجتماع فلا يرد
 الاشكال اصلا لكن على ذلك القول بطلان
 او اعتناء بطلان كون الفاعل هو الكيفية
 لان فعل كل كيفة اذا لم يكن سوى احداث
 كيفة اضيق في مادة الكيفة الاخرى وعلى
 ان علم الوجود لا يكون الا للوجود فليقل
 كون الفاعل معا يمكن الاجتماع مع الزوال
 كل من الكيفيات معا وبعد زوال الكيفيات
 معا يجب وجود علم لمحدث الكيفيات المتأثرة

بدر

بعد هذه العلم ان كانت الكيفية الزائلة بطول
 كون الكيفية الواحدة موجودة ومعدومة في زمان
 واحدة لزوما بقينا لا متدة فيه وعلى تقدير كون
 على التعاقب يكون اجتماع الكيفيات الفاعلة
 مع الكيفية للفعلة معد الزوال الكيفية للفعلة
 فاذا زال هذه الكيفية فاجتماع اى كيفة مع
 الكيفية الفاعلة يصير معد الزوال الكيفية ولو
 فرسنا ان اجتماع الكيفية الزائلة قبل الزوال
 صار معد الزوال الكيفية الفاعلة بعد زوالها
 فتقدم زوالها على زوال الكيفية الفاعلة فيخرج
 بالامرج كون الاعلاد من معا ولو قيل اذا
 زالت الكيفية للفعلة بسبب اجتماعها مع الكيفية
 الفاعلة واحداث الكيفية الفاعلة في مادة

الكيفية المنفصلة الكيفية الضعيفة فاجتماع
الكيفية الضعيفة الحادثة مع الكيفية الفاعلة
يأتي سبباً في وقوع الكيفية الضعيفة في
مادة الكيفية الفاعلة الزائلة أما بفعل الكيفية
الحادثة في مادة الكيفية المنفصلة أو لا بفعل
الكيفية الزائلة فلا قد لا يكون لها علاقة بها
الكيفيات اللهم إلا بسبب النوع فلو أن ذلك
ليس مراداً وأما بفعل الكيفية الزائلة أو لا بفعل
أما تأثير المعدوم حال عدم وجود المعدوم
موجوداً بعينه وكلاهما محال والحق عند هذا
القول إلا أن كونه الفاعل هو الضرورة بالعدا
الكيفية المقارنة والمنفصل هذا المادة في كينيتها
وما سيورد عليه من دفعه ببيان ذلك أن كل

بجزء

كيفية باجتماعها مع الكيفية الاخرى معدلة بال
ذلك لا يدل عن الاخرى عن مادتها ولقولنا
المادة كينيتها اخرى عن جنسها فافادة الصورة
المقارنة هي لها فاذا اجتمع الجزء الثاني و
المادة مثلاً يحصل استعداد مادة الماء بسبب
مقاديرها المادة الثانية والخامسة ايها في الكيفية
لقولنا يفيض عليها من صورها من البرودة
ضعيفاً شيئاً فشيئاً وكلما يضعف استعداد
البرودة يحصل استعداد فيقوى تولد من
صورة النار الجارية لها من قولها من شدة
اخرى من البرودة اضعف من الاولى باقتضا
صورها المائية ومن شدة من الحرارة قومية
من البرودة الضعيفة الحادثة بافادة فتنزل

النار الجارية في الماء في زمان وضعف استعمالها
 مادة الماء لقبول الحرارة والحرارة في المادة
 لقبول الحرارة في القربية تضعف استعمالها
 مادة الجوز المتأخر لقبول الحرارة في المادة
 صورة النار في القربية تضعف استعمالها في القبول
 من صورة الماء الجارية في الماء ان يترك ذلك
 من الحرارة في المادة ويحصل بالاستعداد لقبول
 من البرودة في القربية وفي ان حدوث البرودة
 من صورة الماء على صورة النار يحدث الحرارة
 على مادة الماء من صورة النار وكل واحدة من
 العنصرين موجودة حال وجود الاثر والآخر
 وجود الاثر ليس الا الكيفية المعقدة للمادة ليس
 ذلك الاثر في ذلك ليس حاله **فتم** فنقول

الحج

الكلام الى الاعداد فيعبر تلك الاقسام والاول
 معناه انما تنقل الكلام من الفعل والانتقال
 الى الاعداد الاستعداد اعني الاستعداد والاستعداد
 ونقول انما كان الاعداد في كيفية المادة الاخرى
 بمعنى انما كانت في كيفية الاعداد ان اعني الاستعداد
 اما ان يكون معناه العلة التي الحيل واجبة المحصول
 مع المعقول اعني الاستعداد ان لم يكن الكيفية
 للتحليل في تمام وجوده ومجده ومعناه اما
 وجودها فلكونها علة للاعمال واما عدمها
 فلكونها الاستعداد في نفسها ومعنى الاستعداد في
 ليس الاثر بها فان كان هذا الاستعداد
 متقدما على الاخرى لزم ان يعود المعقد **المستعد**
 فيه موجودا علة امكلاها على لان ولت بما

حفظناه لك عرفنا ان شيئا من الكيفيتين ليس
 علما لوالا لاخرى بل اجتماعهما معا لا يصدق عدم
 من احوال علمه ووجود الذي هو علم الزوال الكيفية
 فان عدم العلول مستند الى عدم علمه لا الى وجود
 شيء اخر ويصح ذلك اختيار كل شيء من شئ الزوال
 ولا يلزم المحل اما على تقدير كون الاستحالة بين
 معا خلافا لا يلزم مع الاتفاق عدم على الكيفية
 معا ولا استحالة فيه واما على التعاقب فلا يلزم
 يلزم الا لعدم علمنا احدى الكيفيتين مع عدم
 علم الاخرى ولا استحالة في ذلك ايضا ولا
 يلزم على شئ من التقديرين وجود شئ من
 الكيفيتين اصلا سواء كان مع علمه او بعد
 عدمه بل الحاجة الى علمه من وجوده اصلا لا يحصل

الزوال الى بل يحتاج الى العلم بالوجود هنا
 انما هو حدوث الكيفيتين الخارجيتين بعد
 قو ال اوليتين وتلكا العلم بالوجود انما هو
 الصورة لا الكيفية فافهم **قوله** والمنفصل
 المنقسم صورة الكيفية لانها هذا بناء على ان
 قوهم الصورة في الكيفية التي لها صورة واحدة
 على نفس الكيفية ما رتب لها فيمكن ان يزول
 عنها ويبقى الكيفية محالها وليس ذلك بل انما
 هي رتبة من مراتب الكيفية هي شخصة لا شئ
 لها فاذا زالت لم يكن خلف الكيفية بشخص بل
 نوع بل يعلم تلك الكيفية وهي ككيفية
 اخرى هي فرد وجميع اخر من الكيفية فلو انكس
 الحرارة مثلا صورة البرودة زالت تلك البرودة

الشديدة وجازت هناك بافتقار ضرورة
الحركة برودة الغنى أضعف من المولى فالتكساد
الحركة ثانياً لما ان يكون بهذه البرودة الضعيفة
وهذا مع انه ليس يتفاعل بين الكيفيتين كما
اشرا اليد يستلزم ان يكون التعليل أقوى في
القاعلية عن القوى وهو محتمل واما البرودة الشديدة
الزائلة فيلزم ما عود المعدوم او ثباته بالعدم
في الوجود او يكون الشيء موجود او معدوم واما
وكل واحد منهما بطور وهذا الذي ذكرناه وهو
ما سيورده الشرح على هذا ما يقع من التناقض والفتا
الى الكيفيات كما هي هذه هي الطبقة التي ان
استناد المتفاعل الى الكيفيات من الالتهام ما
فان يستند الفعل الى المصداق ما يقع ولا قد

عزيت ان المتفاعل يخل في شيئين احدهما ان
الكيفية وهو لا يمكن ان يستند الى الكيفية
استناداً للعدا الى العلة للثبوت وثانيهما ان
كيفية اخرى وهو لا يمكن ان يستند الى الكيفية
للعدوم بل مرادهم ان احقق الامر ليس الا ما
ذكونا **فقد** واجتمع على فساد هذا المذهب
بانه لا يحتاج الى فرضه او كونه مقروءة
البحر هو ان الكيفية التي تتميز بالزمان تفعل
فعل الاستدلال بانها تفعل فعل الحرارة وفعل
البرودة وفعل الرطوبة واليبوسة ولو كانت
كيفية بسيطة لم يمكن ان تفعل افعالاً مختلفة
بل يجب ان يكون كيفية مركبة من الكيفيات
تفعل بفعل حصة كل كيفية فعلها الكوني بل لما

يستلزم اشتغالها على حصص من الكيفيات
 المتضادة واشتغالها على الكيفيات المتضادة
 كون محالاً مركبة من محال الاضداد فكونها
 محالاً على الكثرة الذي ذكرنا يستلزم بقا المترتبة
 باقية بل يكون قد انحلت صورها وليست ^{معدلة} ~~معدلة~~
 بسيطة تكون الكيفية التي فيها اية كمية بسيطة
 لم يمكن ان يفعل فعل الكيفية التي ليس بها الخارج
 بل يكون هناك قنار صور متعددة وكون صورة
 واحدة لها كصفة غير متضادة الفعل فلم يمكن خارج
 اصلاً نصف فان الكيفية التي ليس بها الخارج خرج
 اي يفعل فعل المترجمات المتضادة فلا يورثها
 الامراض الذي ذكره فان التواء ليس في امر
 لفظي اصلاً بل التواء انما هو في معنى الخارج

اي

اي يفعل فعل المترجمات فلو كان الموجود في
 جميع الامراض الحيات هذا الكون اي كون صورة
 بسيطة ذات كصفة بسيطة لم يمكن ان يفعل
 فعل المترجمات والحال ان الموجود في جميع
 الامراض الحيات يقبل فعل المترجمات المتضادة
 فمفطن **قولنا** وكما ان الخلط وهو الذي يجعل
 قوامه بالصدق حق مختلطاً اه قيراشكال فان
 الخلط هو عظم المقدار وهو لا يمكن في الهواء
 الكثير والالزم التلا قبل اذ الغرض وجود ما
 يمنع من دخول الهواء وهو بعينه مانع عن
 خروجه ايته ولد للكل جعل بعضهم المختلط على
 المعنى القوي اي الذي دخل شيء في خلالة
 فان الطاح النفع يوجب دخول النفع في خلالة

والاول ان يراد بالمتخلل المتحرك الملا فاعلم
 المسبب على السبب فان المتحرك مقتضى
 المتخلل الذي لا يمكن هو ما مانع واما ما قيل من
 ان الواقع في الهواء الكبر انما هو لشكائهم
 الحقيقي فليس بشئ اذ ذلك انما يرجع لو كان
 الهواء الذي يدخل في المنفذ على الكبر دخلا
 في المنفذ من الخارج وليس بل انهم بل الطول
 فاذي المنفذ من دخول الهواء الجدد فيقبل ايض
 بل هو آه المنفذ انما هو من الكبر فانه يدخل من الكبر
 على المنفذ عند بسطه وبالعكس عند قبضه كما
 لا يخفى **قوله** وهذا انما يستدل به لان
 مرجعها واحد فان مناهلها ليس لاحد من
 التحويلة او التاريت في انما فاء والفقير من

مجرد جعل شئ فيهما وكون الاول فاعلم على
 الاستحالة فقط والثاني فاعلم على الكون
 الاستحالة معا لا يوثق في ذلك **قوله**
 صارت واحدة من هذه الجهة مناسبة للبدا
 الذي هو عند الذات آه هذا كلام ظاهر في
 الظاهر ان المناسبة بين القابل والفاعل الحق
 ليست الا الاستعداد والاستحقاق لقبول
 النفس سواء كان ذلك القابل مناسبا للفاعل
 بحسب الاصطلاح اى كان شريكا له في وصف
 من الاوصاف او لا فان مجرد الامتناع في وصف
 ما يكون الاستعداد والاستحقاق لا يصير
 منشأ للامتناع فاعلم واذا حصل الاستحقاق
 فلا حاجة الى مناسبة سواء ولا يمكن ادعاء

الاستعداد والاستحقاق في المناسبة المعنى
 المذكور ولو عمل المناسبة ههنا على معنى الاستحقاق
 دون المعنى المذكور صار وصف البداهة يكون
 احد المراتب بلا قابلية قومية جلية على
 ارادة المعنى المذكور ومع تفسير الكلام ظاهر يا
 خاد جلعن الحكمة مع ذلك واعتبر عليه ان هذه
 الوحدة لو كانت مستندة لخاصة المذكورة
 لكانت استعدادا للوحدة الحقيقية في كل عنصر
 عليها لذلك لا بد ان الوحدة هناك اكمل
 وليس فليس وظهر ان الاعتراض انما يريد ان لا
 بالاعتراض المعنى المذكور ان لو ان الاستعداد
 المخصوص لم يريد اصلا لجاز ان يكون الوحدة في العنصر
 المجتمعة استعدادا دون العنصر الواحد وكلها

هو استعداد في شئ من شئ ان يكون استعدادا في
 شئ اخر اما وجد فيه ذلك فلا واجب يمنع تحقق
 الوحدة في عنصر واحد لا شئ حال كل عنصر على كفايته
 بخلاف الخارج فانه كيفية واحدة مقابلة في الكل
 وهذا صحيح في الكلام في الوحدة من وجه لا يخفى
 تحققها في الكيفيتين الواحدين في عنصر واحد
 ولا يخفى ان الخارج انما ليس واحدا وحدة حقيقة
 والتحقق في هذا المقام ان يلاحظ ان كل
 واحد من العناصر له فعل معين وانما مخصوص
 اذا اجتمعت وتفاعلت حصلت المجموع كيفية
 واحدة يصلا عنها فعل كل منها مع كونها واحدة
 لا شك ان هذا حال ما يدعى على ما كان لكل منها
 قبل الاجتماع فصارت لذلك مستعدة ومستعدة

البصر صورة يحفظها على هذه الكيفية ويكون
 مثلثا لا مائلا سبها والبدء العنق بها على
 فيه ولا منع فيبقى من هذه صورة ما ينبت هذه
 الكيفية للبناء بالزجاج وما اختلا في فيضان
 الصور حسب اختلافها في القرب والبعدها
 اعتدال غلاها كلما كان اقرب الى الاعمال
 كانت اقل على فعل واحد من العناصر فلهذا
 ما اذا كانت بعيدة عنها فانهما يكونان بعد
 على فعل العنصر الغالبية والكيفية الغالبة
 اكثر دون الاخر فالعدل فيض فيض صور
 يكون اكثر اذا اتمت فعله اقوى على الجمع بين
 الاصل من التي استعد لها لا بعدة الوحدة
 في المزاج انما صارت سببا فيضان الصورة

بما

الكا ليز من صد وانا والكثرة عن الكثير
 بلا وحدة فلا بد لذلك الكا الذي ليس بمباصل
 لكل واحد من الكثير من حيث انها اكثر من
 ومقيم وهو الصورة الكا ليز وهذا هو الوجه
 القاطن فيقولون الحكمة ولا يفي عدم وجود
 المذكور عليه ويمكن ان يوجد الاول بحيث يكون
 يوجد المبدأ وخلق ذلك ويصير فيها حكما
 وهو ان وصول الفيض من المبدأ وان يمكن
 لكل واحد من اعداد الكثرة فكذلك يمكن وصول
 الى الكثرة من حيث انها اكثر بلا وحدة تكون
 اعداد الذات والصفة وقد ثبت ان لا يصدر
 عن الواحد الا الواحد ضرورة ان الفيض الواحد
 الى الكثير من حيث انها اكثر فاذا حصل الكثرة

وعدة بوجه ما صار من اجل تلك الوحدة مستعدة
للقبول القضي من البداه الذي هو احد من كل
جته وهذا ايضا وجه صحيح موافق للحكمة لا يرد
عليه ان الافتراض المذكور لا لا يخفى **تجانب**
العلم قدس من مع عدم تناهيها بحسب الشخص
يعني ان الافتراض الممكنة الحقيقية لكل نوع من
الافعال من غير تناهيها وان كان لا يعرف
متناه ولا غنى في بينهما فان ذلك المفضل اذا
فرض مقدار معين يكون قابلا للاعتناء
لغير النيات مع كونه متناهيها ويظهر ان ذلك
من عدم التناهي هو لا يفي فان قلت يمكن
حل الغير التناهي على الحقيقي وان يجعل الاختصاص
اهم من ان يكون بحسب مراتب الغرض بان يكون

كل واحد منها في مرتبة اخرى ولا يكون كذلك
يمكن قهره في افراده متناهية في مراتب واحدة منها
قلت المثل من قوله وان كان لكل نوع طرفا اخر
وقدر يط هو الاول فان العلم من ان بين كونه
الافراد غير متناهية وبين كونها في اخر متناهية
يؤهم التناهي لك من دفع وطان بين المعنى
وبين كونه الغرض متناهية لا يؤهم المتناهية
احدا على ان كون اشخاص الامزجة مطلعا غير
متناهية حقيقة متنع من وجهين احدهما ان
التركيب من العناصر انما هو بحسب اقسام
اجزائها الممكنة لا انفعال في الخارج متناهية
وثانيهما ان الاشخاص الغير المتناهية لا يمكن
وجودها في الخارج لا يخرج المثلان يكون وجودها

معا في زمان واحد فيلزم كون الاعداد غير
 متناهية واما ان يكون على سبيل التقاطع
 وهو ينقض قدم العالم فتم والشم على كلام الله
 على ان اشخاص الامثلة مطلقا غير متناهية
 على اشخاص كل نوع منها وهذا لا يقال في الاشخاص
 الممكنة من العناصر لانه غير متناهية في
 نوع الغير اجملي من كون اشخاص ذلك النوع
 غير متناهية ليستبرر عليه تعالى فيكون الواجب
 الممكنة من العناصر متناهية بالنسبة الى كون
 الاشخاص مطلقا لانه غير متناهية فتم ولا يخفى
 ان عدم النهاية في التراكيب الممكنة من العنا
 صر انما يكون بمعنى الا يبقى فلا يفضل **قال** وجب
 بان يكون من يحصل من النوع من نوعه يفيض حصره

قد عرفت ان الصورة النوعية انما تقتضي على
 حساب استعداد مادة المتزعم لها فلا يمكن ان
 يقتضي ترجيح ما يكون نسبة استعداد المادة
 اليه الى غيره على التسوية فانهم وقد مر في ذلك
 في بحث الشك في **قال** وان حمل على الشاغل
 يكون جميع الامثلة موجودة قد بين في كون
 غير المعدل بهذا المعنى موجودا اطلاقا على كل
 مخلوق يورث القسط اللاتيني به بحيث نوعه
 او صنفه او شخصه ضرورة ولا يمكن ذلك
 النوعية او الصنف او الشخص والجواب ان الامثلة
 المثلية هي ان يكون النوع متحققا في مضمون قدم
 قد وفي عليه القسط اللاتيني بحاله والمناسبة
 لعدد الافعال والافعال المعلومة عن ذلك

التي على وجه الحال وتمام ان ذلك لا يتحقق الا
 في ضمن اكل قليل من الافراد فاذا اخرج النوع
 عن ذلك الغرض الذي قد يكون منه يكون خارجا
 من الاعتدال التام وكذا الكلام في الاعتدال
 الضيق والمخرج عنه واما الاعتدال الشخصي
 فقد يتوهم انه لا يتصور المخرج عنه فلا يمكن
 التحدث في شخص واحد فاعلم ان هذا هو ما يمتنع
 على الوجه المذكور بل يمكن ذلك الغرض بل قد يكون
 والتحقق خلاف ذلك فان الشخص وان لم يتعد
 من حيث هو شخص لكنه يتعد من حيث هو مزاج
 فان المزاجية تتوارى عليه بحسب استانه المتخلطة
 فيكون المزاج المعتدل الشخصي ما ياسب بعده
 الانا والمطلوب من ذلك الشخص على وجه الحال

لن

كثير من الشباب فاعلم ان يمكن خلقه لك المزاج كما
 من الشيخية يكون خارجا من الاعتدال التام
 وهذا هو خلاف اشكال **قوله** فيجوز انقسام
 الحكمة ثمانية لا عشرة وستون كما ذكره المعتز
 بل ان المعتز من ان اختار في الاعتدال بعد
 الخطأ والمخرج عن الاعتدال في ثمانية لكن
 الخطأ في العدد المختص فيه **قوله** ليس الخطأ
 وضع الله وصر الفصل الثالث في بقية أحكام
 الاجسام وهي الاجسام الثمانية للاجسام سماوية
 اجسام من دون ان يختص بنوع من المزاج
 وقد يتحقق ذلك والله اعلم من هذا والله
 قال لما ذكر في الفصل الثالث اقسام الاجسام في
 البحث عنها التي اشار اليها في الفصل الثاني

افا هو ذكر اقسام الاجسام وما ذكر من الاحكام
 هناك افاهو بالمعنى بطريق اخر الى البحث اليه
 ولا يخفى ما فيه **قوله** ان كل زاوية من الزوايا
 نسبة الى خواها كان الضلعان متساويين
 او لا فان ما اشتمل عليه الضلعان اعني مقدار
 الزاوية بقية او حسب ازيد او ينقص مطلقا
 لا يخفى **قوله** يعني اذا امتد عشرة وكان بعد
 له منها اربعة اعان وكذا لو امتد احد الضلعين
 عشرة مع كون الضلع الاخر قد اعمد مثلا وكذا
 ازيد او ينقص ما بينهما اعني مقدار الزاوية
 قد اعمد مثلا فاذا امتد الضلع الاول عشرة
 مع كون الضلع الاخر محال كان بعد ما بينهما
 ذرايعين للمعنى من حفظ النسبة بالمعنى الذي

فان

ذكرنا وهكذا فاحفظ بذلك **قوله** ولو
 جردت عن البطلان انه يمكن ان يكون لا يخفى
 جردا ان يرد ان حفظ النسبة بالمعنى الذي
 ذكرنا في بابان نفرض واحدا من ضلعي الزاوية
 ثابتا حتى يتم اسطرانته بل ايام والضلع
 الاخر ما يتاخر في حفظ عرضها وقد ذكرنا ان
 حفظ النسبة اعني كون ازيد او ينقص مقدار الزاوية
 حسب ازيد او ينقص الضلع لا يتوقف على استواء
 الضلعين ولا على تساويهما فيتم البرهان
 بمثل ما ذكره الشافعي هناك وكذا جردا في مثلها
 التسلط في بابان بقى نفرض خطين بحيث يكون
 البعد بينهما بعدد هاب واحد منطوقا
 وبعدد هاب اخر من اعين وهكذا اذا كانت

من المكان ذلك **فصل** ان الاستحالة انما
 لثبات من فرض امرين متضادين متساويين
 قد بقي غير مسلم انه لا يفرض مع فرض الخطين
 ان يكون بين طرفيها خط واحد حتى يكون
 فرضا امرين متساويين بل فرضا خطين ياد
 مطلقة او مخصوصة هي ثلثا طامة غير متساوية
 على تقدير ان ثنائيا لا يعاد من البين جوا
 ذلك على العقل بل المذكور ويلزم من ذلك
 ان يكون بينهما افتراج يكون نسبة الى الضلعين
 المتساويين مثل نسبة متساوية الى متساوية
 يصح ان يفرض خط مساو للضلعين المتساويين
 والى احد من استلزم ثنائيا الضلعين المتساويين
 لثنائيهما فوجوب الضلعين الغير المتساويين

من

استلزم لثنائيهما وكما يستلزم وجوده
 لا محالة محال فلا ثنائيا لا يعاد المقضي
 بجواز افتراض الضلعين الى غير النهاية يكون
 اجتهاد محال وهو المطلوب هذا ولكن يريد مثل ذلك
 على ما قبل من انه يمكن الاثبات في الاصل
 بان يكون احد ضلعي المثلث مائلا والآخر
 الاصل مائلا والآخر مائلا والآخر مائلا
 مجموع الضلعين المتساويين المتساويين
 من الضلع الغير المتساوي الطولي وانما يلزم
 كونه مخصوصا بين الحاصرين فان فرض كون
 احدا ضلع المثلث غير متساو فرض امرين
 متساويين لا محالة **فصل** في صحة الحقيقة
 يعني تمام الحقيقة لا مجرد الحقيقة الجزئية

من حيث الحقيقة بمعنى القاطع لما من الامتياز المجمع
ليس متعلقا على امر واقع لغيره بل على الحقيقة
او مخالفت بالحقيقة بمعنى ان شغل على الامر واقع
على الحقيقة فصل في اصول **قوله** وهذا السلي
يقين عليه كثر من قواعدا اسلام الاول ان
يقين عليه بمعنى ان الاشاعرة يثبتون عليه
الامتناع عليه في الواقع ثم **قوله** ان
الوجه الكلي على السواء يعني على قدر ما عاد
في الحقيقة وعلى ذلك التقدير ايضا قد يمنع الاستدلال
بحوان ان يكون الامتناع فلا يلزم انفسا بالحقا
كل صريح بانها الحقيقة **قوله** بل ليس بعضها
بالعقيدة انما هي الحق وقوله ولا ينافي انما
كان ذلك انما لم لو كان حقائق الاجسام معلومة

من

لغيره من طريق الاعتراض وهو ثم وقع فيمكن
ان يكون الامتناع من عدم الامتناع بالاعتراض
لثباتها عند **قوله** ولنا هذا الشارح كل واحد
نهما قد عرفت ان مشاهدة الامتناع من عدم
بشيء المطلق **قوله** ولنا ان الكلي على قاطع
ان في الحقيقة الحقيقة لا في تمام الحقيقة فان
الوجود بغيره من القسمة لا يبدل الا على ذلك
والصحيح من ستر لم يلغى الى الخلاف الذي
ذكره الشرح لا محالة بل يقي ان يقع من القول
ولذلك قال الحق الكلي على قاطع والاشارة الى
خطه والامتناع من كونها الحق كثر من القاطع
بالاعتراض كما لا يخفى بل جعل الاختلاف في ذلك
على الاختلاف في حقيقة الحقيقة ووجه

النظام بان ذلك هو جيب تكاليف لا مزاج لا نظام
 المقصود من الحد الفنى البهيمية من حيث هو الشئ
 انصت عن مقصود المصاحف انما هو به معرفة ذلك
 من ليس بعزير **قوله** وهذا تقدم النظام فقال ان
 الاجسام لا يتغير زمانين هذا القول مرفوض
 كلام الحكماء سيما ان سبطها ليس في كلامهم
 باقوا لوجها وفي كلام بعض المحققين من الصفة
 وقد ثبت ان ذلك على حدوث الاجسام لكن
 لا يتغير الوقت على ظاهره فان كلامهم لا ينافي
 من موزة ولعل النظام وقف على ذلك الكلام من
 الحكماء فرتب على ظاهره ولم يفتل الى مرادهم
 ولعل مرادهم ان الجسم بنفسه لا يتغير زمانين بل
 يحتاج في ذلك الى اعادة كل في اصل الوجود

م

واحد علم بقاى الصدور **قوله** ان هذا التعليل
 من النظام غير متقد عليه لكنه ليس بعيد كما
 اشرفنا اليه **قوله** فان صح هذا ظهر الفرق اى صح
 ان التغير بعد لا يتساوى من فوق على طريق البطلان
 فظهر على الاضاف **قوله** الله تعالى من امره
 والاجسام كلها متغيرة اى مسوقة بالعدم وهو
 المراد بالحدوث الزمانى فان كان الوجود سبوقا
 بالغير فما ولىه اى والا قدم اى اى وان كان
 مسبوقا بالعدم فما ولىه اى والا قدم اى اى
 وليس المراد من الحديث الزمانى ما هو مسبوق
 بعدم زمانى اى اى عدم واقعى زمانى فانه قد
 ان الزمان ليس بمعبر في مفهوم القدم والحديث
 والاعلام المقسم فان قلت فلا يبقى التفرع بين

الحكما. والمتكلمين فان الحكماء اتفقوا على ان
 بمسوقية العالم بالعدم متبقا ذاتا فيكون
 حادثا وما نسا لعدم اعتبار الزمان في مفهوم
 الحوادث الزمان قلت بل المتزايح بان فان
 العالم عند المتكلمين مسبق بالعدم متبقا
 لا يجامع المتأخر مع المسبق وهذا السبق
 ليس مختصرا عندهم في الزمان ولا في اجزاء
 الزمان وعند الحكماء مسبق بالعدم متبقا
 يجامع السابق مع المسبق كافي السبق بالعلمية
 وبالمطيع والسبق بالنعني الاول مختصرا في
 اجزاء الزمان بالذوات وفي الزمان بالعرض
 ولكن لك ممنعون مسبقية العالم بالعدم
 هذا السبق لاستدعاء الزمان عند الزمان

بهم

فيلزم ان يكون قبل العالم زمان وهو محال
 الم طالب تراه وكل منها حادث وهو ما لا يمكن
 من جزئيات الحركة وكل جزئ من جزئيات السكون
 بدليل قوله فانها لا تجزأ عن الحركة والسكون
 فان المراد عدم الخلوع عن جزئ من جزئيات الحركة
 والسكون بدليل قوله لعدم انفكاك من جزئيات
 يظهر لمن تأمل في مسوق الكلام في قوله وهو
 معناه ان حدوث كل جزئ من جزئيات الحركة
 والسكون ظاهر مكشوف لا يحتاج الى استدلال
 فان كل واحد من الحركة والسكون باعتبار الذات
 في الزمان قابل للقسمة الى اجزاء كل منها جزئ
 وفرد منه وكل جزئ منها يدلك الاعتبار مسوقا
 بالجزء الاخر فكل جزئ من الحركة والسكون

سبوق بجزء آخر بحسب الزمان وذلك معنى
 التلاوت ولما رجع الضمير إلى ما هيته الحركة و
 السكون أو إلى الحركة والسكون من حيث انضما
 مع قطع النظر عن تحققهما في ضمن الجزئيات
 فلا يصح مع الحكم بظهور الحدوث فإن الحقة
 ما هيته الحركة والسكون أو حدوث انضمامها
 مع قطع النظر عن الجزئيات وهذا لا يتأتى
 في غاية التحايل بل لا يمكن اقباة إلا بأشياء
 تنهاى إلا فرد فكيف يصح دعوى ظهوره فإن
 الظهور وإن لم يكن بمعنى الصفة فلا يخل من
 أن يكون بمعنى كونه من هذا عليه جبرها ناخليا
 عن المناقشات الظاهرة البرهانية اللهم إلا أن
 يكون المراد به هو ما بعد ما ثبت مما تنهاى

م.

جزئياتها ومع فصل الأول على ما هيته الحق
 محض والاحتمال أن معنى كلام المصنف أن الأجسام
 كلها حادثة لعدم انفكاكها من جزئياتها
 شاهدة لما علم انفكاكها من جزئيات حادثة
 فلهذا يخلو هاهنا من جزئيات الحركة والسكون إلى
 حدوث كل منهما فلا يحتاج إلى زيادة بيان
 وأما تنهاى جزئياتها فلا يخلو وجودها لا يتأتى
 مع وجود فلا حاجة إلى ما اضلم الشئ من الطول إلى ذلك
 لا طائل تحتها فافهم واستيقن **قوله** لما الملائكة
 فلا تروى عن قديم **لأن** معناه أنها الكون
 الثاني في المكان الأول واستقر الجسم مكانا
 أو ما يصدق به معنى عدم الحركة عما من شأن الحركة
 حالة والكون المدة كونه أو الاستقرار والقد كونه

ما يتلوا زمان فلو كان السكون قد يما يلزم عدم
 معنى مجردى ههنا ما مفهوم السكون او لا يستقر
 اولا ثم مسا ولا يلزم من ذم الموراد منه **قول**
 وكل وجودى قد لم يتبع ذواله ينبغي ان يعلم
 ان المراد من الوجودى في قولهم ههنا ليس هو
 ما لا يدخل المسلك في مفهومه بل المراد ما يكون
 موجودا عينيا لا اعتباريا اضافة الى ما لا
 الذى يكون متشابه انما زاعمة نفس من الموصوف
 من حيث هي من دون اعتبار الامر فاما على ذات
 الموصوف فكما العيني يتا في ذلك وانما قلنا
 المراد بهذا دون ذلك لان السكون لا يجري
 الا فيه اذا الاعتباري لا يجب ان يستند
 الى الموجود واجبا ويمكن يستند الى الواجب

ان يستند الى عدم ما فلا يلزم من ذواله ذوال
 الواجب او القسم الحال وح يتحقق منع كون السكون
 وحقه يا بالمعنى المراد منه **قول** ولا يكون ذلك
 الواجب مختارا اذ قال ذلك لا يكون مختارا
 لا يلزم من عدم القديم المستند اليه عدم
 اولا لم يلزم من هناك فتم **قول** لما مر من ان
 القديم لا يستند الى المختار لان فعل المختار
 مسبوق بالقصد وهو مقارن بقدم ما قصد
 ايجاد لا مشاع القصد الى ايجاد الموجود والمختار
 ان تقدم القصد على الفعل انما هو بالذات لا
 بالزمان والحال انما هو القصد الى ايجاد الموصوف
 وجوده حاصل قبل القصد لا يثبت **قول** هل
 هو موصوف عدم الحركة عما من شأنه ان قد عرف

انما ما يمكنك دفع هذا **قوله** الحق يحصل
 الجسم في الجبر امر محسوس لا يخفى ما فيه من المنع
قوله اما ان يكون له كون قديم اذ في كون الكون
 وجوده بالحق المبادى منع ايضا **قوله** وقد مر
 الكلام عليه اشارة الى ما ذكرنا من الجواب عن
 ما قيل **قوله** يجب ان يكون قديما حتى يعبره الا
 فيه اي موجودا قديما بنا وعلى ان القديم والمحدث
 صفتان للوجود على الاطلاق لا مشهور والاما
 الازل اي قديم على المطلق اخر فلا يخفى **قوله**
 لم لا يجوز ان يكون عدما اذ لما اعلم ان القديم
 لا يمكن ان يكون له مدخل في وجود شيء فهو بمن
 الوجود الا على ان يكون دفع مانع بل التخصيص
 دفع المانع ايضا من حيث انه دفع وعلم لا دخل

في وجود المعلول بل مدخلية انما هي من حيث
 هو كاشف عن امر وجودي له مدخل في التام
 والمانع لا يتصور في الازل حتى يحتاج في مدخل
 القديم الى دفعه على انه لو كان هناك مانع دفع
 فوسيد القديم لزم ان لا يكون العدم اذ لا ولا
 القديم قديما ولما سيجوز في الازل ان يكون
 ان يكون ما ضمن المتأخر في الازل ليكون علما
 الذي في الازل مما يحتاج اليه المتأخر في القديم
 فتأمل في ذلك حتى التامل واذا تأملت وعلمت
 تعلم ان الشرط الذي يتوقف عليه الوجود القدي
 يجب ان يكون موجودا قديما الا ان هذا لا يوز
 على السكون القديم فانك قد عرفت ان السكون
 وان كان وجوديا لكنه ليس موجودا قديما

قد بما يمكن ان يستند الى امر عادي فلا يلزم
 من زواله كذا ذكرنا وعل في كلام المعتزلي
 انما هذه لك حيث قال يتوقف عليه السكون
 القديم ولم يقل يتوقف عليه القديم او للوجوب
 القديم فتدبر **قوله** لا بد ان يستند الى علم
 واجب بالتوصيف فيكون قوله اعني عدم التسع
 تفسير لعدم لا للواجب وهو ان يكون على
 الاضافة فيكون التفسير للواجب لعدم **قوله**
 وليس ذلك بقسم محال لكونه واقعيا في الامر
 الاعتبارية فان العلم وان كان واقعيا امر
 اعتباري كالوجود فان قلت فالتس في الموجب
 لا يكون محالا قلت نعم اذا لم يستلزم التس في
 الموجودات فتم **قوله** فخر شيات الحركة يمكن ان

ان

يكون فخر شياتية وذلك لعدم اعتداهما في
 الوجود وذهب بعض الاعاظم الى ان الحركة
 واثباتها وان لم يكن محققة حسب الموضع
 في الزمان لكنها محققة في الدهر الذي هو ذلك
 من الزمان فان الحكماء قالوا ان نسبة المتغير
 الى المتغير هو الزمان ونسبة المتغير الى الثابت
 هو الدهر ونسبة الثابت الى الثابت هو المدة
 فخر شيات الحركة واحوال الزمان وان كانت نسبة
 بعضها الى بعض متغيرة ومتغيرة وغير ثابتة
 معا لكنها بالنسبة الى ما هو اجمع من جز الزمان
 ثابتة معا ومحققة وانما فان القضايا المطلقة
 دائمة الصداق مطلقا وبذلك الاعتبار يكون
 جميع براهين ابطال التس جايزة فيها وعند

فيه شيء فاما اجتماع التغير في هذا الاعتبار
 وان كان مسلما لكن توجب من هذه الحقيقة
 ثم فاما الترتيب بين تغيرات القضايا المطلقة
 غير معتبر ولا يخرج من اعتبارها في إطلاق
 فلا يلزم صدقها بجمعة وعليك بالتأمل في
 على انه لو صح اجراء برهان التلويح وسائر
 انطوائ القسم في الزمان والحركة في جانبها
 بذلك الاعتبار لصح في جانب المستقبل ايضا
 تساهي الزمان وانقطاعه في المستقبل وبطلان
 تنفق عليه والفرق بين الماضي والمستقبل في
 ذلك حكم وهذا يرد على من يفتي القوم وسائر
 المتكلمين من عدم اعتبار الاجتماع في اجزاء
 برهان التلويح وغيرها ايضا اذ لو كان الوجود

في الجملة كافيا في ذلك لزوم عدم الفرق بين ذلك
 والمستقبل فتم **قوله** وجوز ان السكون ايضا
 اذا لم يجمع في الوجود لا حاجة الى هذا الصنف
 وجوز ان السكون باعتبار الانطباق على الزمان
 لا يمكن اجتماعها في الوجود اليقيني قد بر **قوله**
 والحادث الزمان مستغرق بحسب اعتبار السابق
 على شيء وقد سبقه غيره وفيه بحث ثان
 اريد انه ليس السابق على شيء جامع مع غيره في الزمان
 فهو مسلما لكنه ليس سبوقا ايضا بهذا المعنى وان
 اريد ان السبوق السابق على شيء مطلقا سواء كان
 موجودا في وقت اولي او لا فهو كم كونه سابقا على ما
 سبقه بغيره كما انه يسبق في معنى انه سبقهما
 وسبق قبله والحاصل ان الزمان في الجملة لو كان كما

لزم عدم تحقق المسوقية للحصة وان لم يكن فلا
 بل لا بد من الاجتماع في الوجود لزم عدم احرازه
 في غير المجتمع كالزمان والحركة فتأمل فان قلت
 قد قال المصنف في المحصل الدليل الذي يعتد
 عليه جمهور المتكلمين في مسئلة الحدود يحتاج
 الى اقامة حجة على استماع وجود حوادث لا يكون
 لها في جانب الماضي ثم ذكر ما قالوا فيه وذكر وجه
 التزيف ايضا ثم عدل الى هذا الدليل المسمى ^{بها}
 التضايف وتعد ريفه ايضا فعلى ما التعديل في ذلك
 المطلب قلت التعديل في حدوث العالم انما هو
 على تصور لا يبيد هذا المبدأ اهل النقل و
 امباب الشرايع وقد ثبت صدقهم في جميع
 ما اخرجوا به ولا يلزم من العقل الى اقامة البرهان

الوجه

ولا ينفك له الى تقييد سبيل بالمقدّمات البرهانية
 بل كل ما ذكر فيه اشياء ذاتية اجتماعية ^{بثبات}
 وتقدّمات جديدة لها ما ذكر في اثباته فلا
 على استماع الملا نهاية في الحوادث المتعاقبة
 وما ذكر فيه لا يخفى اقلو طلبة واما ما ذكر في
 نظرية فلا يتبادر على قلوبهم استدراك العالم
 والصانع وهو الذي يسمونه بالزمان والوجود
 وحدثت العالم لا يقتضي ذلك كما ذكرنا في
 صدر هذا البحث بل الذي يستدعي بطلان
 العالم هو انشاء امتداد الزمان في جانب ^{الزمان}
 الامتداد بباطن عليه من دون استلزام ان يكون
 ذلك العالم متقدّرا في نفسه ولا اقتضاء ان
 يكون واقعا في زمان كاعرفته وذلك لا يمكن

لا سبيل للعقل في نفسه وقلا خبر الصادق
 يكونه واقعا يحصل علم لا يعارضه شيء أصلا
 فخاصة سمي العقل في هذه المسئلة ان يعرف
 أحكامها ويتضمن من افعالها عليها وان لم يتل
 على اثباتها وهذا بعينه كسئلة خبر الاجسام
 في ذلك وما يدل على ما ذكرنا من ان لا دليل
 للعقل على نفسه كما لا سبيل له الى اثبات ما هو
 مذكور في العلم الاول من الشفاء من ان المسئلة
 قد تكون بكلاما لم يوافق له غير انما اثبتت
 الحجج البرهانية في طريقها ومن ذلك سئلة
 العلم ما حدث ام اذني فان قلت فهل صحيح تكفي
 الثاني لعدم العلم قلت او جيب بضم تكفي
 الثاني سئلة لكن الحق هو التخصيل وهو ان

مفاتيح

لقد وثق بغيره في بعض من ادراكها للسوقية
 بالعدم الزماني وهذا المعنى هو الاقل في العرف
 الا ان في محل النزاع مما يفتيا به ان فلا يمكن
 حمل التدوير عليه وثانيتها المسبوقية بالعدم
 وهذا المزمع من الاول ويجيب تكفي من معنى
 الثالث لكونه تقييدا بكونه في المعنى العرفي واما
 بقى المعنى الاول ان هو ان ثناء المعنى الثالث
 اعني كون العالم مسبوقا بالعدم سبقا بجمع
 السابق المتسوق مع كونه قبلا بالقول الآخر وهو
 كونه مسبوقا بالعدم سبقا بجمع السابق المتسوق
 فالعلم انه لا يصح تكفي واما الاول فخط واما الثاني
 فلكونه بمعنى استطلاحي لا يتعلق بنفسه واما
 تكفي ومع ثناء وهو من اعم المعنى العرفي لكن ينبغي

تختص به اذا امتنع الكل على المعنى القابل في العرف
 بيني الكل على ما هو اقر به اليه بقوله لا يمكن والحق لا
 من غير المعنى الثاني العرفي اقر به المعنى الاول العرفي
 فلا يجوز ان يكون في جواربه **قوله** في حصر الامور
 عند هذا الوجه ما يشترطه ان المراد بالامور في قولنا
 هو ان من الجسديات والاعراض من هيكم شيئا اخر
 استعماله لاسرار الامور مطلقا او كالمثلث عند
 وجود البروات لم يثبت على ما يعلم **قوله** في
 قوامه من وخصه للحدوث بوقت اذ لا وقت قبله
 ما ذكرناه من انه لا يمكن ان يكون له وجود في العلم
 اذ هو من اجزاءه من قبل الترتيب وهو له بوقت سابق
 ويشمل اشعاره في العالم البشري ان وقت ان الوقت قد
 على وجود العالم واستحقاقه فلا يمكن ان يكون وجوده

المعنى عند غيره وكلام الشيخ ينادي الى ان العلم ينقلد
 لكن على سبيل الترتيب والبراق وهو غير ملائم
 الترتيب فيها وهو مطابق للشهود من الجوارب وبناء
 الدليل ايضا ان العلم عليه وليس له معنى يحصل اذ لا معنى
 له حيث ان زمان العلم المتعدد لو كان في الخارج فيجب ان
 يكون العلم القابل للوجود والا لا يصح كون ذات الجوارب
 متميزة عما له ولا كون العلم العرفي مالم يفرق له
 المتعدد والفرق في الترتيب يكون في الخارج كان فهم المتعدد
 هناك كونه المتعدد على السطح الجوارب من العلم
 من الجوارب لوهم فلوهم ان في ان علمنا ان كانا امرين
 صحيحين ان هناك زمانا هو ما والبرهان **قوله**
 الاول لا فاشي في برونه جوده او لو كان الزمان
 على ان هو لم يثبت حضوره في الخارج كالمعنى وان

قوله كعلمه ما ثبت في زمان ان هو في العلم
 في الوقت قد يكون في العلم في زمان
 كونه في زمانه في زمانه

يجوز ان يكون مرجح حضوره في الغرض من سائر علم
 ومن جهة انضام الخبر وان سائر الخبرين في هذا
 ليس في سائر الاول لا يكون الزمان اعتبارا في اعتبار اوله
 والمادة في سائر الثاني مع كونها في سائر الثاني
 كونها في سائر الثاني مع كونها في سائر الثاني
 في سائر الثاني مع كونها في سائر الثاني
 من جهة ان سائر الثاني مع كونها في سائر الثاني
 لا اعتبار في سائر الثاني مع كونها في سائر الثاني
 يكون في سائر الثاني مع كونها في سائر الثاني
 في سائر الثاني مع كونها في سائر الثاني
 في سائر الثاني مع كونها في سائر الثاني
 في سائر الثاني مع كونها في سائر الثاني
 في سائر الثاني مع كونها في سائر الثاني

في سائر الثاني مع كونها في سائر الثاني
 في سائر الثاني مع كونها في سائر الثاني
 في سائر الثاني مع كونها في سائر الثاني
 في سائر الثاني مع كونها في سائر الثاني

في سائر الثاني مع كونها في سائر الثاني
 في سائر الثاني مع كونها في سائر الثاني
 في سائر الثاني مع كونها في سائر الثاني
 في سائر الثاني مع كونها في سائر الثاني
 في سائر الثاني مع كونها في سائر الثاني
 في سائر الثاني مع كونها في سائر الثاني
 في سائر الثاني مع كونها في سائر الثاني
 في سائر الثاني مع كونها في سائر الثاني
 في سائر الثاني مع كونها في سائر الثاني
 في سائر الثاني مع كونها في سائر الثاني
 في سائر الثاني مع كونها في سائر الثاني
 في سائر الثاني مع كونها في سائر الثاني

متفق عليه وهو سلم غيرة الماد لا يلزم من عدمه في النسخ
 الى قراءة اخرى واذا قيل ان كان في قراءة واحدة في القرآن
 لما ذكرنا من معنى الحدوث لمساواة ما ثبت من ان كل
 حادثة في مادة انما هي في زمان واحد في الزمان لا
 حادثة في زمانين **فان** ما لم يرد في زمان واحد
 المقام من ان السببية لا يستلزم ما تارة من غير ما
 تكون اواناذا فاما ما ثبت في علم جواهر الجدل واثباته
 كانت هذه المذكورة في ما علمت ان جميعها مما لا
 سببية على اوضاع واداء مشهورة من المتكلمين وليس
 شيء منها يها أنا وليس على البعد من تليد اوضاع
 المتكلمين والتعصب لانهم لم يتركوا انما وضعوا
 الدين وليس الكلام مختص ايضا بالزمان الا ما قيل
 ولا يجب ان يكون جميع ما قال هؤلاء المذاهب المتكلمين

هذا وقد قابل كل واحد منهم انما قصد واخطأ اوضاع القرآن
 بما قيل من المقدمات حيث يحصل من ان النسخ الحتم فلو
 سكت النسخ باثباته قالوا ان ذلك لا يلزم من النسخ
 بمقدمات اخرى مما لا يتناقض مع اوضاع الشريعة وقد
 انما يجب تبسيط اعتقاده الناس عن القول بغيره الا
 فالتبسيط في الترجمة الثانية لا يحصل باثبات هذا الشرح
 حذرة من ومنه كماله يستحق من ذلك ومنه ما قيل
 وعشرون اقام جان يا رسول الله في بيت باب ورنه
 وقالوا في جميع ما ثبت وكذا ما **فان** ايمان النسخ لا
 يمكن ان يكون اول ما حصل عند نكاحه فلا يتركيب من النسخ
 والصحة وان كان بعبارة الذات اسم النسخ كونهما
 اول او الكثرة في الجسم ليس مختصا في تركيبه الاول
 الكثرة في الجسم فيه اذ مركب من الماهية والقياس

ليس من نسخ كون الصلوات والاداء
 كونه من نسخ "الصلوات والاداء"

فقط ما بين الماهية والصفة ولا ينفك ذلك عن الشخص
 اما اعتبار الذات لا ينافي بالشخص ولا يمكن ان يكون ما به
 الشخص الجسم عين الماهية وبذلك لا يكون متغيرا بل هو ثابت
 انه لا يمكن كون الصادر هو الماهية بل هو الشخص وكل
 الشخص ينفك عن الماهية فلو سئل الجسم عنه لم يلزم ان
 يصدر عنه ما هو متغير عن هذا ان كان الماهية الشخصية
 على انه محسب بالروح ولا يكون كذا في الماهية بل ما كان
 له كثرة خارجية هي من الوجوه وان كثرة كماله العالم
 يمكن له ان يتقلد بالوجود به ولا يمكن ان يكون الصادر
 الاول **فصل** في اقسامها شمس وشمس وشمس
 بالملكية فقلت قلت الصادر الاول لا يجب ان يكون
 مؤثرا بل يكون كونه واسطة في التأثير والى ثبوت
 في الحقيقة ان لا مؤثران لا محذور حقيقة الا انه تعالى

فيكون الصادر الاول
 فيكون الصادر الاول

فرد

قلت معنى كونه واسطة في التأثير ان تأثيره مشتق
 من الله فلهذا لا تأثر له بالشيء وهذا معنى قوله لا
 مؤثر الا الله نعم واليه وان لم يكن مؤثرا على ما قلنا
 لكنه جهة تأثير البتة وكلما التفت في كون الشيء مؤثرا
 ليس في كون جهة تأثيره فلا فرق بينهما في ذلك
فصل في العلم فلهذا لان المؤثر مختار هذا العلم فلهذا
 ان يكون له متعين ان احدها ان يقول ان الواحد لا
 يصدر عنه الا الواحد مسلم لكنه محقق بالوجود كما
 يجوز في الحقائق لان فعل الحقائق ليس في زمانه
 وحقيق له الا لا اقتضاء في فعل الحقائق فلهذا
 محسب بالروح وتعلق علمه ويمكن متعلقه في مرتبة
 واحدة يا مشيا ومكتوبة في انما لها اختار الله في
 توجيهه وحاصله ان العلم يكون الواحد لا يحصل عنه

اذا لم يرد سلب في الموضع الحقيقي الذي ليس له كثرة
 جهات واعتبارات متناهية كان مرجحاً للمعنى الاول
 لكن لا يتم ان الموضع مرجحاً للمعنى الثاني بل هو محتمل
 بتعدد ارادة او قهراً او تبايناً في صدور جهة على ارادة
 او تعلق مقتضاها بما هو ممكن في واحد او كثير او كلا
 الطرفين بخلاف تحقيق اما الاول فلا ينافي لا فرق
 في ذلك بين الوجوب والتمتع والافعال بدون
 اختصاص ووجوب غير ممكن عند المبدأ وسائر المقتضيات
 ولما الثاني فلكون الارادة وسائر الصفات غير
 قائمة بكم كالمواضع والافعال بين صدور الكثير
 عن الواجب وبين تعلق ارادة الفاعل التي هي غير
 ذاتية بالكثير اذا استيعب المقتضى ولا وجوبه عند
قوله كالوجوب لعل في الحاضر لوجوده التام

ظاهر

وكما للسلوب وقد تحقق في مقام ان لا غير هو الوجوب
 المطلق فلا حاجة لوجوده في الواجب احداً ولا سلباً
 فتدبر ان انشائي الواجب فيها المطلوب والاشارة
 انما هو بعد التعليل والكتبة تحت ضرورة وقوف
 الاشارة على المصادقة اليه والاطلاق في الصانع بالادلة
 وليس في تلك المرتبة الا الواجب من جميع الجهات
 فان قيل سلب الشئ لا يتوقف على ثبوت ما هو
 تعلق في مرتبة فرفق من نصف بسلب جميع ما عداه
 عنه فقلت سلب يعتبر على وجهين الاول
 على وجه السلب المنفرد لا يكون شيئاً منفرداً
 المعللة بتعدد العلم لا يعلم بل مصادفة ان يوجد
 في العلم ويتحقق في غير ما وجب لا يتحقق بعد سلب
 والثاني ان يعتبر من تحقق لتبين العلم وله

بأنه لا يحصل من الوجود ولا يحصل بالاحتياج
 الكثرة فلا يتعدى الواحد إلا بالاحتياج
 فتتعدد أبعاده وليس جلت للعدد الأول احتياج
 محض بل هو موجود ثابت في نفس الأمر لا بالاحتياج
 بالعرض بل هو بالاحتياج عند المتكلمين **فثبت**
 فلا يتم أن الواحد لا يسود غيره كذا ثبت ذلك
 وتبين عند المتكلمين وأنه مع جميع ما ورد عليه
 وما سفيك مما يناسب هذا المقام من استكمال
 على هذا المقام هو أنه لو كان الواحد لا يتعدى الوجود
 ليس له جلت مستقلة مستقلة لا من كذا ولا من
 مثلا بل من أن يكون هو كونه حاصلا لا حاصلا لا بال
 أنه لا حيتية هناك سواها فيلزم كونه الشيء من
 حيث هو حاصلا لا من صدق القيمة وذلك بطل

منه

بأنه

بأنه لا يتعدى **فثبت** ولو سلم فلا يتم أن الجسم مركب
 من الوجود والضرورة قد عرفت أنه لا يتعدى
 على هذا بل على تقدير احتياجه الجسم أيضا يتبع كونه
 أول حاصلا عنه فثبت **فثبت** ولو سلم فلا يتم
 أن الصورة في نفسها محتاجة إلى الوجود فثبت
 ثبت ذلك في مقام الاحتياج من تركيب الجسم فلا
 يتبع عليه **فثبت** ولو سلم فلا يتم أن الوجود في
 نفسه باوجودها محتاجة إلى الصورة لم يتبع
 أحد احتياج الوجود في نفسه إلى الصورة فثبت
 في وجودها إلى الصورة فثبت فثبت فثبت فثبت
 أن هذه المقابلة لم يكن كذا في إطلاق كونه
 الوجود هو المحاول الأول في العلم لما يمكن أن
 يطلق بها أيضا بطل **فثبت** وما قلتم في إطلاق

منها لا يصلح التماثل فهو تم هذا ايضا ثابت و
 محقق فلا من له **قوله** لا يتصور هذا الاشياء
 ثم هذا ايضا ثابتا وسلم بالاعتراض **قوله** وكذا
 ما لا يخلو من الذات العقل من جهة واحدة
 لا يجوز ان قد تحقق عند التحقيق ان مطلق الكثير
 المتماثل لا يمكن ان يكون الواحد تاما بل وما
 بل لا بد من الكثير في الذات فمفطن **قوله** فمفطن
 كون القضية عين الذات عند اليف محقق عند
 التحقيق **قوله** ولا يجوز ان يكون نفسا لاحدا
 الذي يكون نفسا لان المفروض ان هذا
 المركب اول صادر بل كون جزءه كذا لك وجزءه
 انما لم يستقل لتماثل لا يمكن ان يكون نفسا بل
 يكون عقلا البتة ولا محذور في هذا فمفطن

قوله تجوز ان يكون واسطة قد عرفت ان قولنا
 ان لا تكن مؤثرة فلا بد من كونها جهة تامة
 وكلها اشترط في الموضع جيبا مشتركا في جهة القاء
 فلا كره **قوله** بل قد يؤثر فيها ثانيا في نفسه
 بدون البدان انما تحقق لو اثر قبل تعلقه بالبدن
 وقبل استعمال الالة ومع لا يكون نفسا بل يكون
 عقلا اذ لا معنى للعقل الا بالاعتراض في الذات
 والفعل الا المادة اما عند التحلق وبعد الجوز فكلما
 فهو صمد وروعيه مستقلة فليس مستقلة في ذلك
 وان لم يكن بواسطة المبدأ والالة وصيرتها
 بالفعل من جهة الجهة وسنقبل من كلام المص
 من شرح الاشياء ما يدل على ما ذكرنا فانظم
 وعند ذلك يظهر لك حقيقة الحال **قوله** نعم لا

لا يجوز ان يكون الصادر الاول هو المتقبل فيكون
 اتحادهما في اولى المرتبة بدون الالوه **فقد** تقرر
 ان الاجزاء لا يمكن ان يكون لها قبل لا يخفى ان جميعها لا
 يجرى بالحركة اليوسية للشاهدة بالبيان فلا
 حاجة الى هذا الطويل ولا يستدل عليه بما هو
 ليس فيه لان الشاهدة العلوية بالضرورة
 انما هي اصل الحركة لا استدل بها وهذا الاستدلال
 انما هو على استدارة الحركة وهي نظرية لا محالة
 وليست ان عليه ما ذكره بالان في علم الميتة
 تارة بالكم كما في علم الطبيعي وهذا الاستدلال
 انما هو بطريق **الكم** **فقد** التزم لتوضيح على ان
 ما لا جيبا انقطاعه فقيمة تاسل لانه ان لم يكن
 فاللزام في ما شئت لانه قال لا يمتنع

عليه وان ان في جانب المستقبل بين وجوب انقطاع الحركة
 فيه اذ لا بد ان لا يستلزم الانقطاع وطرفان العلم كما
 في النفس الناطقة وهو ظاهر ويمكن الجواب بان العلم
 وان لم يستلزم طرفان العلم لكنه لا ينافي في انشاء العلم
 العلم على الحركة والزمان انما هو لا يستلزم وقوع العلم
 في الزمان فيعلم ان يكون للزمان زمان وقد بينا في الكلام
 الاسبق العلم لا يقتضي زمانا فكذا امر بانه فصوله لا يقتضي
 علما واما ما اوجبا انقطاعه لا يقتضي على وجوده واما
 الحركة التي اوجبا انقطاعها في جانب الاول الذي يستلزم
 صحة انقطاعها في جانبها لا بد ايضا فاما في كل جهة ان دوام
 الزمان في جانب لا بد واجاز في المخرج ايضا لتوقف
 الخلود والوعود عليه كما لا يخفى **فقد** لا يجوز ان يكون
 لمعقبة والنسبة براء وغير ذلك لا يخفى ان طلب المحسوس

انما يكون طلب الحسوس اذا كان كالمواقع لا يحسن والا
فهو طلب للفعول بالتحقيق وطلب الحسوس غير محسوس
لا يخرج محسوس في الجواب والدفع فذكر **قولنا** ان
طلب الحسوس لا يخفى ان طلب الحسوس لا يجوز باعتبار
احتمال غلط الطالب وعدم علمه لكن لا يشتمل ذلك
بعد حين فيكون الانقطاع فتم **قولنا** وايضا لا يتم ان
طلب افعال اجزاء بدو فتم ان هذا النوع ليس على كنهه
الاجزاء متحدة لانها لما كانت معدومة لا يمكن كون
طلبها بمختلفة بالضرورة بل على كنهه الطبيعة او حدة
لا يقتضي امور مختلفة وهو مفرغ لان الطبيعة الواحدة
لواقتت في ضمن بعض الاجزاء ومنها حينئذ لم تقس
اياد في ضمن ساير الاجزاء ايضا والامر خلف المقصود
عن المقصود وهو في وصفها المتطابقة والخطيئة

انما يحسن بالحركة المستديرة المستديرة لا يحسن
متميزة واما ما ذكره في طبيعة الحركة فخصصة من
الاجزاء بالخطيئة وبعضها بالمتطابقة وبعضها بال
من احيانا هذا مراد من قال ان هذا الامر غير محسوس
الفاعل اي فعل الحركة لا فاعل لا طائل له لانه ان نسبة
الاجزاء متساوية فتم **قولنا** الجواز ان يكون يوم كالمسورة
الموتة ليست سلا الطبيعة السارية في جميع الاجزاء فكل
ما في في الطبيعة في في الصورة المتوفرة في كنهه
قولنا وايضا لا يقتضي ان اجزاء لانه فاعل ما قيل **قولنا**
وليس فلا يتم بان ما قيل الحركة المستديرة لا بد ان
هذا مع سكونه ثانيا في محلهما **قولنا** الجواز ان يكون
للعائق اذا حصل مستديرا لا يتصل وصاوة في الميل
المستديرا لمثلها كما لا يخفى على من تدبر **قولنا** المتساوية

شدة كعدم المادة الملائمة هذا كما قيل يجوز ان لا يتولد
 الجسم من غير المادة الى الارض لا تنفك شدة من شدة
 الحركة بل هو صحيح هذا هو الحق **قوله** لم لا يجوز ان يقدم
 الواحد واما الواحد في غير النهاية غير مقبول والعلم ان
 هذا يتوقف كون الامتداد متحرك على الاستدارة والارادة
 يمكن ان يحدث بان لها مشوقات مجزية متجددة
 قائمة بذاتها والى الجسم يحصل المجزأة فيندفع بذلك
 هذا النوع وسائر المتوجات لانه فيجوز من **قوله** ومن
 حده يجوز ان يكون جسم ما كان قلت لا حاجة الى امتداد
 هذه المقادير الكثيرة المتوفرة قائمة على تقدير جواز كون
 الجسم من اجزاء الجسم اقل لا يقدم بل ينتهي الجسم هو لا
 وسواء لا يكون هو الواحد في الوجود لتركيبه من المادة
 والصورة لا تنفك صده والكثير عن الواحد الحقيقي ولا

ما يتوقف في ذاته او فعله على الجسم بل يكون امر اخر
 عنه ذاته او فعله وهو العقل قلت العلم من هذا الدليل
 هو اثبات العقل وتقدمه مع اشتغاله عن مؤننه
 اثبات تركيب الجسم من الهيكل والصورة وسأستدل انه
 لا شك في تعدد الاجسام ولا يمكن صده واما من
 الواحد في قوة لا تنفك صده والكثير عنه ثم ولا على
 التي يتبع شئها تقدم كون بعضها على بعض ولا يوسط
 ما يتوقف ذاته وفعله عليها فيجب ان يكون صدها
 عن الواحد بواسطة امر ينفك عن المادة ذاته او فعله
 وهو المراد بالعقل فظهر الاحتياج الى امتداد تلك المقادير
 وبهذا الاحتياج مما ذكره من الدلائل الاولى والافاضة
 لكل اوله ثم ولا يخفى ان هذه والله يومهم خلاف
 المقصود فلا تفعل **قوله** وشاهدان للملازمة

لا يختلفان وجوبا وان كانا ليس امتناع الاختلاف في
 الوجوب والامكان بين هذين المتلازمين لاجل كونهما
 متلازمين فان مجرد المتلازم لا يستلزم ذلك كما ينبغي
 بل لاجل خصوصية هذين المتلازمين بخصوصهما فان
 الحاوي لما فرض كونه علة للحوي والحاوي هو الذي لا يمتنع
 بشخصه المعين من مكان الحوي في ذاته فاذا وجد الحاوي
 وتخصص به وجود الشخصية قد يجد الحوي مكان وهذا
 المكان ليس محلو عند تحقق وجود الحوي في مرتبة متاخرة
 ولما كان وجود الحوي هو الذي يلا هذا المكان يصل
 تحقق وجوده ان في مرتبة وجود الحاوي يكون بهذا المكان
 خلافا فلا يمتنع فيكون امكان الخلط في تلك المرتبة والحال
 ان الخلط يمنع بالذات وعدمه واجب بالذات فلا يجوز
 ان يصير ممكنا في مرتبة اصلا فامتناع الاختلاف ههنا

انما هو لذلك فلا تعطل **فقد** لانه لا يجوز التمسك في الخلط
 الثلث الحدود لمكان الجسم الحوي يعني ان الصورة الجسمية
 وان كانت مقدمة على الجسم الحاوي تقدم الحوي على الخلط
 والامر بالمقدم مجرد كونه مقدما اذا فرض عليه الحوي يلزم
 لمكان الحوي من حيث انه حوي في مرتبة وجوده ليلزم الخلط
 عدم الخلط المتلازم له في تلك المرتبة الجسم الحوي امتناعا
 بحيث يكون محويا بعد محله مكان لوجود الجسم الحاوي
 ولا تحقق الحاوي في تلك المرتبة لكن الصورة الجسمية
 هو الذي يلا مكان الحوي باستداد ميل على فرض عليه
 الجسم الحاوي ايم انما يلزم الخلط باعتبار وجوده مكان الحوي
 في مرتبة الصورة الجسمية المقدمة على الجسم الحاوي كما هو
 فرض عليه هو في الجسم الحاوي لان عند فرض عليه
 الجسم يلزم التماسك بثلث مراتب لكون الحوي في متاخرة

من الجسم المتلون من الهوى المتأخر عن الصورة الجسمية للكان
 لكان الهوى وانما خبر بان الحد لكان الهوى بالتحقق
 انما هو الصورة النوعية الحاوية لانها هي الذي اقضى
 كجسم الجسمية واساطها باستادتها وارجو ما قلنا
 بان تعين لوقم الخلف على تقدير عليه الصورة النوعية
 تعين لوقم على تقدير عليه ما هو متاخر عن عناصر الجسمية
 والهوى والجسم والاعراض القائمة على احوالها
 في التأخر نظر من اولها على تقدير عليه النفس المعلقة
 بالجسم الحاوي وان لم يكون خلف من حيث كونها جوهرا
 مجردا لا متعلقا في تقدير المكان لكن لما لم يكن مستغلة
 بالتأخر في فعلتها انما يكون بواسطة شيء من القوى
 المذكورة فيطوى الخلف بهذا الاعتبار **قوله** وبمثل
 ذلك تبين ان الصورة النوعية للجسم الحاوي الخ

هذا برى ان النوعية والنفس ذاتها واضر في مرتبة
 واحدة باعتبار لوقم الخلف مع الهوى وانما
 حقنا لك فلو ذلك والتعويل على ما ذكرنا ويمكن
 تأويله بتكلف ما بحيث يرجع الى ما ذكرنا لان
 التحلل بعد باق في كلامه لا لا يخفى على من تدبر فيما
 ذكرنا **قوله** لكونه اجدا مما من شأنه ان تقديره
 اى عن العناصر وذلك بحسب المكان وكذا ان تقديره
 تغييره نفسه وذلك بحسب السريته فان الاملاك
 بعيدة عن الفساد والتغير والحوى منها العبد
 الحوى من ذلك كما حكم به الحسب الصائب وهذا
 انما هو في الاملاك واما في العناصر فلكونه الخلف
 من الهوى ولا يعدا عبارة في الفلك ايضا **قوله**
 والوهم لا يذهب الى تعليل الاشراف وذلك لان

الوهم القاذب صبا الى ما يتصور فيه مناسبة او مشابهة
 بوجه ما الحق ولما كانت العلة اتم وجودا من المعلوم
 لا مستغنا عنها وانما هو اليها وكان الحادى الى ان
 من المحوى لما ذكر كان اسناده الصلة الى الحادى لتحقيق
 من اسناده الى المحوى اتم ان هذا المحوى علم ذهاب الوهم
 لا يدل على الاستماع بل الاستماع انما هو البرهان
 قد تم على اشياء صدرت من الجسم وهو كما يدل
 على اشياء العكس ايضا لكن لما كان بيان الاشياء عليه
 الحادى عليه للمحوى طريق خاص وهو استلزام الشئ
 الخلاصة في الدليل واكتفى في علم عليه للمحوى
 للمحوى ذهاب الوهم اليه واحالوا بيان امتناعه
 على الدليل العام فلا يرد ان هذا الدليل خطا في
 ليس بركنه لا شتمه على هذه المقدمة هذا حاصل ما

ذره

ملوكه المصطفى في شج الاشياء **قوله** الاول في المعنى
 من اشياء عدد والكثير عندهم مع فلهو ذكره الاجسام
قوله لكن وجوب علمه بالذات يتناقض وجود ما يلزمه
 بالمعروف ذلك بعين ما قلتم من ان مثل هذا من سائر
 لا يختلفان وجوبا واسكانا فان الوجوب بالغير لا يمكن
 بالنظر الى الوجوب الذاتي **قوله** المصطفى شرح المشأ
 لزوم هذه الشبهة ولعلم ان قولنا الخلاصة متنع لقادة السور
 معناه ان الخلاصة ذاتها هي المقتضى لاشياء وجوده ذلك
 للمحوى هو نفس ما يتصور فيه فلا ان المحوى من حيث هو
 حالا لا يتصور الجمع وهذا الحق لا يتصور الجمع ذلك
 المحوى من حيث هو مثلا واذا تحقق هذا استعصى ما يمكن
 ان يتشكل به وهو ان يكون عدم الخلاص واجبا للمادة
 بنائى كونه ما هو اعني وجود المحوى في هذا المقام هو

واجبا لغيره وذلك لان ذلك الغير الذي يفيد وجود
 المحوى في هذا الفرض هو الذي يحل المحوى حيث يكون
 مقصورا على المحل الذي يحكم وجوبه عليه بالنفي المذكور
 ولذلك حكم باستثناء افادته بوجود المحوى والمحال ان
 المحوى يكون واجبا لغيره انتهى قوله في صحة ان العلم يتحقق
 وجوب المحوى على مرتبة كونه معلولا للمحوى الذي لا يمكن
 معلولا للمحوى لما مع كونه معلولا للمحوى فهو متحقق
 لا واجب لغيره في مرتبة وجود المحوى فيقصد وهناك
 اعني في مرتبة وجود المحوى خلافا في داخله لا مع **قوله**
 وعدم ذلك لان العلم المتصور انما يجب يتحقق مع وجوب
 وجود المحوى في داخله في مرتبة المتأخرة عن تلك المرتبة
 ووجوب وجود المحوى انما يتحقق مع عدم العلم **بوجود**
 في داخله للمحوى في مرتبة اعني وجوب وجود المحوى وجوب

تحقق عدم العلم المتصور في داخله معان في التحقيق و
 مثلا زمان في الوجود المتصور فيكون على هذا الفرض
 عدم هذا العلم واجبا لغيره كوجوب هذا المحوى مع
 واجبا بالذات فيكون تأخر وجود المحوى عن وجود
 المحوى اعني كونه معلولا له متحققا بالذات الاستدلال
 محالا وهو كون الواجب بالذات واجبا لغيره فحين
 تدعى الملازمة بين وجوب وجود المحوى بالمحوى
 وبين عدم العلم المتصور في داخله للمحوى اللذين
 لم كونه كليهما واجبا بين الغيرين هذا الفرض لا
 بين مطلق وجود المحوى وبين مطلوب عدم العلم
 ثم يستدل به بان العلم ان يكون المحوى معلولا للمحوى
 متحقق بالذات والمحال ان المحوى يكون واجبا لغيره
 معناه ان وجوب المحوى بالغير انما يتحقق في نفس الامر

اذا لم يكن معلولا للجوى فلا بد من ملاءمة مع عدم
 الخلا او لا يتصور الخلا والملاءمة للملاءمة افاهي
 مع عدم الخلا المتصور ولما اذا لم يكن معلولا
 للجوى فهو متنع في نفس الامر وواجب بالجوى
 بحسب الفرق والملاءمة مع عدم هذا الفرق في
 عدم الخلا لا يستلزم للملاءمة بين واجب بالشيء
 نفس الامر وبين واجب بالذات ليلزم التناقض بينا
 فهو لان الكلام في غاية الملائمة **فقط** لان ارتفاع
 وجود الجوى في تلك لا يستلزم الخلا وذلك لان
 وجود الجوى من حيث هو جوى للعدم عدم الخلا و
 ارتفاع لذلك يستلزم الخلا لا محالة لكن وجود الجوى
 في تلك المرتبة اعني الملاءمة التي هي غير الجوى ليس من
 حيث هو جوى فارتفاعه هناك لا يستلزم الخلا ^{صلا}

بل كونه محويا انما يتحقق عند تحقق الجوى ومحويه
 مكان الجوى وهو عند ذلك يمكن ان يكون قدان
 بعلة التي هي الجوى فهو لكم الملائمة زمان لا يتخالفان
 في الوجوب بالذات مع قياسهم ذلك على استقلالها
 في الوجوب ولما كان يعلم ان الامكان هناك
 يقابل الوجوب مطلقا فيوز ارتفاع الممكن بالنسبة
 للغير انهم كما يجوز لارتفاعه الى ذاته ولما هيها
 فليس يمكن تقابل الوجوب مطلقا فان امكان الارتفاع
 بالغير انما هو لكان في نفسه وهو اما يقابل الوجوب
 الذاتي لا غير فامكان الممكن بهذا الامكان وارتفاع
 ان يرتفع في نفسه لكن بعلة لا يجوز ارتفاعه بالذات
 للغير الذي قد وجب عنه **فقط** بل تم للملاءمة
 بين الوجوب الجوى وعدم الخلا اي على تقدير كون

كون المحوى واجبا لغير المحوى فان ادعاء الملازمة
 صح انما يكون بين وجود المحوى وعدم الخلا مطلقا
 سواء كان في داخل المحوى وعدمه او لا وعدم الخلا
 كل لا يستلزم وجود المحوى كما في الصورة المذكورة
 وهذه الملازمة التي ادعيناها في الدليل فان التي
 ادعيناها انما هي بين وجود المحوى في داخل المحوى
 وعدم الخلا فيه لا مطلقا فلا تغفل **قوله** الا ان تقدم
 الخلا لا يستلزم المحوى المعين يمكن ان يقال ان
 عدم الخلا في داخل المحوى المعين الذي ذكرناه
 عليه المحوى يستلزم المحوى المتعين فتم **قوله** وبين
 سلطان الملائكة فلا يتم ان الملازمة بين
 يتساوى في مرتبة الوجوب بين هذين الملازمين
 مطلقا فتدبر **قوله** في هذه المقدمة اي وجوب تساوي

بغير

الملازمة بين مطلق المرتبة بل يكفيها بيان وجوب التساوي
 في المرتبة بين وجود المحوى وعدم الخلا خبرها كما ذكرنا
قوله لا ترتب عليه عدم الخلا بل مرتبة لا وجوب
 التساوي بل لما ذكرنا فتدبر **قوله** لو سلم تسوية الاشياء
 بل الصورة الشخصية متافرة عن الهيولى كما هو حالها
 كانت الهيولى على وجود المحوى يجوز ان يكون وجود
 المحوى والصورة الشخصية هي التي يحد مكان المحوى فلا
 يلزم مكان الخلا او لا لعدم مكان المحوى قبل وجوده
 بل معنى قوله وهي التي يمكن ان يعبث بوجودها في مرتبة
 وجود المحوى لكن كل منهما شاذ عن الهيولى وغير هذا
 انه يمكن اختيار كون العلم المحوى صورة العالم فيمكن
 بطريق اوله كونها المقدمة على الهيولى المرتبة على
 الصورة الشخصية المتقدمة لمكان المحوى فتدبر يمكن

الجواب بان استماع كون الرسول عليه السلام في افعالهم ككون
الرسول قابلاً لمحضة والدليل عليه ان الرسول من
حيث انها قوة محضة ولا يكون شيئ من حيث هو القوة
علته فاعلامه في هذا لا يتصل في شرح الاشارات ووجه
الصورة مع خلع النظر من الشخص لا يمكن ان يكون
عليه لوجوب تقدم العلة على المعلول بالشخص لا يجب
ذلك في شريك العلة فتم **قول** لا يرد بما كان للمعنى
اكثر غاية بحيث يريد في هذا وان احتمل لكنه ماهر
الواقع فلا ينافي عدم زهاب الوهم اليه فيما هو واقع
في الوجوب **قول** على ان استبعاد ان الوهم كمدونه
ان المراد ليس الاستدلال بهذا على استماع بل المراد
مجرد انه غير مدونه اليه الوهم ولا شئ ان استبعاد
الوهم يمنع الزهاب **قول** تقريره لانه وجود الجسم

ان يكون متاذاً للمادة هذا هو الدليل العام على
استماع كون جسم ما على الجسم في شرح بلا شأ
هذا البرهان مع قرينه من الموضوع مستحق على تقدم
احدها ان الجسم انما يفعل بصورة لا يكون موجداً
بالفعل فان ما لا يكون موجداً بالفعل لا يمكن ان
يكون فاعلاً ولا يمكن ان يفعل عمادة لا يكون
بها موجوداً بالقوة ولا يكون من حيث القوة فاعلى
المقدمة الثانية ان افعال الصادر عن صورة ^{جسم} لا
انما يصدر عنها بمشاركته الموضوع لان الصورة مستقلة
صور يقوم بها الالهام كالصور الجسمانية والقوة
وهي كما ان قولها سواد تلك الاجسام فكذلك ما
يصدر عنها بعد قولها يصدر بواسطة تلك القوة
فيكون بمشاركته لذلك فان النار لا يستحق ان يتو

بل بان يلا قيا غير بها او كان من جسمها الحال والشعر
لا ينفى كل شئ بل ما كان مقابلا بحجرها صورة قيا
بل انما مواد الاجسام كالفنس المغاورة بظاهرها دون
افعالها لكن النفس انما جعلت خاصة لجسم بسبب
ان فعلها من حيث هي نفس ان يكون في ذلك الجسم وفيه
والا لكان مغاورة الذات والفعل جميعا لذلك
وجم لم يكن في تلك الجسم هذا فقد ظهر ان الصورة
انما تفعل بمشاوكة الوضع لا يمكن ان يكون فاعلا
لما لا وضع له والا لكان من غير مشاوكة الوضع
المقدمة الواجبة ان علة الجسم يكون او لا علة للجبر
اعني مادته وصورةه وهذا قد تقرر في معنى انتهى
وفيه في قوله من المقدمة لكن النفس انما جعلت خاصة
لجسم بسبب ان فعلها من حيث هي نفس انما يكون بل

ثم

الجسم وفيه اشارة الى بعض افعال النفس كالمحجرة
والكواكة وان لم يكن الجسم الا انها يجبان يكون
في الجسم اى متعلق به ليصدر عنها تلك الافعال
ولا يمكن ان يصدر عنها فعل المتعلق وهذا ما
وعده ناه سابقا فان دفع ما سيورده الش على هذا
الدليل من ان بعض افعال النفس لا يتوقف على
الجسمانية فلا يشترط الوضع عن ان تلك الافعال
لم لا يجوز ان يكون اتحادها للجسم من هذا القبيل
قوله الكلام من العلة الفاعلة المستقلة بالثابت
سواء كانت واسطة او لا فلا يرد ان العقل على
نقد يثبت انما يكون واسطة لاعلة مستقلة وذلك
لانه وان لم يكن علة مستقلة بمعنى عدم توجه المعلول
على شئ اخر قريبا او بعيدا لانه واسطة مستقلة

الشيء الاول يمنع اشتغال الجسم على الكثرة لكونه
لبسطا اذ امتناع صدور الكثير منه ثم وثانيا لكونه
العلمية هي النفس ويمنع توقف صدور جميع افعال
النفس على الجسم وثالثا لاحتياج الجسم ويمنع احتياجا
للاخر ما يدفع به هنا هناك يدفع هنا لشيء

تمت في سنة ١٢٢٥

في شهر صفر للشهر سنة الف

وما بين نفس وعشرين

سنة الف

١٢٢٥



قوله والجواب ان اشتراط الموضع في تأثير المقادير
لم يثبت قد عرفت البرهان الدال على ذلك **قوله**
فيجب ان يوجد الاخرى حتى يكون موجد للجسم الاول الاول
ان يتوهم ولا يمكن ان يوجد الاخرى حتى يكون موجد للجسم
الاول لا تقدر عندكم ان تلبس احد يا علمه للاخرى
فان لم يوجد الاخرى واوجد الجسم لا يمكن ان يكون ذلك
الجسم الجسم الثاني ان الكلام من اول الاجسام بل يجب ان
يكون الجسم الاول فيلزم تقديره على نفسه ولذلك لا
يجوز ان يكون الفساد من جميع الشقوق الثاني من التوهم
وهو تقدم الشيء على نفسه وهو على ما ذكره يكون
الفساد في هذا التقسيم هو كونه اعم من اهل العلم الى اخرى
فتدبر **قوله** والجواب بعد الوقوف على ما مر من الاجوبة
عن الوجه الاخر في غاية الظهور وذلك بان يختار

التي

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

